التوافق الزواجي للأسرة العاملة

"دراسة ميدانية لعينة من المتزوجين العاملين بقطاع التعليم بمدينتي توكرة والأبيار"

إعداد

نعيمة جمعة سالم الصرماني

إشراف

د. سالم عبدالله البيوضي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية "الماجستير"

بقسم علم الاجتماع

جامعة بنغازي

كلية الآداب

2018

Copyright © 2018 .All rights reserved , on part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including permission in writhing from the author or the directorate of graduate studies and training of Benghazi university.

حقوق الطبع 2018 محفوظة، لا يسمح أخذ أي معلومة من أي جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.

جامعة بنغازي

إدارة الدراسات العليا

كلية الآداب – قسم علم الاجتماع

التوافق الزواجي للأسرة العاملة

"دراسة ميدانية لعينة من المتزوجين العاملين بقطاع التعليم بمدينتي توكرة والأبيار"

إعداد / نعيمة جمعة سالم الصرماني

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. سالم عبدالله البيوضي	**مشرفاً رئيسياً**	.....
د. محمد عبد الحميد الطبولي	**ممتحناً داخلياً**	.....
د. لوجلي صالح الزوي	**ممتحناً خارجياً**	.....

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية "الماجستير"

بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب– جامعة بنغازي

د. محمود محمد المهدي	أ. د. محمد صالح بوعمود
د/ وكيل كلية الآداب	يعتمد/ د مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة الأنفال (الآية 63)

الإهداء

أمي ، إليك أهدى هذا الجهد

إليك يا أغلى وأطيب أم عرفتها في الوجود

أرجو أن أكون قد حققت ولو جزءًا من أمنياتك

أطال الله في عمرك

وأهدى هذا الجهد

إلى الروح الجميلة التي لم تفارقنا رغم الفراق

إلى الابتسامة التي لم أنسها

إليك يا عصفوري الصغير ونيس الله يرحمك

الباحثة

الشكر والتقدير

الحمد الله رب العالمين، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، حمد الشاكرين العارفين بنعمك، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد...

يسرني أن أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى الدكتور الفاضل سالم عبدالله البيوضي على تفضله الإشراف على رسالتي، ولما بذله معي من جهد وتوضيح وتوجيه التي كان لها بلغ الأثر في إنجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر إلى كافة أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بجامعة بنغازي وكلية الآداب والعلوم توكرة، وإلى جميع الأساتذة الذين تفضلوا بتحكيم استمارة الدراسة (الملحق رقم2). كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أثراني بعلمه وفكره، وإلى كل من وقف بجانبي معلما وناصحاً ومرشداً ولو بكلمة، وأخص بالذكر الأساتذة المحترمين الدكتور إبراهيم الجيار، والدكتور محمد زليتني، الدكتور عبدالله المصراتي، والأستاذ محمد المنبي، والدكتورة سعاد بوزيد، والدكتورة انتصار أمبية، والأستاذة بسمة الشيخي، والأستاذة نجلاء الزياني، والأستاذة أمينة سليم.

كما أتقدم بالشكر إلى أبي وشكري وتقديري لمن كان لي خير سند لإتمام هذه الرسالة أخي "ناصر جمعة الصرماني" الذي قاسمني عناء إتمام هذه الرسالة.

كما أتقدم بفيض من الشكر العميق إلى أخواتي اللاتي كُن مصدراً دعم متواصل وتشجيع لا متناهي، سهل أمامي الصعوبات فأرجوا الله أن يحفظهن.

كما أتقدم بالشكر إلى عينة الدراسة المتمثلة في الزوج أو الزوجة العاملة في قطاع التعليم بمدينتي توكرة والأبيار، وجزيل التقدير والعرفان إلى زوج أختي عطية حمد لحوتي على مساعدته لي في جمع البيانات. وفي الختام لا يسعني إلا أن أرفع أسمى آيات التقدير إلى كل من كان له فضل ولو بسيط في مساعدتي لإنجاز هذا العمل، جزاكم الله كل خير، وأرجوا الله أن أكون قد وفقت في هذا العمل، وإن وفقت فمن الله أولاً ومن ثم بفضل توجيهات مشرفي الفاضل وإن قصرت فهو من نفسي، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحثة

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
حقوق الطبع	ب
ورقة إجازة الرسالة.	ج
الآية.	د
الإهداء.	هـ
الشكر والتقدير.	و
الفهرس.	ز
فهرس الجداول.	ى
فهرس الأشكال.	ل
المقدمة.	1
الفصل الأول: موضوع الدراسة	
تمهيد.	5
أولاً: اختيار المشكلة وتحديدها.	6
ثانياً: مبررات اختيار الموضوع.	7
ثالثاً: أهمية الدراسة.	8
رابعاً: أهداف الدراسة.	8
خامساً: مفاهيم الدراسة.	9
سادساً: الدراسات السابقة.	11
سابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة.	23
ثامناً: متغيرات الدراسة.	27
تاسعاً: فروض الدراسة .	28
الفصل الثاني: التوافق الزواجي	
تمهيد.	30
أولاً: الزواج.	30
1- مفهوم الزواج.	30
ثانياً: التوافق.	32
1- مفهوم التوافق .	33

الموضوع	رقم الصفحة
2- التوافق والتكيف.	34
3- أبعاد عملية التوافق .	35
4- مجالات التوافق.	37
ثالثاً: التوافق الزواجي .	40
1- مفهوم التوافق الزواجي .	40
2- أهمية التوافق الزواجي .	42
3- مظاهر التوافق الزواجي.	44
4- العوامل المؤثرة على التوافق الزواجي.	46
5- النظريات المفسرة للتوافق الزواجي .	55
6- معوقات التوافق الزواجي.	58
7- النتائج المترتبة على غياب التوافق الزواجي.	60
رابعاً: الخلاصة.	62
الفصل الثالث: الأسرة العاملة	
تمهيد.	64
أولاً: الأسرة.	65
1- مفهوم الأسرة.	65
2- خصائص الأسرة.	67
3- أشكال الأسرة.	69
ثانياً: الأسرة العاملة .	72
1- الزوجة العاملة وصراع الأدوار.	73
2- دوافع خروج المرأة للعمل.	77
ثالثاً: أثر عمل المرأة على الأسرة.	82
رابعاً: أثر عمل المرأة على الأبناء.	84
خامساً: أثر عمل المرأة على التوافق الزواجي.	86
سادساً: المصاعب التي تواجه الأسرة العاملة.	88
سابعاً: الخلاصة.	92
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية	
تمهيد.	94

الموضوع	رقم الصفحة
أولاً: نوع الدراسة ومنهجها.	94
ثانياً: إجراءات المعاينة.	94
ثالثاً: مجالات الدراسة.	100
رابعاً: أداة جمع البيانات.	101
خامساً: كيفية قياس المتغيرات.	103
سادساً: ثبات المقياس وصدقه.	105
سابعاً: الطرق الإحصائية المستخدمة.	106
الفصل الخامس: التحليل الوصفي للبيانات	
تمهيد	109
أولاً: الخصائص العامة لعينة الدراسة.	109
ثانياً: تحليل فقرة مقياس التوافق الزواجي.	120
الفصل السادس: نتائج الدراسة ومناقشتها	
تمهيد.	138
أولاً: تحليل الجداول الثنائية (اختبار الفروض).	138
1. الفرضية الأولى.	138
2. الفرضية الثانية .	140
3. الفرضية الثالثة.	141
4. الفرضية الرابعة.	144
5. الفرضية الخامسة.	146
6. الفرضية السادسة .	148
7. الفرضية السابعة.	150
8. الفرضية الثامنة.	152
ثانياً: نتائج الدراسة والتوصيات	155
1. النتائج الخاصة بالتحليل الوصفي لمجتمع الدراسة.	155
2. النتائج الخاصة باختبار الفروض الإحصائية.	158
ثالثاً: التوصيات.	159
المراجع.	161
الملاحق.	170

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص الدراسة.	178

فهرس الجدول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مجتمع الدراسة.	95
2	عينة الدراسة.	99
3	أبعاد المقياس الاتجاه وتوزيع الفقرات.	102
4	معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد مقياس التوافق الزواجي.	106
5	توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع.	109
6	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر المبحوث.	109
7	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر المبحوث عند الزواج .	110
8	توزيع عينة الدراسة حسب هل زواجك الحالي هو الأول.	111
9	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر الشريك.	111
10	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الزواج.	112
11	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة .	112
12	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الأبناء.	113
13	توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع العمل .	114
14	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.	114
15	توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع عمل الشريك.	115
16	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان العمل.	116
17	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد ساعات العمل اليومي.	116
18	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري للمبحوث.	117
19	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي .	118
20	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي للشريك.	118
21	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن.	119
22	توزيع أفراد العينة حسب مقياس التوافق الزواجي (المحبة والمودة والثقة	120

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
	المتبادلة).	
23	توزيع أفراد العينة حسب مقياس التوافق الزواجي (الرضا عن السعادة الزوجية).	123
24	توزيع أفراد العينة حسب مقياس التوافق الزواجي (الاتفاق على الأمور المالية) .	126
25	توزيع أفراد العينة حسب مقياس التوافق الزواجي (التشابه في العادات).	129
26	توزيع أفراد العينة حسب مقياس التوافق الزواجي (المشاركة في الأمور المنزلية).	132
27	التوصيف الإحصائي لأبعاد مقياس التوافق الزواجي.	134
28	توزيع عينة الدراسة حسب مقياس التوافق الزواجي .	135
29	العلاقة بين نوع عمل المبحوث والتوافق الزواجي.	138
30	العلاقة بين نوع عمل الشريك والتوافق الزواجي.	140
31	العلاقة بين ساعات العمل والتوافق الزواجي.	142
32	العلاقة بين سنوات الخبرة والتوافق الزواجي.	144
33	العلاقة بين عدد الأبناء والتوافق الزواجي.	146
34	العلاقة بين المستوى التعليمي والتوافق الزواجي .	148
35	العلاقة بين عدد سنوات الزواج والتوافق الزواجي.	150
36	العلاقة بين الدخل الشهري والتوافق الزواجي .	152

فهرس الأشكال

الرقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	مقياس التوافق الزواجي.	136
2	العلاقة بين نوع عمل المبحوث والتوافق الزواجي.	140
3	العلاقة بين نوع عمل الشريك والتوافق الزواجي.	142
4	العلاقة بين سنوات الخبرة والتوافق الزواجي.	145
5	العلاقة بين الدخل الشهري والتوافق الزواجي .	154

التوافق الزواجي للأسرة العاملة

"دراسة ميدانية لعينة من المتزوجين العاملين بقطاع التعليم بمدينتي توكرة والأبيار"

إعداد

نعيمة جمعة سالم الصرماني

إشراف

د.سالم عبدالله البيوضي

الملخص

استهدفت هذه الدراسة الوقوف على واقع التوافق الزواجي لدى الأسرة العاملة في مدينتي توكرة والأبيار، بالإضافة إلى التعرف على بعض العوامل المؤثرة في التوافق الزواجي للأسرة العاملة، وكذلك التعرف على دور مجموعة من المتغيرات (نوع عمل – ساعات العمل اليومية – سنوات الخبرة في العمل – المستوى التعليمي – عدد الأبناء – عدد سنوات الزواج – الدخل الشهري) في إحداث التوافق الزواجي من عدمه، فقد تم تعريف المصطلحات الخاصة بالدراسة المتمثلة في الأسرة العاملة، والتوافق الزواجي، أما متغيرات الدراسة فقد تم تحديدها في المتغير المستقل (الأسرة العاملة) تم قياسه من خلال المؤشرات التي تم الإشارة إليها سابقاً، أما المتغير التابع (التوافق الزواجي) فقد تم قياسه من خلال إعداد مقياس يتضمن (60) فقره، انطلقت الدراسة من 8 فروض أساسية وهي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع عمل المبحوث والتوافق الزوجي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع عمل الشريك والتوافق الزواجي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ساعات العمل والتوافق الزواجي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة في العمل والتوافق الزواجي.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأبناء والتوافق الزواجي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوث والتوافق الزواجي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الزواج والتوافق الزواجي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري والتوافق الزواجي.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح عن طريق العينة، واعتمدت هذه الدراسة على العينة العشوائية الطبقية النسبية، وباستخدام جدول krjeci and Morgan وقد بلغ حجم العينة (317) من المتزوجين العاملين بقطاع التعليم بمدينتي توكرة والأبيار، كما استخدمت استمارة المقابلة في هذه الدراسة، وقد تضمنت هذه الاستمارة على بيانات أولية عن المبحوث والشريك ومقياس التوافق الزواجي، وقامت الباحثة بتحليلها مستخدمة برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)، وقد توصلت الدارسة إلى النتائج التالية: توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المتعلقة بالأسرة العاملة والتي لها علاقة بالتوافق الزواجي وهي (نوع عمل المبحوث– نوع عمل الشريك – سنوات الخبرة في العمل – الدخل الشهري). أما المتغيرات التي ليس له علاقة بالتوافق الزواجي (ساعات عمل المبحوث – عدد الأبناء – المستوى التعليمي – عدد سنوات الزواج).

المقدمة

الـزواج مـن الـنظم الاجتماعيـة المهمـة التـي يقرهـا الـدين والمجتمـع للحفـاظ علـى الوجود البشري، حيث قال تعالى: **(وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)** (سورة الذاريات : الآية 49) فالزواج يقوم على علاقة شرعية بين الرجل والمرأة، وهذه العلاقة يجب أن تقوم على المحبة والتفاهم والانسجام والاتفاق بين الزوجين على الأمور المستقبلية، حتى يتحقق بذلك التوافق الزواجي الذي يُعدّ من الأمور الأساسية في الحياة الأسرية المستقرة، والذي له أثره على المجتمع كله، والأسرة تعدّ اللبنة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع.

فالأسرة من النظم الاجتماعية التي طرأ عليها التغير، شأنها شأن النظم الاجتماعية الأخرى، ولقد تأثرت الأسرة بالتغير الذي حدث في المجتمع نتيجة لانتشار التعليم وانفتاح الحضارات، وأصبحت المرأة تتعلم وتعمل في كل مجالات الحياة إلى جانب الرجل، وبذلك تغيرت الأدوار داخل الأسرة الليبية، فقد أصبح الزوجان نتيجة خروجهما للعمل وتعدد مسؤولياتهما يتشاركان في أمور حياتهما من تربية للأبناء والأمور المالية، إضافة إلى الأمور المتعلقة بشؤون المنزل، فالاتفاق على هذه الأمور يتطلب الانسجام والتكافؤ بين الزوجين، وبذلك يصبح التوافق الزواجي من الأمور الأساسية من أجل تحقيق السعادة وبناء الأسرة المتوافقة، ولكن عدم الاتفاق والتفاهم بين الزوجين ينتج عنه بعض المشكلات بينهما، والتي قد تتفاقم وتستمر فترة طويلة، وتهدد الحياة الأسرية لتصل إلى حد الطلاق، وتمتد آثارها إلى باقي أفراد الأسرة، ومن ثم إلى المجتمع.

لـذا فـإن الدراسـة الحاليـة تهـدف إلـى معرفـة مسـتوى التوافـق الزواجـي للأسـرة العاملـة فـي مجتمـع الدراسـة. وكـذلك التعـرف علـى تـأثير بعـض العوامـل المتعلقـة بالأسـرة العاملـة علـى تـوافقهم الزواجـي، وسـيتم تطبيـق الدراسـة علـى عينـة مـن المتـزوجين العـاملين فـي قطاع التعليم بمدينتي توكرة والأبيار، وتتكون الدراسة من سبعة فصول رئيسية كالتالي:

يتنـاول الفصـل الأول مـن هـذه الدراسـة اختيـار المشـكلة وتحديـدها، ومبـررات اختيـار الموضـوع، وأهميـة الدراسـة، وأهـداف الدراسـة، ومفـاهيم الدراسـة، إضـافة إلـى الدراسـات السابقة، والتعقيب على الدراسات السابقة، ومتغيرات الدراسة، وأخيراً فروض الدراسة.

أمـا الفصـل الثـاني فهـو بعنـوان (التوافـق الزواجـي) وضـم عرضـاً لمفهـوم كـل مـن الـزواج والتوافـق و التوافـق الزواجـي، وأهميـة التوافـق الزواجـي، ومظـاهر التوافـق الزواجـي، والعوامـل المـؤثرة علـى التوافـق الزواجـي، والنظريـات المفسـرة للتوافـق الزواجـي، ومعوقـات التوافق الزواجي، وأخيراً النتائج المترتبة على غياب التوافق الزواجي.

بينمـا تنـاول الفصـل الثالـث موضـوع الأسـرة العاملـة مـن خـلال عـرض لمفهـوم الأسـرة، وخصـائص الأسـرة، وأشـكال الأسـرة، إضـافة إلـى الأسـرة العاملـة، والزوجـة العاملـة وصـراع الأدوار، ودوافـع خـروج المـرأة للعمـل، وأثـر عمـل المـرأة علـى الأسـرة والأبنـاء وعلـى التوافق الزواجي، وأخيراً المصاعب التي تواجه الأسرة العاملة.

بينمـا خصـص الفصـل الرابـع لبيـان الإجـراءات المنهجيـة المتمثلـة فـي نـوع الدراسـة، والمـنهج العلمـي المسـتخدم، وإجـراءات المعاينـة، ومجـالات الدراسـة، وأداة جمـع البيانـات، وكيفيـة قيـاس المتغيـرات، وثبـات المقيـاس وصـدقه، والأسـاليب الإحصـائية المسـتخدمة فـي الدراسة.

أمـــا الفصـــل الخـــامس فجـــاء فيـــه التحليـــل الوصـــفي للبيانـــات باســـتخدام برنـــامج (SPSS) حيـــث تـــم عـــرض هـــذه البيانـــات الوصـــفية والتركيـــز علـــى خصـــائص مجتمـــع البحـــث، وتحليـــل فقـــرات المقيـــاس باســـتخدام الجـــداول البســـيطة، والنســـب المئويـــة، وإحصاءات النزعة المركزية، والتشتت.

أمـــا الفصـــل الســـادس فيتنـــاول تحليـــل اختبـــار الفـــروض، ويعتمـــد علـــى الجـــداول المتقاطعـــة، واختبـــار الدلالـــة الـــذي يوضـــح وجـــود علاقـــة بـــين المتغيـــرين مـــن عدمـــه، فقـــد تضمن عرضاً لنتائج الدراسة، وتوصيات الدراسة.

الفصل الأول

موضوع الدراسة

أولاً: اختيار المشكلة وتحديدها.

ثانياً: مبررات اختيار الموضوع.

ثالثاً: أهمية الدراسة.

رابعاً: أهداف الدراسة.

خامساً: مفاهيم الدراسة.

سادسا: الدراسات السابقة.

سابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة.

ثامناً: متغيرات الدراسة.

تاسعاً: فروض الدراسة.

تمهيد:

الزواج هو الرابطة الشرعية القانونية التي تجمع رجلا وامرأة لتكوين الأسرة التي هي الخلية الأساسية لكل بنية اجتماعية، وتنعكس قوتها وتماسكها على المجتمع وبضعفها وتفككها تكثر العلل الاجتماعية والانحرافات السلوكية في ذلك المجتمع، والقرآن الكريم يحدد ذلك في قوله تعالى: "**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**"[1].

يُعدّ التوافق الزواجي من الموضوعات التي تتصل بالعلاقة بين الرجل والمرأة، بل ويمتد للأبناء والأسرة ككل، فبقدر وجود التوافق الزواجي في أسر المجتمع بقدر قوة هذا المجتمع وصلابته وزيادة إنتاجه، فالتوافق الزواجي يضيف نوعا من الاستقرار على جميع أعضاء الأسرة، مما ينعكس إيجابيا على أداء كل منهم لوظائفه المختلفة بشكل صحيح. والتوافق الزواجي يتأثر بحسب طبيعة عمل كل من الزوجين في تحقيق أدوارهما، سواء داخل البيت أم خارجه، وكذلك بمساعدة كل من الزوجين للآخر، وكذلك بقدرتهما على المسايرة والتعاطف معا، بحيث تقوم الزوجة بما عليها تجاه الزوج والأولاد، والزواج بشكل عام، وكذلك يقوم الزوج بما عليه، وبالتالي يقوم كلاهما بعملية التوافق من خلال تنسيق العمل والاتفاق عليه داخل البيت أو خارجه. إن انعدام التوافق الزواجي هو نتيجة لعدم تفهم كل طرف لحاجات الطرف الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى سلسلة من الأفعال وردود الأفعال من الطرفين، تنتهي غالبا بالمشاجرات والمشاحنات وعدم التوافق الزواجي، وبالتالي يصبح الطلاق أحد الحلول المطروحة. ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تطمح لمعرفة مستوى التوافق الزواجي لدى الزوجين العاملين.

(1) سورة النساء، أية 1.

أولاً: اختيار المشكلة وتحديدها:

إن التوافق الزواجي هو حالة الزواج التي تكون فيها اتجاهات الزوج والزوجة وتصرفاتهما متفقة على الموضوعات الرئيسية في الزواج، مثل تدبير الأمور المالية وشؤون الأسرة المتعددة، وفي الاهتمامات والأهداف والقيم.

ويعد التوافق بين الزوجين من المسائل المهمة في تحقيق التكامل الأسرى، وإنشاء علاقات زوجية حميمة مبنية على الحب والتفاهم، وهو أمر بالغ الأهمية، وذلك لأنه في الحالات التي يكون فيها التوافق الزواجي ضعيفاً في الأسرة، فإن ذلك سيؤدي إلى تأثير سلبي على الأسرة والمجتمع. فعدم استقرار الأسرة بما تتضمنه من أطفال ومراهقين ينتج عنه الكثير من المشكلات في المجتمع من أهمها المشكلات الزوجية، فهي مؤشر لانخفاض التوافق الزواجي، فينتج عن ذلك الطلاق الذي يعد نهاية مطاف العلاقات الزوجية. ومن هنا جاء اختيار موضوع الدراسة ليركز على التوافق الزواجي كإجراء وقائي للحد من المشكلات الأسرية، والكشف عما يحيط بها من أبعاد.

على الرغم من أنه قد يوجد داخل الأسرة تعايش بين الزوجين دون وجود توافق زواجي، فإن مثل هذا التعايش يؤدي إلى استمرار المشاحنات الدائمة داخل الأسرة والمشاجرات لأسباب تافهة، وذلك بسبب انعدام التوافق بين الزوجين في طريقة تربية الأبناء، أو عدم قدرة الزوجين على إدارة شؤون المنزل بصورة جيدة لانشغالهما بالعمل خارج المنزل. ومن المعروف أن للعمل تأثيراته على الزوجة وعلى الزوج وعلى أطفالهما، وأن هذه التأثيرات تعتمد على عوامل عديدة مثل الوقت الذي يقضيه الزوجان في العمل، ودرجة شعورهما بالإرهاق والتعب، وطبيعة العمل، ومقدار الدخل الذي يتحصلان عليه. وعموماً لا يوجد من يستطيع تقييم كل هذه العوامل سوى الزوجين، فاستمرار الحياة الزوجية في ظل هذه التأثيرات التي قد تؤثر على توافقهما، وبالتالي

يكون لها مردودها السلبي على الزوجين والأبناء، وكذلك على الأداء الوظيفي للزوجين، وستحدد الدراسة هنا عمل الزوجين وعلاقته بالأعباء والمسؤوليات الأسرية، كذلك نوع العمل، وساعاته، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، وعدد الأبناء داخل الأسرة، وعلاقة كل ذلك بعملية التوافق الزواجي من حيث:

- المشاركة الوجدانية والفكرية.
- الأمور المالية.
- الثقة المتبادلة.
- أساليب تربية الأبناء.
- الرضا والسعادة الزوجية.
- المشاركة في الواجبات الرئيسية.

وهكذا استقر الأمر على تحديد عنوان هذه الدراسة: "التوافق الزواجي للأسرة العاملة: دراسة ميدانية لعّينة من المتزوجين العاملين بقطاع التعليم بمدينتي توكرة والأبيار".

ثانياً: مبررات اختيار الموضوع:

1. نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه التوافق الزواجي في استقرار الأسرة وحمايتها من الدخول في الخلافات الأسرية، فالمتوافقون زواجياً لديهم شعور بالرضا، والسعادة والأمن والاستقرار، والتمتع بالحياة، والثقة والانسجام، والتماسك في العلاقات الزوجية.
2. نظراً للأهمية البالغة الأسرة، وما قد يسببه سوء التوافق الزواجي من نتائج سلبية وخطرة تضر بالفرد والأسرة.
3. ندرة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التوافق الزواجي في مدينتي توكرة والأبيار.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في البحث عن تأثير عمل الزوجين على توافقهم الزواجي، وما قد يسببه من مشكلات في الأسرة، والتي تنعكس بدورها على العمل، وأن التعامل السليم مع المشكلات الأسرية يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية تتمثل في تحسين الأداء الوظيفي، كما أن طرح موضوع من هذا النوع يعد في غاية الأهمية، لأنه يعالج موضوعاً أسريا يهم الفرد والأسرة، بل والمجتمع، بما يوفره من معرفة نظرية تسهم في رفع وعي الناس بقضايا الزواج والتوافق الزواجي للأسرة العاملة.

وتكمن أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية في تطبيق تقنيات البحث الاجتماعي في دراسة تأثير عدد من المتغيرات على التوافق الزواجي، وفي محاولة الوصول إلى التوصيات من خلال نتائج الدراسة لتقديم خدمات الإرشاد الزواجي والأسري، وكذلك تسهم في تقديم التوعية المجتمعية والإعلامية فيما يخص قطاع الأسرة وشؤونها وعملية تكوينها.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

1. الوقوف على واقع التوافق الزواجي لدى الأسر العاملة في مدينتي توكرة والأبيار.
2. التعرف على بعض العوامل المؤثرة في التوافق الزواجي للأسرة العاملة.
3. التعرف على دور مجموعة من المتغيرات (نوع العمل – ساعات العمل اليومية – سنوات الخبرة في العمل – المستوى التعليمي – عدد الأبناء – عدد سنوات الزواج – الدخل الشهري) في إحداث التوافق الزواجي من عدمه.
4. عرض بعض المقترحات والتوصيات المترتبة على نتائج الدراسة التي قد تسهم في حل هذه الإشكالية.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

تعدّ المفاهيم من الأمور المهمة التي لابد من تناولها في أي دراسة، لما لها من أهمية كبيرة في توضيح المشكلة المدروسة، لذلك تم تحديد المصطلحات المتعلقة بهذه الدراسة في التالي:

1. تعريف التوافق الزواجي:

التوافق الزواجي يعرفه كمال إبراهيم مرسي بأنه "قدرة كلّ من الزوجين على التواؤم مع الآخر، ومع مطالب الزواج، ونستدل عليه من أساليب كلٍ منهما في تحقيق أهدافه من الزواج، وفي مواجهة– الصعوبات الزوجية، وفي التعبير عن انفعالاته ومشاعره، وفي إشباع حاجاته من تفاعله الزواجي"[1]. كما تعرف سناء الخولي المفهوم العام للتوافق الزواجي بأنه "التحرر النسبي من الصراع والاتفاق النسبي بين الزوج والزوجة على الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتهما المشتركة، وكذلك المشاركة في أعمال وأنشطة مشتركة وتبادل العواطف"[2].

أما إجرائيا فالمقصود بالتوافق الزواجي في هذه الدراسة هو ذلك الانسجام والاتفاق بين الزوجين في الأمور المتعلقة بالأسرة اجتماعياً ومادياً وثقافياً، وتم قياس ذلك وفق الدرجة التي يتحصل عليها المبحوث في مقياس التوافق الزواجي المستخدم في الدراسة، بحيث كلما ارتفعت درجة المبحوث على المقياس دل ذلك على ارتفاع التوافق الزواجي لهذا لمبحوث، فمثلا العبارة التي تقول: أحاول التخفيف عن شريك حياتي عندما يكون متعباً أو مهموما من العمل، هنا المبحوث الذي يجيب بأوافق يتحصل على ثلاث درجات، والذي يجيب بأوافق إلى حد ما

---

(1) كمال إبراهيم مرسي، العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس. الطبعة الثانية، (الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، 1995م)، ص193.

(2) سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية. الطبعة الثانية، (إسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990م)، ص210.

يتحصل على درجتين، أما الذي يجيب بلا أوافق فيتحصل على درجة واحدة. في حين أن العبارة التي تقول: لا يحترم شريك حياتي وجهة نظري في تسيير أمور الأسرة فتكون درجاتها معكوسة: إجابة أوافق تتحصل على درجة واحدة، أوافق إلى حد ما تتحصل على درجتين، وإجابة لا أوافق تتحصل على ثلاث درجات، غير أن تصنيف التوافق الزواجي إلى مرتفع / متوسط / منخفض، يكون بناءً على مجموع درجات المبحوث على جميع العبارات المعنية، وليس على أساس عبارة واحدة، وتم توضيح هذه الإجراءات في الفصل الرابع.

2. تعريف الأسرة:

يُعرّف قاموس علم الاجتماع الأسرة بأنها "جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة (يقوم بينهما رابطة زواجيه مقررة) وأبنائهما، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة، إشباع الحاجات العاطفية، وممارسة العلاقات الجنسية، وتهيئة المناخ الاجتماعي التعاطفي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء"[1].

كما يعرف (بيرجس ولوك) الأسرة "بأنها مجموعة من الأشخاص الذين ارتبطوا معا برباط الزواج والدم والتبني، مكونين حياة معيشية مستقلة، ويتقاسمون الحياة الاجتماعية، ويتفاعلون مع بعضهم من خلال دور كل عضو منهم، مثل الزوج والزوجة والأبناء أو الأجداد والأحفاد أو الأخوة والأخوات في بعض الأحيان". وتعرف الأسرة بأنها "جماعة اجتماعية تربط أفرادها روابط الدم أو الزواج، ويعيشون معيشة اجتماعية واقتصادية واحدة، مما يترتب عليه بعض الحقوق والواجبات بين جميع أفرادها"[2].

---

(1) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع. (الإسكندرية: دار المعرف الجامعية، 2006م)، ص157.

(2) محجوب عطية الفائدى، علم الاجتماع العائلي مداخل نظرية ودراسات إستراتيجية. (بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2013م)، ص 25-26.

يقصد بالأسرة العاملة إجرائيا في هذه الدراسة: تلك الأسرة التي يكون فيها الزوجان يعملان مقابل أجر أو راتب، والتي تزيد مدة زواجهما عن سنة، ولهما أبناء.

سادساً: الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة نقطة مهمة بالنسبة لأي دراسة جديدة فمن خلالها يسير البحث مسارا محددا، وتمد البحث بإطار نظري يساعد في تحديد متغيرات الدراسة وفروضها. وتنطلق الدراسة الحالية من عدة دراسات لها علاقة بهذا الموضوع، والتي تم عرضها وفق سياقها التاريخي حسب تاريخ صدورها من الأقدم إلى الأحدث على النحو الآتي:

1. **دراسة إجلال سري، 1991 "التوافق المهني والزواجي لعضوات هيئة التدريس بالجامعة"** هدفت الدراسة إلى معرفة التوافق المهني والزواجي لعضوات هيئة التدريس مع تباين المستوى التعليمي بين الزوجات و"الأزواج". أجريت الدراسة على عينة بلغت (150) عضو من هيئة التدريس تراوحت أعمارهن بين 30– 50 سنة، واستخدمت الباحثة اختبار التوافق المهني والزواجي للمرأة العاملة، وتوصلت الدراسة إلى أن عضوات هيئة التدريس الأقل مؤهلا من أزواجهن أحسن توافقا مهنياً وزوجياً من الأخريات، أما المتساويات في المؤهل مع أزواجهن فيقعن في التوافق الزواجي المتوسط، في حين أن الأعلى مؤهلا هنّ الأسوأ توافقا مهنياً وزوجياً من كل العينات الأخرى، وهذه النتائج تدل على أن العلاقة بين المستوى التعليمي والتوافق الزواجي علاقة عكسية[1].
2. **دراسة أمينه إبراهيم حسن الهيل، 1996 "دراسة لبعض المتغيرات النفسية الاجتماعية المرتبطة بالتوافق الزواجي لدى المرأة القطرية"** وهدف البحث إلى دراسة بعض المتغيرات

(1) إجلال سري، "التوافق المهني والزواجي لعضوات هيئة التدريس بالجامعة"، مجلة كلية التربية، العدد 15، جامعة عين شمس (1991م)، ص75–101.

النفسية الاجتماعية المرتبطة بالتوافق الزواجي لدى المرأة القطرية، وبالتالي تحديد طبيعة علاقة هذه المتغيرات بما قد يحدث من توافق زواجي لها أو سوء توافق. وأجريت الدراسة على (300) زوجة من المجتمع القطري، وتنقسم إلى (100) زوجة من ربات بيوت و(200) من الزوجات العاملات، وقد استخدمت الباحثة في أدوات الدراسة مقياس التوافق الزواجي إعداد "محمد محمد بيومي خليل" (1998)، ومقاييس تقدير الذات، والاتجاه نحو الزواج. واستمارة المستوى الاجتماعي والاقتصادي. وقد استخدمت الأساليب الإحصائية، والتي تتحدد في معاملات الارتباط وتحليل التباين الأحادي والثنائي، واختبار (t)، والتحليل العاملي لمتغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: تبين أن الدور الأساسي في التوافق الزواجي (العلاقة الزوجية) يكون على الجانب العاطفي والحسي والمعنوي، وفي الوقت نفسه لا نستطيع أن نغيب دور الجانب العقلي في التوافق الزواجي، كما أنه لا يوجد تأثير لوجود متغير العمل أو عدمه على التوافق الزواجي، إضافة إلى وجود تأثير واضح لمستوى تعليم الزوج على التوافق الزواجي لصالح المتعلمين، هذا يعني كلما ارتفع مستوى تعليم الزوج ارتفع معه التوافق الزواجي، وكذلك وجود تأثير ملحوظ للمستوى الاجتماعي والاقتصادي على أبعاد التوافق[1].

3. **دراسة عثمان بن صالح بن عبدالمحسن العامر، 2000 "معوقات التوافق بين الزوجين في ظل التحديات الثقافية المعاصرة للأسرة المسلمة"** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم التحديات الثقافية والمقومات والأسس الإسلامية اللازمة للبناء الأسري، والوقوف على أهم العوامل المؤثرة على التوافق بين الزوجين، واستثمارها إيجابياً في توفير التوافق في مناخ

(1) أمينة إبراهيم حسن الهيل، "دراسة بعض المتغيرات النفسية الاجتماعية المرتبطة بالتوافق الزواجي لدى المرأة القطرية" (رسالة ماجستير، قسم التربية والصحة النفسية، جامعة عين شمس. مصر، 1996م)، http;\\ww.alndom.com\2011 ، 29\ 1\ 2013، (pm:9:30).

إسلامي. كما هدفت إلى التعرف على أهم معوقات التوافق بين الزوجين من وجهة نظر الأزواج، ومعرفة الفروق بين الأزواج والزوجات في رؤيتهم لتحديد أهم معوقات التوافق[1]، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وقد اختار الباحث عينة الدراسة من (200) زوج وزوجة من منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية، كما استخدم الباحث استبانة لجمع المعلومات عن معوقات التوافق بين الزوجين، وتم استخدام الأساليب الإحصائية مثل حساب التكرارات والنسب المئوية، وحساب المتوسط، وحساب قيمة مربع كاي[2]، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها: أن البعد الأخلاقي والبعد الثقافي يؤثران تأثيراً ملحوظاً على التوافق بين الزوجين، كما أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في تأثير البعد المادي على التوافق بين الزوجين، مما يدل على أن الأمور المالية لا توثر على التوافق بين الزوجين، هذا بالإضافة إلى أثر كلّ من الأبعاد النفسية والشخصية والاجتماعية التي لها آثارها على مدى التوافق بين الزوجين، إضافة إلى عدم وجود فروق بين عينتي (الأزواج – والزوجات) في رويتهم نحو تحديد أهم معوقات التوافق بين الزوجين[3].

4. **دراسة إيناس بنت أحمد على السليمي، 2008 "الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة السعودية وعلاقته بالتوافق الزواجي"** هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة وتحقيق التوافق الزواجي، وذلك من خلال معرفة العلاقة بين متغيرات المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وأبعاد الدور الاقتصادي لربة الأسرة

(1) عثمان بن صالح بن عبدالمحسن العامر، "مقومات التوافق بين الزوجين في ظل التحديات الثقافية المعاصرة الأسرة المسلمة"، مجلة التربية، (السنة الخامسة عشر، العدد17، 2000م)، ص29.

(2) المرجع السابق، ص53.

(3) المرجع السابق، ص65-68.

العاملة ومحاور التوافق الزواجي، وإيجاد العلاقة بين أبعاد الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة ومحاور التوافق الزواجي[1]. كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم اختيار عينة قصدية من ربات الأسر المتزوجات العاملات السعوديات بلغت (400) من مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة، بمدينة مكة المكرمة، وتمثلت أدوات البحث في استمارة البيانات العامة للأسرة، واستبانة الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة السعودية، ومقياس التوافق الزواجي (إعداد سوزان عبدالمعطي، 1989)[2]. وقد تم إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة لاستخلاص النتائج، وكانت أهم النتائج: وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، وأبعاد الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة، ومحاور التوافق الزواجي. ولقد وجدت علاقة إيجابية بين بعض أبعاد الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة، وبعض محاور التوافق الزواجي. إضافة إلى وجود فروق في أبعاد الدور الاقتصادي لربات الأسر العاملات وفقا لبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، وهذا يعني وجود تأثير لهذه المتغيرات على أبعاد الدور الاقتصادي لربات الأسر العاملات. كما تبين عدم وجود فروق في محاور التوافق الزواجي بين العاملات المساهمات وغير المساهمات في بنود الاتفاق المختلفة[3].

5. **دراسة وليد بن محمد الشهري، 2009 "التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من المعلمين المتزوجين بمحافظة جدة"** هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين التوافق الزواجي وبعض سمات الشخصية لدى المتعلمين المتزوجين في ضوء

(1) إيناس بنت أحمد على السليمى، "الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة السعودية وعلاقته بالتوافق الزواجي" (رسالة ماجستير، في الاقتصادي المنزلي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008م)، ص4-5.

(2) المرجع السابق، ص122.

(3) المرجع السابق، ص131-213.

المتغيرات (المؤهل التعليمي، عدد الأطفال في الأسرة، مدة الزواج، العمر عند الزواج) لدى عينة من معلمي محافظة جدة[1]، وقد تم استخدام المنهج الوصفي الارتباطى والمقارن، وتكونت عينة الدراسة من (400) معلم من معلمي المرحلة المتوسطة والثانوية بمحافظة جدة، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية، واستخدم الباحث مقياس التوافق الزواجي من إعداد شوقي فرج ومحمد عبدالله (1999)، ومقياس قائمة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية من إعداد كوستا وماكري (1992) وتعريب الأنصاري (1997) ووفقاً للمتغيرات السابقة[2]. لقد تم استخدام النظم الإحصائية (SPSS) ثم اعتمدت على الأساليب الإحصائية التالية للتحقق من الفروض، وهي عامل ارتباط بيرسون، وتحليل التباين الأحادي، واختبارات (t-test)[3]. وتوصلت الدراسة إلى نتائج التالية:

أ. وجود علاقة سالبة قويه بين التوافق الزواجي (الأبعاد والدرجة الكلية) وبين بعد العصابية لدى عينة البحث، هذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة المفحوص في التوافق الزواجي انخفضت درجة العصابية والعكس صحيح. إضافة إلى وجود علاقة موجبة بين أبعاد التوافق الزواجي وبين الأبعاد التالية (الانبساط– الصفاوة – الطيبة – ويقظة الضمير) وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة المفحوص في التوافق الزواجي ارتفعت معه درجته في هذه الأبعاد والعكس صحيح.

ب. وجود فروق في التوافق الزواجي نتيجة للاختلاف في: المستوى التعليمي – عدد الأطفال في الأسرة – مدة الزواج – العمر عند الزواج، وهذا يعني اختلاف التوافق الزواجي لدى

---

(1) وليد بن محمد الشهري، "التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من المعلمين المتزوجين بمحافظة جدة " (رسالة ماجستير، قسم علم النفس تخصص الإرشاد النفسي، بكلية التربية، جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، 2009م)، ص20.

(2) المرجع السابق، ص 89–93.

(3) المرجع السابق، ص 106.

أفراد العينة؛ نتيجة لاختلاف المتغيرات السابقة، فمثلاً كلما ارتفع المستوي التعليمي لدى عينة البحث ارتفع التوافق الزواجي.

ج. وجود فروق بين مرتفعي ومنخفضي التوافق الزواجي وبعض السمات الشخصية (العصابية – الصفاوة – الطيبة – يقظة الضمير)، لدى عينة البحث، ولا توجد فروق مع بعد الانبساط لدى عينة البحث، هذا يعني وجود فروق بين مرتفعي ومنخفضي التوافق الزواجي، ولا يوجد مع الانبساط[1].

6. **دراسة بسمة صالح سعيد الشيخي، 2010 "التماسك الأسري وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية في مجتمع متغير، دراسة ميدانية على عينة من الأزواج الليبيين العاملين في قطاعي التعليم والصحة بمدينة إجدابيا"** وهدف الدراسة التعرف على العلاقة التي تربط التماسك الأسري ببعض المتغيرات الاجتماعية وهي (قوة التماسك– نوع العلاقة بين الزوج والزوجة – نوع العلاقة بين الأبناء وعلاقة الآباء بالأبناء، كيفية اتخاذ القرارات في الأسرة – نوع المشكلات التي يتعرض لها الأبناء)[2]. واستخدمت الباحثة العينة الطبقية النسبية، وبلغ حجم هذه العينة (321) مبحوثاً، وتم جمع البيانات في هذه الدراسة باستخدام استمارة المقابلة[3]. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

تبين أن أسر مدينة إجدابيا قوية ومتماسكة، ويهتم الآباء بأن تكون أسرهم كذلك، ويتجسد هذا الاهتمام في قوة علاقة الأزواج مع بعضهم وعلاقتهم بأبنائهم واهتماماتهم بكل أمورهم، كما تبين أن لديهم القدرة على تحمل مسؤوليات الزواج، وفهم مشكلاتهم الأسرية فهما صحيحاً، أما

(1) المرجع السابق، ص126–128.

(2) بسمة صالح سعيد الشيخي، "التماسك الأسرى وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية في مجتمع متغير"(رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا، 2010)، ص4 –6.

(3) المرجع السابق، ص78.

عن علاقة الآباء بالأبناء، فقد تبين أتفاق بين الزوجين حول تربية الأبناء؛ من حيث عدم تفضيلهم لبعض الأبناء على البعض الآخر، وإشراك الأبناء في حل مشكلاتهم، وأنهم لا يحبون استخدام أسلوب تذكير الأبناء بما يفعله الآباء لهم كوسيلة لتربيتهم، وأن أفراد العينة يحبون قضاء أوقات مرحة مع أفراد الأسرة، وتبين من الدراسة أن أغلب المبحوثين يهتمون بأن تكون لأبنائهم علاقة مع جذورهم العائلية كعلاقتهم مع أسرة الأم، أي أسرة أهل الزوجة، وأسرة أهل الزوج، كما يفضلون معاملة أسرهم معاملة حسنة. وأظهرت النتائج أن العادات الأسرية والتي تتمثل في عادات خاصة بالزيارات، وأخرى خاصة بالمناسبات، وعادات الملبس والمأكل وغيرها مازالت موجود رغم التغير الذي يشهده المجتمع. علماً أن التماسك الأسري يتأثر بعدة عوامل أهمها المستوى التعليمي لرب الأسرة (الزوج والزوجة). وللمهنة دور كبير في تماسك الأسرة، والمقصود بالمهنة هنا مهنة رب الأسرة، ويؤثر طول فترة الزواج في تماسك الأسرة، فكلما كانت المدة أطول قل التماسك الأسري، كما يتأثر التماسك الأسري بالعمر عند الزواج، أي عمر الزوج والزوجة عند بداية الزواج، كل هذه العوامل وصلت إليها الدراسة كأهم عوامل مُسْهِمَة في ضعف أو قوة التماسك الأسري، وهذه العوامل لها تأثير إيجابي من جهة، وتأثير سلبي من جهة أخرى، لذا أخذ المستوى التعليمي للزوج أو الزوجة كمثال يكون له تأثير إيجابي عندما يكون تعليم الزوج أو الزوجة مرتفعاً، ويكون تأثيره سلبياً عندما يكون تعليم الزوج أو الزوجة منخفضاً وهكذا[1].

7. **دراسة مبروكة إدريس محمد الفسي، 2010 "الأسرة العاملة والعلاقات الاجتماعية؛ دراسة ميدانية على عينة من المتزوجين العاملين في بعض القطاعات العامة في مدينة بنغازي"**

وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الأسرة العاملة والعلاقات الاجتماعية الداخلية للأسرة، وتكمن أهمية هذه الدراسة في اهتمامها بجانبين مهمين من جوانب الأسرة، وهما

(1) المرجع السابق، ص166.

جانب العمل وجانب العلاقات الاجتماعية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي عن طريق العينة، واعتبرت العينة العشوائية النسبية الطبقية هي الأكثر ملاءمة على اعتبار أن القطاعات التي تم اختيارها هي (التعليم والصحة والضمان)، وبلغ مجتمع الدراسة (725) وتم تحديد حجم العينة بـ (260) مفردة حسب جدول (Krejci & Morgan)، وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استمارة استبانة. وقد تضمنت ثلاثة محاور: المحور الأول: بيانات أولية عن المبحوث، والثاني: بيانات عن عمل المبحوث وشريكته، أما الثالث: فيتمثل في مقياس العلاقات الأسرية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

وجود علاقة بين التخصص العلمي للمبحوث والعلاقات الاجتماعية الداخلية للأسرة على (المقياس ككل – بعد العلاقة بين الزوجين – بعد علاقة الزوجين مع الأبناء). بينما تبين عدم وجود علاقة بين جهة عمل المبحوث وبين العلاقات الاجتماعية الداخلية للأسرة على (المقياس ككل – وبعد العلاقة بين الزوجين – وبعد علاقة الزوجين مع الأبناء). إضافة إلى وجود علاقة بين نوع عمل المبحوث والعلاقات الاجتماعية الداخلية للأسرة على (المقياس ككل) ولا توجد علاقة على (بعد العلاقة بين الزوجين – بعد علاقة الزوجين مع الأبناء). وكذلك عدم وجود علاقة بين (الدخل الشهري – ساعات العمل اليومي الأساسية) للمبحوث وبين العلاقات الداخلية للأسرة على (المقياس ككل – بعد العلاقة بين الزوجين– بعد علاقة الزوجين مع الأبناء)[1].

(1) مبروكة إدريس محمد الفسي، "الأسرة العاملة والعلاقات الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينة من المتزوجين العاملين في بعض القطاعات العامة في مدينة بنغازي "(رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، 2010م)، ص9.

8. **دراسة نجمة للأكي بركة التباوي، 2012 "التوافق الزواجي وعلاقته بضغوط العمل لدى موظفي وموظفات جامعة بنغازي"** وهدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى التوافق الزواجي وأبعاده لدى عينة الدراسة، بالإضافة إلى مستوى ضغوط العمل وأبعاده (عبء العمل الكمي– عبء العمل الكيفي – غموض الدور – صراع الدور– المسؤولية تجاه الآخرين – المشاركة في اتخاذ القرارات) لدى عينة الدراسة وكذلك إلى طبيعة العلاقة بين التوافق الزواجي وضغوط العمل لدى عينة الدراسة، والفروق بين متوسطات الدرجة الكلية للتوافق الزواجي لدى عينة الدراسة، وفقاً للمتغيرات الآتية (المستوى التعليمى، مدة الزواج، وعدد الأطفال، النوع)[1]، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في هذه الدراسة، واستخدمت العينة المقصودة حيث بلغ حجم العينة (245) من موظفي وموظفات جامعة بنغازي[2]، تم استخدام استمارة المقابلة للتحقق من الشروط المطلوب توفرها في عينة الدراسة، كما اسُتْخِدمَتْ أداتان هما مقياس التوافق الزواجي إعداد أسامة حسن جابر عبد الرازق (2003) ومقياس ضغوط العمل إعداد بو صلاح عبدالقادر محمد جبريل (2004)، وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخدم اختبار "ت" لعينة واحدة ولعينتين ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل التباين الأحادي[3]، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية منها: أن ارتفاع ضغوط العمل يرافقه ارتفاع في عدم التوافق الزواجي، يلاحظ ارتفاع نسبة التوافق الزواجي لدى أفراد العينة، حين تكون ضغوط العمل منخفضة، وهذا يدل على تأثير ضغط العمل على التوافق الزواجي. وأن متغيرات (المستوى التعليمي

---

(1) نجمة للأكي بركة التباوي، "التوافق الزواجي وعلاقته بضغوط العمل لدى موظفي وموظفات جامعة بنغازي" (رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة بنغازي، ليبيا، 2012)، ص8.

(2) المرجع السابق، ص71–72.

(3) المرجع السابق، ص86.

ومدة الزواج وعدد الأطفال والنوع) ليس لها أي إسهام في علاقة التوافق الزواجي بضغوط العمل[1].

9. **دراسة وفاء عثمان عبدالرحيم، 2012 "التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا"** وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التوافق الزواجي للمتزوجات العاملات بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا القسم الغربي، وبيان المتغيرات الدراسية (العمر – الحالة الاجتماعية – عدد الأبناء – العمل – مدة سنوات الزواج). تكونت عينة البحث من الموظفات عضوات هيئة التدريس بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (القسم الغربي) والبالغ عددهن (219)، (72) من أعضاء هيئة التدريس و(147) موظفة، حيث تم اختيارهن بالطريقة العشوائية البسيطة. واستخدمت الباحثة مقياس التوافق الزواجي من إعداد (سليمان علي أحمد آدم) وطبقته على البيئة السودانية، وبعد جمع المعلومات قامت الباحثة بتحليلها مستخدمة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتوصلت إلى النتائج التالية: السمة العامة للتوافق الزواجي للمتزوجات العاملات مرتفعة، ولا توجد فروق في التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان تبعا للحالة الإنجابية، وتوجد فروق في التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان تبعا لمتغير العمر، وتبعا لمتغير عدد الأبناء، ولا توجد فروق في التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان تبعا لمتغير

(1) المرجع السابق، ص103.

طبيعة العمل، وتبعا لمتغير عدد سنوات الزواج، وأخيرا تم وضع عدد من التوصيات من أهمها: إنشاء مراكز لخدمات التوجيه والإرشاد الزواجي والأسري[1].

10. دراسة فريزة حامل، 2013 "الاختلاف في المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي وعلاقته بالتوافق الزواجي للزوجين العاملين دراسة لعشر حالات بولاية تيزي وزو".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الحياة الزوجية للأزواج العاملين الذين لديهم اختلافات في المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي، وأثر ذلك على نوع العلاقة التي تربط بين هؤلاء الأزواج، والتحقق مما إذا كان الأزواج الذين لديهم اختلاف في المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي يعانون من انخفاض في التوافق الزواجي[2]. وقد استخدمت المنهج الوصفي، ومن ثم اختارت عينة البحث بطريقة مقصودة، بحيث ثم اختيار (10) حالات من العائلات (زوج وزوجة) التي تتوفر فيها الشروط المذكورة[3]. أما الأدوات التي استخدمت في الدراسة فهي المقابلة إضافة إلى تطبيق استبانة المستوى التعليمي والاقتصادي، ومقياس التوافق الزواجي إعداد (غراهام سبانييه) Spanier Graham أما من حيث الأساليب الإحصائية فقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإحصائية (SPSS) واستخدام معامل الارتباط ومعامل "الفا كرونباخ"[4]، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: والتي أكدت على أن الاختلاف في المستوى التعليمي والثقافي

---

(1) وفاء عثمان عبدالرحيم محمد، "التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا" (رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم .2012م)، 93 http://hdl.hande.net ، 2013\2\2، (pm:6:00).

(2) فريزة حامل، "الاختلاف في المستوي التعليمي والثقافي والاقتصادي وعلاقته بالتوافق الزواجي للزوجين العاملين دراسة لعشر حالات بولاية وزو" (رسالة ماجستير، قسم علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري "تيزي وزو"، الجزائر. 2013)، ص 10.

(3) المرجع السابق، ص97-100.

(4) المرجع السابق، ص 109.

والاقتصادي يؤدي إلى انخفاض التوافق الزواجي للزوجين العاملين. فلقد تحققت الفرضيات التي تنص على أنه كلما كان هناك اختلافُ في المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي بين الزوجين كان توافقهما الزواجي منخفضا. وهذا يدل على تأثير المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي على التوافق الزواجي[1].

سابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أنه رغم تباين هذه الدراسات، إلا أنها جميعها تبحث في المجال الأسرى، وخاصة التوافق الزواجي في الأسرة.

من حيث أهداف الدراسة: دراسة نجمة للأكي بركة التباوي ودراسة وفاء عثمان عبدالرحيم، حيث اتفقت مع الدراسة الحالية في اهتمامها بالتوافق الزواجي لدى العاملين أو الموظفين. أما ودراسة وليد بن محمد الشهري، ودراسة أمينه إبراهيم الهيل، ودراسة إجلال سري، ودراسة فريزة حامل فقد ركزت على التوافق الزواجي وأهميته في الأسرة، أما دراسة عثمان بن صالح بن عبدالمحسن عامر فقد ركزت على معوقات التوافق بين الزوجين، واتفقت دراسة بسمة صالح سعيد الشيخي، ودراسة مبروكة إدريس محمد الفسي، ودراسة إيناس بنت أحمد السليمي، من حيت الاهتمام بالأسرة العاملة.

أما من حيث العينة: فنجد تفاوتًا في اختيار حجم العينة من دراسة لأخرى، وذلك حسب هدف كل دراسة، حيت تراوح حجم العينات مابين (30– 400)، كما استخدمت دراسة كل من أيناس بنت أحمد على، ونجمة للاكي بركة التباوي، ودراسة فريزة حامل العينة المقصودة، أما دراسة وليد بن محمد الشهري، ودراسة مبروكة إدريس محمد الفسي، ووفاء عثمان عبدالرحيم فقد

(1) المرجع السابق، ص202.

استخدمت العينة العشوائية، أما دراسة بسمة صالح سعيد الشيخي فقد استخدمت العينة العشوائية النسبية الطبقية.

ومن حيث المنهج: الذي استخدمته الدراسات السابقة فقد اتفقت بعض الدراسات في استخدامها المنهج الوصفي، مثل "نجمة للاكي بركة التباوي، ومبروكة إدريس محمد الفسي، وفريزة حامل واستخدم كل من عثمان بن عامر صالح العامر، وإيناس بنت أحمد على السليمى المنهج الوصفي التحليلي، أما وليد بن محمد الشهري فقد استخدم المنهج الوصفي والارتباطي والمقارن.

أما أداة جمع البيانات: فقد استخدمت بعض الدراسات السابقة مقياس التوافق الزواجي ومقاييس أخرى، مثل دراسة أمينة إبراهيم لهيل التي استخدمت مقياس التوافق الزواجي ومقياس تقدير الذات، ووليد بن محمد الشهري فقد استخدم مقياس التوافق الزواجي ومقياس قائمة العوامل الخمس الكبرى للشخصية، ونجمة للاكي بركة التباوي، استخدمت مقياس التوافق الزواجي ومقياس ضغوط العمل. أما وفاء عثمان عبدالرحيم وفريزة حامل فقد استخدمن مقياس التوافق الزواجي، أما الدراسات التي استخدمت استبانة لجمع المعلومات، مثل دراسة عثمان صالح عبد المحسن العامر، وإيناس بنت أحمد السليمي، ومبروكة إدريس محمد الفسي، أما دراسة بسمة صالح سعيد الشيخي فقد اعتمدت على استمارة المقابلة.

أما الأساليب الإحصائية: فقد استخدمت الدراسات السابقة عدة أساليب إحصائية، ومن هذه الأساليب الجداول المتقاطعة، واختبارات الدلالة، ومعاملات الارتباط، وتحليل التباين الأحادي والثنائي، وارتباط بيرسون، واختبار (t) والتحليل العاملي، كما استعانت هذه الدراسات بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

أما من حيث النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة: فيمكن ملاحظة أن أغلبها استهدفت التعرف على العوامل المؤثرة على العلاقات الأسرية، وعلى التوافق الزواجي في الأسرة، ويمكن توضيح أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات في الآتي:

- **من حيث نوع العمل:** فقد توصلت دراسة بسمة صالح سعيد الشيخي إلى أن مهنة رب الأسرة لها تأثير على تماسك الأسرة، أما دراسة مبروكة إدريس محمد الفسي فقد توصلت إلى وجود علاقة بين نوع عمل المبحوث والعلاقات الاجتماعية الداخلية للأسرة، واختلفت دراسة وفاء عثمان عبد الرحيم بتوصلها إلى أنه لا توجد فروق في التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان تبعا لطبيعة العمل.
- **من حيث ساعات العمل:** فقد توصلت دراسة مبروكة إدريس محمد الفسي إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ساعات العمل اليومي الأساسية للمبحوث والعلاقات الاجتماعية الداخلية للأسرة.
- **أما من حيث عدد الأطفال:** فقد توصلت دراسة كل من وليد بن محمد الشهري، ودراسة وفاء عثمان عبدالرحيم إلى أنه توجد فروق في التوافق الزواجي تبعا لمتغير عدد الأطفال، واختلفت نتائج هاتين الدراستين عن نتائج دراسة نجمه للاكي بركة التباوي التي توصلت إلى أنه لا توجد علاقة بين عدد الأطفال والتوافق الزواجي.
- **أما المستوى التعليمي:** فقد تبين من خلال ما توصلت إليه دراسة إجلال سري من أن أعضاء هيئة التدريس الأقل مؤهلاً من أزواجهن أحسن توافقا مهنيا وزوجيا من الأخريات، كما توصلت دراسة وليد بن محمد الشهري إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الزواجي نتيجة الاختلاف في المستوى التعليمي، كما توصلت دراسة فريزة حامل إلى أن انخفاض المستوى التعليمي يؤدى إلى انخفاض التوافق الزواجي، أما دراسة نجمة للاكي

بركة التباوي فقد توصلت إلى أن الفروق في المستوى التعليمي لا تؤثر على التوافق الزواجي.

- **أما عدد سنوات الزواج:** فقد تبين من دراسة وليد بن محمد الشهري وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الزواجي نتيجة لاختلاف مدة الزواج، كما أن دراسة بسمة صالح سعيد الشيخي توصلت إلى أن طول فترة الزواج توثر على تماسك الأسرة، كما اتفقت دراسة كل من نجمة للاكي بركة التباوي ووفاء عثمان عبد الرحيم إلى أنه لا يوجد تأثير لمدة الزواج على التوافق الزواجي.
- **أما من حيث الدخل الشهري:** فقد بينت دراسة عثمان بن صالح بن عبدالمحسن العامر أن انخفاض البعد المادي يودي إلى انخفاض ملحوظ في التوافق بين الزواجين، واختلفت دراسة مبروكة إدريس محمد الفسي؛ حيث توصلت إلى أنه لا توجد علاقة بين الدخل الشهري للمبحوث والعلاقات الاجتماعية الداخلية للأسرة.

كما أن دراسة أمينة إبراهيم حسن لهيل توصلت إلى عدم وجود تأثير قوي وفعال لمتغير العمل أو عدمه على التوافق الزواجي، وهذا ما تحاول الدراسة الحالية معرفته من خلال مجموعة الفروض التي تطرحها هذه الدراسة.

تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تكوين خلفية نظرية مهمة للدراسة الحالية، ما ساعد على تحديد متغيرات الدراسة الحالية، وبالتالي على اشتقاق الفروض التي تطرحها، كما أمكن الاستفادة من الاستمارات التي استخدمت في جمع البيانات وخاصة مقياس التوافق الزواجي.

ثامناً: متغيرات الدراسة:

1. المتغيرات المستقلة:

يتحدد المتغير المستقل في (الأسرة العاملة) ويمكن تحديده من خلال المؤشرات الآتية:

- **نوع العمل:** يقصد به عمل المبحوث (الزوج / الزوجة) أثناء جمع البيانات.
- **ساعات العمل:** يقصد به الساعات التي يقضيها المبحوث في العمل يومياً.
- **سنوات الخبرة في العمل:** يقصد به تراكم سنوات العمل في مجال معين.
- **عدد الأبناء** : يقصد به عدد أبناء المبحوث الذكور والإناث.
- **المستوى التعليمي:** يقصد به المستوى التعليمي الذي وصل إليه المبحوث من خلال أعلى شهادة تحصل عليها.
- **عدد سنوات الزواج:** يقصد به طول فترة الزواج.
- **الدخل الشهري:** يقصد به إجمالي المبالغ التي يتحصل عليه المبحوث شهرياً مقابل عمله.

2. المتغيرات التابعة:

يتحدد المتغير التابع في التوافق الزواجي، ويمكن قياسه من خلال مقياس التوافق الزواجي المستخدم في الدراسة.

تاسعاً: فروض الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وتحديد أهم متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة تم صياغة الفروض التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع عمل المبحوث والتوافق الزواجي.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع عمل الشريك والتوافق الزواجي.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ساعات العمل والتوافق الزواجي.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة في العمل والتوافق الزواجي.

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأبناء والتوافق الزواجي.

6. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والتوافق الزواجي.

7. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الزواج والتوافق الزواجي.

8. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري والتوافق الزواجي.

الفصل الثاني

التوافق الزواجي

أولاً: الزواج.

ثانياً: التوافق.

ثالثاً: التوافق الزواجي.

1. **مفهوم التوافق الزواجي.**
2. **أهمية التوافق الزواجي.**
3. **مظاهر التوافق الزواجي.**
4. **العوامل المؤثرة على التوافق الزواجي.**
5. **النظريات المفسرة للتوافق الزواجي.**
6. **معوقات التوافق الزواجي.**
7. **النتائج المترتبة على غياب التوافق الزواجي.**

رابعاً: الخلاصة.

تمهيد:

يعتبر الزواج من أهم النظم الاجتماعية وأقدمها، وأكثرها شيوعاً واستمراراً، فمن خلاله يتمكن الفرد من إشباع حاجاته الفطرية بشكل يرتضيه المجتمع، وتتحدد مشروعيته في نطاق الشريعة الإسلامية، فقد أحاطته بقدسية خاصة، وجعلت عماده المودة والرحمة بين الزوجين، قال تعالى: "**وَمِنْ آَيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً**"[1].

كما اهتم علماء الاجتماع بالعلاقة الزوجية، وحاولوا معرفة العوامل المساهمة في نجاحها أو فشلها، وإذا تحقق التوافق بين الزوجين الذي يعتبر خطوة مهمة في العلاقة الزوجية تضمن من خلالها استمرار الحياة الأسرية بشكل طبيعي، يؤدي بدوره إلى خلق علاقات اجتماعية جديدة تتجاوز الزوجين إلى أُسرتيهما والمجتمع الذي يعيشان فيه. وبناء على ما تقدم يتناول هذا الفصل العناصر الآتية:

أولاً: الزواج Marriage:

يعدّ الزواج ميزة إنسانية؛ حيث يعبر عن العلاقة بين الرجل والمرأة، وتلك العلاقة تقوم على رابطة رسمية يقرها الدين والمجتمع والقانون وتتصف بالاستمرارية والدوام والامتثال للمعايير الاجتماعية، فهو الوسيلة لتكوين الأسرة والمحافظة على النوع، وتنظيم العلاقات الاجتماعية.

1. مفهوم الزواج:

معنى الزواج لغة: الزواج اسم مصدر من زوج يزوج ومصدره تزويج وإزواج وازدواج ومزاوجة، وكلها دالة على اقتران الشيء بشيء آخر... والزوج خلاف الفرد، ولفظ الزواجي

(1) سورة الروم: الآية ،21.

منسوب للزواج، وهو اقتران الرجل بالمرأة[1]. ومنه **قوله تعالى: "وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ"**[2].

وفي **اصطلاح الفقهاء:** هو عقد وضعه الشرع ليفيد بطريقة الأصالة اختصاص الرجل بالتمتع بامرأة لم يمنع مانع شرعي العقد عليها وحلّ استمتاع المرأة به. والزواج لفظ عربي موضوع لاقتران أحد الشيئين بالآخر وازدواجهما بعد أن كان كل منهما منفرداً عن الآخر[3]. والزواج في الاصطلاح الشرعي يراد به (النكاح) بمعنى العلاقة الناشئة بين الزوجين بعقد شرعي يستوفي شروطه وأركانه بالولي والصداق والشاهدين العدْلين، ويتم بإيجاب وقبول[4].

يرى الوحيشي أحمد بيري أن الزواج "نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية بالرغم من أن كثيرا من حالات الزواج قد تنتهي بالطلاق، إلا أن استمرارية الحياة الزوجية تكون في معظم الحالات هي الأساس الجوهري الذي يقوم عليه الزواج في ديننا الإسلامي"[5].

تُعرف سامية حسن الساعاتي الزواج على أنه "نظام عالمي يكفل وجود علاقة دائمة بين رجل وامرأة لتربية أطفالهما الذين لا حول ولا قوه لهم، كما أنه يضمن انتقال الثروة إليهم واكتسابهم مكانه معينة، والزواج ضرورة بيولوجية واجتماعية ونفسية، ويتزوج الفرد للعديد من

---

(1) حسام محمود زكى على، "الإنهاك النفسي وعلاقته بالتوافق الزواجي وبعض المتغيرات الديموجرافية: لدى عينة من معلمي الفئات الخاصة بمحافظة المنيا" (رسالة ماجستير، قسم الصحة النفسية، كلية التربية، جامعة المنيا، 2008م)، ص 74.

(2) سورة الأعراف، الآية 19.

(3) سمية محمد جمعة أبو موسى، "التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى المعاقين" (رسالة ماجستير، قسم علم النفس، بكلية التربية، بالجامعة الإسلامية، 2009م)، ص13.

(4) عبدرب النبي علي الجارحي، الزواج العرفي المشكلة والحل. (القاهرة: دار الروضة للنشر والتوزيع، بدون تاريخ)، ص 12.

(5) الوحيشي أحمد بيري، الأسرة والزواج مقدمه في علم الاجتماع العائلي. (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1998م)، ص 316- 317.

الدوافع، لكن الزواج في حد ذاته نظام اجتماعي يهدف إلى تكوين أسرة أكثر مما هو نظام بيولوجي"[1].

تُعرف سناء الخولي الزواج بأنه "علاقة نفسية اجتماعية شرعية قانونية، تتم بين رجل وامرأة، لكل منهما حقوق، وعليهما واجبات تجاه كل منهما الآخر، وتجاه أطفالهما فيما بعد، وكلما استقامت هذه العلاقة، نما الزواج واستقرت الأسرة، والعكس صحيح"[2]. وهكذا يتضح أن التعريفات السابقة تتفق على أن الزواج ظاهرة اجتماعية أكثر من كونه نظاماً بيولوجيًّا، فهو ينظم علاقة بين الرجل والمرأة في إطار شرعي وقانوني تعترف به جميع المجتمعات، كما أنه الخطوة الأولى في تكوين الأسرة. فالزواج نسق اجتماعي عالمي تتفق عليه جميع المجتمعات في الماضي والحاضر، فهي تفرض الزواج على جميع أفراده، ويتصف الزواج بالثبات والاستمرار والامتثال لمعايير المجتمع[3]. ويعتبر الزواج بداية حياة بين الزوجين وخطوة أساسية في تكوين الأسرة، ويعتبر التوافق مع الطرف الآخر الخطوة الأولى في بداية حياتهما، حيث يتوقع كل زوج الدور الذي يجب أن يقوم به الطرف الآخر، وقد يتطلب منهما تعديل أو تغيير بعض العادات أو السلوكيات حتى يمكنا من تحقيق التوافق والانسجام فيما بينهما.

ثانياً: التوافق Adjustment:

يعتبر مفهوم التوافق من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع؛ حيث أن جميع سلوكيات الإنسان الناجحة أو الفاشلة إنما هي محاولات للتوافق؛ من أجل تخفيف ما يعانيه الإنسان من توتر وخوف وصراعات وقهر، فهو يشير إلى علاقة منسجمة نسبياً بين الأفراد والجماعات.

---

(1) سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي. للطبعة الثانية، (بيروت: دار النهضة للعربية، 1981م)، ص17.

(2) سناء الخولي، الزواج لأسرة في عالم متغير (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987م)، ص55.

(3) المرجع السابق، ص56.

1. مفهوم التوافق:

معنى التوافق لغة: مأخوذ من وافق الشيء أي لاءمه، وقد وافقه موافقة واتفق معه توافقا، وهو أن يسلك المرء مسلك الجماعة، ويتجنب الشذوذ في الخلق والسلوك[1].

التوافق بالمعني العام يعني: "العملية التي يلجأ إليها الكائن العضوي، أو الشخصية؛ ليتمكن من الدخول في علاقة توازن أو انسجام مع البيئة مع ضرورة توافر الشروط لتحقيق هذه العلاقة"[2].

ويعني التوافق اصطلاحا: أنه "مفهوم خاص بالإنسان في سعيه لتنظيم حياته، وحل صراعاته، ومواجهة مشكلاته من إشباع واحباطات، وصولاً إلى ما يسمى بالصحة النفسية أو السواء والانسجام، والتناغم مع الذات ومع الآخرين في الأسرة وفي العمل وفي التنظيمات التي ينخرط فيها، ولذلك كان مفهوماً إنسانيا"[3].

ويعّرف التوافق: "بأنه محاولة الاقتراب قدر الإمكان من القواسم المشتركة بين أعضاء الجماعات، أو بين جماعات المجتمع ومؤسساته الرسمية، وهو قبول التنظيم الاجتماعي الذي يفرضه المجتمع على الفرد حتى يصبح عضواً منسجماً فيه، ومن المتغيرات أو العوامل التي تسهم في عملية [التوافق] التكيف: التنشئة الاجتماعية بمؤسساتها المختلفة (الأسرة، المدرسة، دور العبادة، وسائل الإعلام) وكلمة توافق تشير إلى الحلول السليمة التي يلجأ إليها الناس ليتوافقوا مع ظروف الحياة بإحدى الطرق التالية (المهادنة، التوفيق، التحكيم، التسامح)"[4].

---

(1) منال حسن السكني، "ضغوط العمل واستراتيجيات مواجهتها وعلاقتها بالتوافق النفسي لدى العاملين وقت الأزمات في محافظتي غزة والشمال" (رسالة ماجستير، قسم علم النفس. جامعة الأزهر، غزة، 2013م)، ص44.

(2) محمد عاطف غيث، مرجع سبق ذكره، ص16.

(3) سليم أبو عوض، التوافق النفسي للمسنين. (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008م)، ص202.

(4) سميح أبو مغلي وآخرون، التنشئة الاجتماعية للطفل. (عمان: دار البازوري، 2002م)، ص82.

يرى حامد عبدالسلام زهران "أن التوافق الاجتماعي يتضمن السعادة مع الآخرين، والالتزام بأخلاقيات المجتمع، والمسايرة الاجتماعية، والامتثال لقواعد الضبط الاجتماعي والتقبل الاجتماعي، والتفاعل الاجتماعي السليم، والسعادة الزوجية؛ ما يؤدي إلى تحقيق الصحة الاجتماعية"[1].

خلاصة القول أن هناك عدة تعريفات للتوافق، وهذا يرجع إلى اختلاف وجهات نظر العلماء على الرغم منِ أن جميع هذه التعاريف تتفق على ضرورة توافق رغبات الإنسان مع الأغلبية في الأفعال والأفكار في المجتمع الذي يعيش فيه لكي يستطيع تحقيق هذه الرغبات، حيث لا يمكننا تحقيق التوافق إلا من خلال تغيير أنفسنا أو تغيير ما يحيط بنا. وبعد الحديث عن مفهوم التوافق لابد من التطرق إلى مفهوم آخر مرتبط شديد الارتباط بالتوافق إلى درجة أنه في بعض الأحيان يطلق عليه نفس المعنى وهو التكيف.

2. التوافق والتكيف:

استخُدم مفهوم التكيف أول ما استُخدم في علم البيولوجيا؛ حيت كان أساس النظرية الداروينية، ثم استعار علماء النفس مفهوم التكيف وأعادوا تسميته بالتوافق[2]. ويُعّرف محمد مصطفى أحمد التكيف الاجتماعي "بأنه تلك العمليات التي يحقق بها الفرد نوعا من التوازن في علاقاته الاجتماعية التي يستطيع من خلالها إشباع حاجاته في حدود ثقافة المجتمع"[3].

---

(1) حامد عبدالسلام زهران، الصحة النفسية والعلاج النفسي. (القاهرة: عالم الكتب لنشر توزيع وطباعة، 2005م)، ص 27.

(2) ماجدة كمال علام، طريقة العمل مع الجماعات "مدخل للتكيف، التنمية. التقويم والإشراف". (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1990م)، ص80.

(3) محمد مصطفى أحمد، التكيف والمشكلات المدرسية في منظور الخدمة الاجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون تاريخ)، ص10.

إن هناك خلطاً بين مفهومي التوافق والتكيف، حيثُ هناك من يعطي التوافق والتكيف تعريفاً واحداً ويعرف التكيف والتوافق بأنه "بناء متماسك موحد سليم لشخصية الفرد، وتقبله لذاته وتقبل الآخرين له، وشعورهُ بالرضا والارتياح النفسي والاجتماعي؛ إذ يهدف الفرد إلى تعديل سلوكه نحو مثيرات البيئية والمثيرات الاجتماعية المتنوعة"[1]. ويرى البعض الآخر أن التكيف أعم وأشمل من التوافق، فهو يتضمن الحيوان والنبات في علاقتهما بالبيئة المادية والاجتماعية، إضافة إلى جانب الفعل الإنساني، وتتدخل فيه الإرادة، أما التوافق فيرتبط بالإنسان فقط، فالتكيف يرتبط بالمسايرة، ويتصف التوافق بالتدرج على خط متصل[2].

وهكذا يمكن **التفريق بين التوافق والتكيف**، فالتكيف يختص بالسلوك المشترك للإنسان والحيوان والنبات تجاه البيئة التي يعيش فيها، أما التوافق فيختص بالجانب النفسي والاجتماعي للإنسان، أي يختص بالفرد في تفاعله مع بيئته من أجل تحقيق رغباته النفسية والاجتماعية.

3. أبعاد عملية التوافق:

تتضمن عملية التوافق بعدين أساسين: هما التوافق الشخصي والتوافق الاجتماعي.

أ. التوافق الشخصي:

يُعدّ التوافق الشخصي البعد الأول والأساسي من أبعاد التوافق، حيثُ إنه يختص بالجانب الداخلي للفرد، والطريقة التي يرى بها نفسه والمجتمع من حوله، ويتضمن التوافق الشخصي السعادة والرضا مع النفس، وإشباع الدوافع والحاجات الفطرية والعضوية والفسيولوجية والثانوية المكتسبة، ويعبر عن حاجات الداخلية، حيث لا يوجد صراع لدى الفرد مع نفسه[3]. ويُعرف

---

(1) أماني حمدي شحادة الكحلوت، "دراسة مقارنه للتوافق النفسي والاجتماعي لدى أبناء العاملات وغير العاملات في المؤسسات الخاصة في مدينة غزة" (رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم علم النفس، الجامعة الإسلامية غزة، 2011م)، ص 16.

(2) فريزة حامل، مرجع سبق ذكره، ص 61.

(3) حامد عبدالسلام زهران، مرجع سبق ذكره، ص29.

التوافق الشخصي بأنه قدرة الفرد على تحقيق حاجاته بطريقة مُرْضية، ويعني قدرته على مواجهة مشكلاته النفسية التي يتعرض لها، وقدرته على حلها إذ لا يخلو إنسان من المشكلات النفسية، وأن توافقه الاجتماعي مرهون بتوافقه النفسي بدرجة أولى[1]. ويتوجب على الفرد من أجل تحقيق هذا التوافق أن يتبع مجموعة من الأساليب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، للوصول إلى التوافق، والتي تتمثل في ممارسة الهوايات والأنشطة في حياته، وتقبل الواقع الذي يعيش فيه[2]. وهكذا يبدأ توافق الفرد مع نفسه أولاً حتى يتمكن من تحقيق التوافق في جميع مجالات الحياة، سواء أكان اجتماعيًّا أو زواجيًّا أو غيرها.

ب. **التوافق الاجتماعي:**

ويُعرف التوافق الاجتماعي بأنه قدرة الفرد على التكيف مع البيئة التي يعيش فيها سواء أكانت مادية متمثلة في الظروف الطبيعية والمناخ، ووسائل المواصلات وغيرها، أم اجتماعية متمثلة في قدرة الفرد على تكوين علاقات اجتماعية مختلفة مع من يحيط بهم، وتكون هذه العلاقة مبنية على المحبة والاحترام والتفاهم، وفي إطار العادات والقيم الاجتماعية[3]. وتكون هذه العلاقة اجتماعية (الأقرباء – والأصدقاء – والجيران – وزملاؤهما في العمل) فيرضى عنه من حوله ويكون هو راضيًا عن نفسه، وتتصف هذه العلاقة بالمودة والتسامح ولا يوجد فيها الصراعات والخلافات بسبب ما يتعرض له الفرد من ضغوطات الحياة[4].

---

(1) مجدي أحمد محمد عبدالله، السلوك الاجتماعي وديناميه "محاولة تفسرية". (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005م)، ص219.

(2) رمضان محمد القذافي، الصحة النفسية والتوافق. الطباعة الثانية، (الجماهيرية: دار الرواد، 1994م)، ص77.

(3) سامية بوشاشي، "السلوك العدواني وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة الجامعة" (رسالة ماجستير، قسم علم النفس، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2013م)، ص96.

(4) مجدي أحمد محمد عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص223.

ومن ثَمَّ فللتوافق جانبان: الأول التوافق الشخصي يتمثل في توافق الفرد مع نفسه، أما الجانب الثاني: فنقصد به التوافق الاجتماعي الذي يتمثل في توافق الفرد مع البيئة التي يعيش فيها، أي محاولة التوافق بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه، ولا يمكن الفصل بينهما، فكل جانب يكمل الآخر، فعندما يكون الفرد متوافقاً مع نفسه يستطيع بذلك التوافق مع مجالات الحياة المختلفة.

4. مجالات التوافق:

للتوافق مجالات عدة، وإن كان يبدأ بتوافق الفرد مع نفسه، والذي يمتد بدوره إلى باقي المجالات المحيطة بالفرد، سواء في الأسرة أو العمل أو غيرها من مجالات الحياة المتعددة، ومن أهم مجالات التوافق:

أ. **التوافق الأسري:**

يتضمن التوافق الأسري العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين أعضاء الأسرة الواحدة (الأب– الأم – الأبناء) ويختلف التوافق من أسرة إلى أخرى، ويتضمن الاستقرار والتماسك الأسري إضافة إلى القدرة على تحقيق المطالب النفسية والمادية لأفراد الأسرة[1]. كما يتضمن العلاقات مع الأقارب والقدرة على حل المشكلات الأسرية[2].

(1) فطيمة ونوغي، "أثر سوء التوافق الزواجي في تكوين الميل إلى الأمراض النفسية لدى المرأة من خلال تطبيق اختبار (MMP12) دراسة ميدانية بمدينة بسكرة" (رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير – بسكرة، 2014م)، ص107.

(2) سهير حسين سليم جودة، "برنامج إرشادي مقترح لتعزيز التوافق الزواجي عن طريق فنيات الحوار" (رسالة ماجستير، قسم علم النفس، كلية التربية الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009م)، ص31.

وهكذا فإن التوافق الأسري هو أن يعيش الفرد حياة سعيدة مع أسرته التي يسودها المحبة والاحترام والتفاهم والتقدير للدور الذي يقوم به كل فرد من أفرادها، وتقوم على التعاون المشترك في توفير المستلزمات الأساسية للأسرة[1].

وهذا يعني أن التوافق الأسري هو المسؤول على خلق الإنسان السوي المتوافق أولا مع نفسه، وثانيا مع من حوله في جميع جوانب الحياة.

ب. التوافق الديني:

التوافق الديني يساعد على استقرار الأسرة وتماسكها، فهو العقيدة التي تنظم المعاملات والعلاقات الاجتماعية بين الناس، كما أنه يؤثر تأثيراً عميقاً على الجانب النفسي للفرد، ويساعد على تكامل الشخصية واتزانها. ويتحقق التوافق من خلال الإيمان الصادق القوي، أما إذا كان العكس فإنه يؤدي إلى عدم توافقه مع نفسهُ[2]. ويمكن القول إن التربية التي ينشأ فيها الفرد داخل منزله هي التي تغرس القيم الدينية، والتي يكون لها الدور الكبير في الحفاظ على الأسرة واستمرارها، وبالتالي خلق الإنسان السليم المتوافق مع نفسه ومع الآخرين.

ج. **التوافق المهني:**

ويتضمن الاختيار المناسب للمهنة والرضا عنها، والاستعداد للدخول فيها من خلال العلم والتدريب لها، من أجل تحقيق الإنجاز والشعور بالنجاح في العمل، وكذلك يتضمن توافق الفرد مع قدراته الخاصة، ومع الرؤساء والزملاء في العمل، ومع متطلبات العمل وظروفه، وتوافقه مع التغيرات التي تطرأ على هذه العوامل مع مرور الزمن[3].

---

(1) أماني حمدي شحادة الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص19.

(2) فطيمة ونوغي، مرجع سبق ذكره، ص107.

(3) سهير حسين سليم جودة، مرجع سبق ذكره، ص31.

د. **التوافق الزواجي:**

يقصد بالتوافق الزواجي العلاقة الزوجية التي تسودها المحبة والاحترام المتبادل والتفاهم بين الزوجين، والشعور بالراحة والأمان، والتعاون المشترك لمواجهة المشكلات أو المواقف التي تعترض حياتهما الزوجية.

كما أن التوافق الزواجي يعدّ سلوكاً مقصودًا يصدر من الزوجين، ويتطلب منهما الجهد والتعاون والعمل معاً للوصول إلى الانسجام والتوافق في علاقتهما الزوجية، ولكي يضمنا استمرار أسرتهما، وليس عمليه عشوائية[1]. ويعدّ التوافق الزواجي مطلباً من مطالب الزواج، ومظهراً من مظاهر الاتفاق والتآلف والتقارب بين الزوجين، وتحمل المسؤوليات والقدرة على حل المشكلات الزوجية، وهو نتيجة التفاعل الإيجابي بين الزوجين[2].

يمكن القول إن للتوافق مجالات عديدة: منها التوافق الزواجي الذي ينظم العلاقة بين الزوجين، ويضمن استمرار الحياة الأسرية بشكل طبيعي، ويحقق بذلك التوافق الأسري الذي يغرس القيم الدينية بين أفرادها، والذي يعمل بدوره على تنظيم علاقة الإنسان مع ربه ومع الحياة نفسها، ويساعد على تحقيق توافقه في عمله مع زملائه، ومن ثم تحقيق التوافق المهني، وهكذا يتضح أنّ كل جانب من هذه الجوانب يكمّل الآخر ويوثر عليه، فإن انعدام التوافق المنهي يؤثر على حياة الفرد داخل الأسرة والعكس صحيح. وحيث إن التوافق الزواجي يمثل الموضوع الرئيسي للدراسة الحالية فسيتم تناوله بشيء من التفصيل في الفقرات التالية:

---

(1) أكرم نصار طلاق أبو عمرة، "التوافق الزواجي كما يدركه الأبناء وعلاقته بالنضج الخلقي لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدينة غزة" (رسالة ماجستير، قسم علم النفس التربوي، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، 2008م)، ص35.

(2) فطيمة ونوغي، مرجع سبق ذكره، ص108.

ثالثاً: التوافق الزواجي Marital Adjustment:

التوافق الزواجي يعد مطلباً أساسيا لضمان استقرار ونجاح العلاقة الزوجية في مواجهة الضغوطات الحياتية التي يتعرض لها الزوجان، وركيزة أساسية في نماء الأسرة واستمراريتها[1]. وإن التوافق في العلاقة الزوجية يناظر أي علاقة إنسانية أخرى، إذ أنه من الممكن أن نتحدث عن كل شكل من أشكال التوافق في العلاقة بين جماعات الأصدقاء أو جماعات العمل، إلا أن الدور الذي تقوم به علاقات الأزواج والزوجات تختلف تماماً عن الدور المشار إليه. وقد بُذلت محاولات عديدة لدراسة وتحديد نوع العلاقات الزوجية، وذلك باستخدام مفاهيم معينة، مثل التوافق الزواجي، والنجاح، والإرضاء، والثبات، والسعادة، والتماسك والتكيف والتكامل... إلخ كما تستخدم هذه المصطلحات بالتبادل لتشير إلى الشيء نفسه، وأحيانا أخرى تشير كل منها إلى معنى مختلف، فالتوافق الزواجي يعد أحد المجالات الهامة في التوافق العام، وهو العامل الأساسي لحياة أسرية سعيدة، وهو مفهوم متعدد المعاني[2].

1. مفهوم التوافق الزواجي:

هناك عدد من التعريفات للتوافق الزواجي، نعرض البعض منها على النحو التالي:

وعرَّفتْ إجلال سري التوافق الزواجي بأنه "يتضمن السعادة الزوجية والرضا الزواجي الذي يتمثل في التوفيق في الاختيار المناسب للزوج، والاستعداد للحياة الزوجية والدخول فيها، والحب المتبادل بين الزوجين والإشباع الجنسي، وتحمل مسؤوليات الحياة الزوجية والقدرة على حل

(1) ميمونة بنت يعقوب بن عدي الهنائية، "بعض العوامل المسهمة في سوء التوافق الزواجي كما يدركها القائمون على لجان التوفيق والمصالحة وبعض المترددين عليها بمحافظة مسقط" (رسالة ماجستير، قسم التربية، جامعة نزوى، مسقط، 2013م)، ص 12.

(2) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية. (بيروت: دار النهضة العربية)، ص209.

مشكلاتها والاستقرار الزواجي"[1]. ويُعّرف أحمد الكندري التوافق الزواجي بأنه "الميل النفسي المعبر عن المحبة والود والاتفاق والعلاقة الطيبة بين الزوجين وبقية أفراد الأسرة"[2].

ذكر روبرت بيل Bell أن التوافق الزواجي هو "نتاج للتفاعل بين شخصيتي الزوجين، ولا يوجد نمط معين من أنماط الشخصية يمكن القول إنه نمط ناجح زوجيا، أو فاشل زوجيا، ولكن التفاعل بين شخصيتي الزوجين هو الذي يحدد نجاح الزواج أو فشله"[3]. وتعريف كارل روجرز Rogers للتوافق الزواجي "بأنه قدرة كل من الزوجين على دوام حل الصراعات العديدة التي لو تُركت لحطمت الزواج"[4]. أما ناس ومكدونالد Mackonald & Nass فيعرفان التوافق الزواجي بأنه "الدرجة التي يناسب فيها كل زوج الزوج الآخر، ويلبي حاجاته ومتطلباته وتوقعاته، وبصورة أكثر بساطة هو حالة يستطيع فيها الزوجان الانسجام معاً لمدة حياة كاملة"[5].

بينما ترى أمل بنت أحمد بن عبدالله باصويل "أن التوافق الزواجي: هو درجة الشعور بالتواصل الفكري والعاطفي مع الطرف الآخر في العلاقة الزوجية، بما يحقق لهما أساليب توافقية تساعدهما على التواؤم مع مطالب الزواج، وتخطي ما يعترض حياتهما من عقبات، وتحقيق قدر معقول من السعادة والرضا"[6].

---

(1) إجلال محمد سري، علم النفس العلاجي. الطبعة الأول، (القاهرة: عالم الكتب، 1990م)، ص32.

(2) أحمد محمد مبارك الكندري، علم النفس الأسري. الطبعة الثانية، (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1992م)، ص 182.

(3) فريزة حامل، مرجع سبق ذكره، ص62.

(4) محمود إبراهيم قمر فلاته، "التوافق الزواجي بين الوالدين وعلاقته بمفهوم الذات لدى الأبناء المرهقين بالمدينة المنورة" (رسالة دكتوراه، قسم علم النفس التربوي، كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، 2008م)، ص15.

(5) أكرم نصار طلاق أبو عمرة، مرجع سبق ذكره، ص36.

(6) أمل بنت أحمد بن عبدالله باصويل، "التوافق الزواجي وعلاقته بالإشباع المتوقع والفعلي للحاجات العاطفية المتبادلة بين الزوجين" (رسالة ماجستير، قسم علم النفس، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لمملكة العربية السعودية، 2008م)، ص10.

وتعرف سمية محمد جمعة التوافق الزواجي بأنه "هو شعور كّلٍ من الطرفين بالانسجام والانتماء العاطفي والمودة والمحبة والرحمة المتبادلة لكليهما، والشعور بالرضا والسعادة والاتفاق في حياتهما الزوجية، والقدرة على التعامل الناجح مع مشكلات الحياة الزوجية"[1].

وبعد العرض السابق لتعريفات التوافق الزواجي التي أوردَها الباحثون، نستطيع القول بأن كل تعريف ركز على جانب من جوانب التوافق؛ حيث يفهم من تعريف إجلال سري أن التوافق الزواجي يشمل السعادة الزوجية والرضا الزواجي، وأن التوافق الزواجي يبدأ قبل الزواج، وذلك من خلال الاختيار المناسب للشريك. أما أحمد الكندري فيرى التوافق الزواجي من خلال المحبة والعلاقات الطيبة بين الزوجين، وكذلك مع جميع أفراد الأسرة. أما تعريف كارل روجرز فقد قصره على قدرة الزوجين على حل الصراعات التي تنشأ بينهما، ومن ثم تدل هذه التعريفات على أن التوافق الزواجي مرتبط بالتفاعل الزواجي، وبالتالي فهو يشمل قدرة كل من الزوجين على تلبية حاجاته وحاجات الطرف الآخر، ويتضمن الاتفاق والرضا والانسجام والشعور بالمودة والمحبة، والقدرة على التعامل السليم مع مشكلات الحياة الزوجية. كما يمكن القول إن التوافق الزوجي نسبي يختلف من زواج لآخر، كما أنه محاولة كل طرف تقبل الطرف الآخر بدافع الحب والاتفاق والاحترام ومحاولة كل منهما مواجهة المشكلات التي تعترض حياتهما الزوجية.

2. أهمية التوافق الزواجي:

تتمثل أهمية التوافق الزواجي في الحياة الزوجية من خلال صفائها وسعادتها واستمرارها، حيث إن هناك العديد من الأمور المهمة التي يجب أن تجمع بين الزوجين، متمثلة في وجود تقارب عقلي ونفسي وعلمي واجتماعي وبيئي وغيرها من الأمور التي لو انعدم التوافق فيها بين

(1) سمية محمد جمعة أبو موسى، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الزوجين ستنشأ العديد من المشكلات الزوجية[1]. إن التوافق الزواجي يعد من الأمور المهمة في الحياة الزوجية التي يشترك فيها الزوجان في جميع أمور الحياة بإيجابياتها وسلبياتها، وقدرتهما على تحقيق التوافق يساعد على تخطي صعوبات الحياة. أما انعدامه فيعدّ عاملاً مساعداً على انهيار تدريجي للعلاقة الزوجية.

وإن ازدياد التوافق الزواجي بين الزوجين يزيد من قدرة كلا الزوجين على تحمل الضغوط الحياتية، واجتياز الأزمات التي يواجهانها، ويجعلهما أكثر سعادة في الحياة بشكل عام، وأكثر قدرة على توظيف طاقاتهما وقدراتهما للقيام بأعباء الحياة، وإنجاز المهام المطلوبة منهما بأكبر قدر من النجاح[2]. كما أنه يؤدي إلى التماسك الأسري، وإلى حياة زوجية صحيحة مبنيّة على الحب والرضا والتفاهم وعلى المشاركة والانسجام...إلخ، وهنا تكمن أهمية التوافق الزواجي.

وإن انخفاض التوافق الزواجي يؤدي إلى إثارة مشكلات عديدة تبدأ بين الأزواج، وفي بعض الأحيان تنتهي بالطلاق، وقد يخلق صراعات مستمرة بين الزوجين، وعندما تكون هذه الصراعات أمام الأبناء فإنها تؤثر على شعورهم بالأمان وعدم الاستقرار للأسرة، ما يزيد احتمال ممارستهم للعنف، والصراعات المستمرة داخل الأسرة، تؤثر على مكانة الأسرة الاجتماعية[3]. كما أن بعض الأسر قد تستمر في حياتها على الرغم من عدم وجود التوافق، فقد يضطر أحد الزوجين لتحمل خطأ الطرف الآخر، وإما أن يكون ذلك من أجل الأبناء، أو خشية عادات المجتمع وتقاليده، لكن نتيجة لذلك ينشأ إنسان غير سوي، سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية.

---

(1) سمية محمد جمعة أبو موسى، مرجع سبق ذكره، ص3.

(2) غزلان شمس محمد الدعدي، "الضغوط النفسية والتوافق الأسري والزواجي لدى عينه من آباء وأمهات الأطفال المعاقين تبعا لنوع ودرجة الإعاقة وبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية" (رسالة ماجستير، كلية التربية قسم علم النفس، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 2009م)، ص39.

(3) فريزة حامل ، مرجع سبق ذكره، ص92.

3. مظاهر التوافق الزواجي:

يعدّ التوافق الزواجي مسألة نسبية تختلف من زوج إلى آخر بحسب الهدف من الزواج، وكذلك بحسب الظروف التي يعيش فيها الزوجان، والمتمثلة في الظروف الاجتماعية والثقافية والأسرية التي عاش فيها كل زوج من الزوجين، وعندما تكون هذه الظروف متغيرة ومختلفة فإنه قد تخلق بعض المشكلات بين الزوجين، والتي تعدّ من المظاهر التي تدل على سوء التوافق الزواجي[1].

كما ورد في دراسة حسام محمود زكي علي، فقد توصلت بعض الدراسات لمجموعة من المظاهر الدالة على حدوث التوافق الزواجي والتي منها:

أ. التواضع والتعاون بين الزوجين في أداء الأدوار، ولاسيما في الأمور المالية.

ب. الشعور بالسعادة والرضا بين الزوجين، وشعور بالراحة النفسية وبالأمن النفسي.

ج. المساندة بين الزوجين ومن أسرتيهما في حل المشكلات التي تواجههما في حياتهما.

د. التوافق الزواجي يساعد في النجاح والكفاءة في العمل، ويزيد من استقرار الفرد العامل.

هـ. حصول كل من الزوجين على أهدافه من الزواج، ما يعني اتفاق السلوكيات مع التوقعات، وكذلك اتفاق قدراتهما على التواصل الناجح لحل مشكلاتهما والانسجام التام وإظهار الحب المتبادل بينهما[2].

ويشير كمال إبراهيم مرسي إلى أنه يتم الحكم على التوافق الزواجي أو سوء التوافق من خلال ثلاث زوايا هي:

---

(1) كمال إبراهيم مرسي، مرجع سبق ذكره، ص195.

(2) حسام محمود زكي علي، مرجع سبق ذكره، ص 77- 78.

- **زاوية الزوج:** يقصد بها ما يحققه الزوج من أهداف لإشباع حاجاته، وما يقوم به الزوج من سلوكيات وتفاعل مع زوجته.
- **زاوية الزوجة:** يقصد بها ما تحققه الزوجة من أهداف أيضا لإشباع رغباتها وعواطفها، وما تقوم به الزوجة من تصرفات وسلوكيات وتفاعل مع الزوج.
- **زاوية الزواج:** يقصد بها ما يتحقق لهما من أهداف في سبيل بناء أسرة ناجحة، وفقا للقيم والمعايير التي يتفق عليها المجتمع والقانون ويقرها الدين.

ويرى كمال إبراهيم مرسي أن التوافق الزواجي يحدث إما بخضوع الزوجة لمطالب الزوج، أو خضوع الزوج لمطالب الزوجة، أو خضوع الزوجين لمطالب الزواج، أو بوصولهما إلى حلول ترضي الطرفين، ويعدّ الزوجان متوافقين زوجيا عندما تكون سلوكيات كل منهما مقبولة لدى الآخر[1]. فالتوافق الزواجي يتطلب تغيير أو تعديل سلوك أحد الزوجين أو كليهما بطريقة ترضي الطرف الآخر، ويعدّ الحب هو الدافع الأساسي لتغيير أو لتعديل تصرفاتهما بما يتفق مع الطرف الآخر، وبالتالي يتحقق التوافق الزواجي. ولقد أشارت سناء الخولي إلى قائمة من المؤشرات التنبؤية لما قبل وما بعد الزواج، والتي تكون سبباً مباشرا للتوافق الزواجي، وهي القائمة التي قدمها أيرنست برجس وآخرون.أما المؤشرات الزوجية فتشمل: وجود الأطفال، وعدم وجود صراع حول الأنشطة، والبيت المستقل، وجود وظيفة دائمة للزوج، ووظيفة للزوجة، وموافقة الزوج عليها، والمساواة بين الزوجين، والمقدرة العقلية المتساوية، القبول والخلو من الاضطرابات العقلية...إلخ[2].

---

(1) كمال إبراهيم مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

(2) Ernest Burgess, Harvey J. Loke and Mary Margaret Thomes, The Family; From Tradilional to companionship "Fourth Edition, N .Y, Van Vostrand Reinbold Company, 1971pp.344-345.

نقلاً عن سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية . مرجع سبق ذكره، ص212-214.

كما يحدد بشير الرشيدي وإبراهيم الخليفي المبادئ الرئيسة للتوافق فيما يأتي: حجم التواصل الزواجي وأساليبه، والكفاءة في القيام بالأدوار الزوجية، والمساندة المتبادلة، والمسايرة والتعاطف، والإرادة، والمواءمة، والتلاقي، والتكامل، والإقناع والاقتناع[1].

يمكن القول إن هناك شبه إجماع على مظاهر التوافق الزواجي المتمثلة في الاتفاق والانسجام والتفاهم، وطريقة التواصل بين الزوجين والمساندة الاجتماعية، وهذا يعني أن مظاهر التوافق الزواجي تكون واضحة في أغلب الوقت في الأسرة التي تظهر عليها السعادة والرضا والتفاهم بين الزوجين ومع أبنائهما، وينعكس ذلك على حياتهم.

4. العوامل المؤثرة على التوافق الزواجي:

إن التوافق عملية تختلف من فرد إلى آخر، ومن أسرة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، تبعاً لتباين الثقافات والمفاهيم السائدة في المجتمع، وقد أشارت دراسات عديدة إلى بعض العوامل التي تؤثر على التوافق الزواجي، والتي تبدأ باختلاف شخصية أحد الزوجين عن الآخر، أو اختلاف في الميول والاهتمامات، وكذلك اختلاف بين الزوجين في السن والمستوى الثقافي والتعليمي، إضافة إلى المشكلات التي قد تكون ناتجة عن خروج المرأة للعمل. كل هذه العوامل تقف وراء مستوى التوافق بين الزوجين، لذلك سيتم تناول مجموعة من العوامل التي تؤثر في التوافق الزواجي، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

(1) بشير الرشيدي وإبراهيم الخليفي، سيكولوجية الأسرة الوالدية. (الكويت: مكتبة ذات السلاسل، 1997م). نقلاً عن فرحان بن سالم بن ربيع العنزي، "دور أساليب التفكير ومعايير اختيار الشريك وبعض المتغيرات الديموغرافية في تحقيق مستوى التوافق الزواجي لدى عينة من المجتمع السعودي" (رسالة دكتوراه، قسم علم النفس ،كلية التربية، جامعة أم القرى، لمملكة العربية السعودية، 1430هـ)، ص 28-30.

أ. **الشخصية:**

تعد الشخصية من العوامل المؤثرة على التوافق الزواجي؛ لأنها تشمل الجوانب العقلية والوجدانية داخل شخصية الفرد، والعلاقة الزوجية تتأثر بشخصية الزوج والزوجة، وبدرجة اختلافهما، وبطريقة تعاملهما مع المواقف التي تمر على الزوجين. وشخصية الزوجين تتأثر بالخلفية الأسرية التي نشأ فيها كلا الزوجين، ما قد تخلق لدى الزوجين دافعا إيجابياً أو سلبياً نحو الزواج، ولقد أشار حسام محمود زكي إلى بعض السمات التي تؤدي دوراً مهما في تحقيق التوافق الزواجي أو عدمه منها: النضج الانفعالي، ومركز ووجهة الضبط لدى الفرد، الانتباه والإدراك، مفهوم الذات للفرد نحو نفسه، الالتزام الديني، الخلو من الاضطرابات النفسية الحادة، توافر أدوات التواصل بين الزوجين سواء التواصل الوجداني (غير اللفظي) أو التواصل اللفظي، مستوى طموح الزوجين، العصبية والانبساطية، ونمط الشخصية[1]. كما وجد لاندس أن هناك سمات محددة في شخصية الرجل أو المرأة إذا توافرت تحقق أكبر قدر من التوافق الزواجي، فعلى الرجل أن يكون متوازنًا في توجهاته نحو النساء، وليس بخيلاً ولا منطوياً، ومتحملاً للمسؤولية الجسيمة في الزواج، وليس مسرفاً من الناحية المادية ومؤمناً. أما المرأة فيجب ألا تكون سريعة الغضب، ومتقبلة للنصائح، حريصة من الناحية المادية، ومتمسكة بالقيم والأخلاق، وتكون اجتماعية ولديها القدرة على التعامل مع الآخرين، ومتفانية في خدمة أسرتها[2].

كما توصلت دراسة وليد بن محمد الشهري عن علاقة التوافق الزواجي إلى بعض سمات الشخصية على عينة من المعلمين إلى أنه توجد فروق بين مرتفعي ومنخفضي التوافق الزواجي،

(1) حسام محمود زكي علي، مرجع سبق ذكره، ص81-80.

(2) محمود إبراهيم قمر فلاته، مرجع سبق ذكره، ص 20.

وبعض سمات الشخصية كالعصبية، والصفوة، ويقظة الضمير، والطيبة. في حين لا توجد فروق بين مرتفعي ومنخفضي التوافق الزواجي وسمة الانبساط لدى عينة البحث[1].

ب. **الاختيار الزواجي:**

يعد اختيار شريك الحياة أولى الخطوات التي تعمل على تحقيق التوافق الزواجي، ويقوم نظام الزواج في الشريعة الإسلامية على مبدأ حرية الاختيار لكل من الطرفين، وأن الاختيار السليم والموفق يعدّ عاملاً مساعداً على تحقيق التوافق، ويزيد من استقرار واستمرار الأسرة، ويساعدها على القيام بأدوارها المختلفة. ويمكن القول إن طريقة الاختيار تختلف من مجتمع إلى أخر تبعاً لتباين الثقافات والعادات السائدة في المجتمع، كما أنها تختلف داخل المجتمع نفسه.

وتذكر سناء الخولي أن الطريقة التي يتم بها اختيار شريك الحياة تتم بإحدى طريقتين:

- **الزواج المرتب:** يكون الاختيار فيه من حق الوالدين والأقارب، وفي بعض الحالات يعطى الشاب والفتاة حق إبداء الرأي أو الاعتراض.
- **الاختيار الحر:** يكون الاختيار فيه من حق الفرد (الزوج / الزوجة) دون تدخل الوالدين، وفي بعض الأحيان يمنحان والديهما حق الاعتراض[2].

كما أن طريقة الاختيار تختلف عن الماضي، وذلك نتيجة للتغيرات التي طرأت على المجتمع، حيث كان في السابق يتم الضغط على الزوجين أو أحدهما، ويكون الاختيار من اختصاص الوالدين، أما في الوقت الحالي فإن الاختيار يكون من اختصاص الزوجين نتيجة لخروج المرأة للدراسة والعمل، الأمر الذي أتاح أمامهما فرصة الاختيار بحرية، ولكن التدخل من جانب الأهل مازال موجوداً إلى وقتنا الحاضر.

---

(1) وليد بن محمد الشهري، مرجع سبق ذكره، ص5.

(2) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سبق ذكره، ص168-169.

وقد وضع الإسلام معايير معينة في طريقة الاختيار لكل من الزوجين، حيت إن الإسلام لم يترك المسلم بدون توجيه للأسلوب السليم في الاختيار، بل حث على أن يحرص (الزوج، الزوجة) على سلامة العقيدة، والالتزام بمكارم الأخلاق، ونقاء الضمير والسلوك المستقيم[1]. وهناك العديد من النصوص التي تؤكد على مشروعية الاختيار الزواجي، وتدعو إليه، منها قوله تعالى: "**الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ والْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أوْلئكَ مُبرَءون مَّمَايقولون لهمُ مغفرةٌ ورزقٌ كريمُ**[2]. وقول الرسول ﷺ: "**تخيروا لنطفكم وأنكحوا الأكفاء وأنكحوا إليهم**" وقال ﷺ: "**إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة وفساد عريض**"[3].

وهكذا فإن الإسلام يرى أن الدين والخلق أساس عام لاختيار الشريك، وأنهما مقياس القبول أو الرفض، أما الصفات الأخرى فتختلف بحسب الرغبات والظروف والعوامل الخاصة بكل شخص.

ج. **المستوى الثقافي والاجتماعي للزوجين:**

يُعَدّ التشابه بين الزوجين في العقيدة والثقافة والتعليم والمكانة الاجتماعية، إضافة إلى الخلفية الأسرية للزوجين من العوامل المساعدة على تحقيق التوافق الزواجي، وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن تعليم الوالدين، ومهنة الوالدين يرتبطان إيجابياً بالطموحات الأكاديمية وبمستوى التطلع التعليمي للأبناء[4]. وأن خلفية الزوجين الثقافية والاجتماعية تؤثر على حياتهما المشتركة، لذلك يجب أن يكون التوافق بينهما على أساس من التقارب الثقافي والفكري المشترك

(1) غزلان شمس محمد الدعدي، مرجع سبق ذكره، ص42.
(2) سورة النور، الآية، 26.
(3) فرحان سالم بن ربيع العنزي، مرجع سبق ذكره، ص35-36.
(4) محمود إبراهيم قمر فلاته، مرجع سبق ذكره، ص23.

في حياتهما، وقد بينت بعض الدراسات أن عدم الاستقرار بين الزوجين مَرَدُّهُ إلى الاختلاف في الخلفية الاجتماعية والثقافية لدى أسرة أحدهما عن الآخر[1]. فعندما تتباين التقاليد والعادات والقيم لدى الزوجين تختلف الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، وتولد تناقضات بين الزوجين في الطباع والفكر والتوجه، فينعكس ذلك على علاقتهما، وعلى طريقة التعامل بين الزوجين.

د. سن ومدة الزواج:

تعدّ سن الزوجين عند الزواج وفارق العمر بينهما من العوامل التي لها تأثيرها على الزوجين من ناحية طريقة التفكير، وطريقة التعامل مع المواقف الحياتية التي تُواجهُهما، إضافة إلى ما يتعلق بمدة الزواج، فإنها عوامل مؤثرة على توافق الزوجين. فالزواج في سن مبكر تترتب عليه سلبيات كثيرة أبرزها مشكلة الطلاق التي تعد إحدى مؤشرات حالات سوء التوافق الزواجي، وهناك من يرى أن مشكلات الزواج غير الناضج المتمثل في زواج المراهقين الذين لم تنضج شخصياتهم اجتماعياً وانفعالياً، يعدّ تهديدًا خطيراً للحياة الزوجية[2].

كما يعدّ فارق العمر بين الزوجين له تأثير على التوافق الزواجي، حيث يرى البعض أن من الأفضل أن يكون الزوج أكبر بمدة زمنية ليست كبيرة حتى يمكنه أن يحتوي زوجته، ويكون نموذجاً مثاليًا لها، وكذلك للأولاد، وبذلك يزيد من فرص التقارب الفكري والعاطفي بين الزوجين وبالتالي يزيد من التوافق الزواجي[3]. كما أن الفارق الكبير في السن بين الزوجين يجعلهما من جيلين متباينين في التفكير والاهتمامات والمشاعر وردود الأفعال في التفاعل الزواجي، وبالتالي

(1) غزلان شمسي محمد الدعدي، مرجع سبق ذكره، ص47.

(2) حامد عبدالسلام زهران، مرجع سبق ذكره، ص540.

(3) حسام محمود زكي علي، مرجع سبق ذكره، ص82.

يؤدي إلى سوء التوافق الزواجي[1]. كما نجد أن الشريعة الإسلامية لم تحدد سن الزواج بنص صريح بل جعلته متروكاً للاجتهاد، فقد جعل الله تعالى في بلوغ سن النكاح علامة انتهاء الصغر[2].

كما تؤدي مدة الزواج دوراً في عملية التوافق الزواجي، ومدة الزواج يقصد بها عدد السنوات التي مرت على العملية الزوجية. حيث أن عملية التوافق بين الزوجين قد تستغرق في بعض الأحيان أشهر عديدة، وقد تمتد إلى سنوات طويلة، فالمدة اللازمة لتحقيق التوافق بين الزوجين تختلف من شخص لآخر[3]. ويرى بعض أنه الباحثين أنه كلما قصرت مدة الزواج زادت احتمالات الطلاق، وكلما طالت مدة الزواج قلت احتمالات الطلاق، فقد وجد أن السنين الأولى من الزواج ترتفع فيها معدلات الطلاق بسبب الاندفاع في الزواج، وأن استمرار العلاقة الزوجية قد يكون دليل استسلام وليس سعادة، والعلاقات الزوجية بمرور الوقت تذهب إلى نمط من الروتين الذي يسهل التنبؤ بنتائجها وأبعاده[4].

هـ. الأطفال:

وهناك اختلاف في الدراسات حول تأثير الأطفال على التوافق الزواجي حيت يرى بعض الباحثين أن وجود الأطفال يعدّ عاملاً مساعداً على التوافق الزواجي، والبعض الآخر يعدّهم أنهم سبب الخلاف بين الزوجين، ويكون له تأثير سلبي على توافقهما الزواجي، وهكذا فإن وجود الأطفال بين الزوجين يعدّ أحد العوامل المؤثرة على التوافق الزواجي. وتعد فترة الإنجاب مرحلة انتقالية بالنسبة إلى الزوجين، وذلك لأنها تتطلب منهما إحداث تغيرات في أدوار الزوجين، فإن

(1) كمال إبراهيم مرسي، المرجع سبق ذكره، ص309.

(2) علياء شكري وآخرون، علم الاجتماع العائلي. الطبعة الثانية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011م)، ص59.

(3) حسام محمود زكي علي، مرجع سبق ذكره، ص82.

(4) ميمونة بنت يعقوب بن عدي الهنائية، مرجع سبق ذكره، ص26.

وجود الأطفال في الأسرة قد يكون مجالاً للخلاف بين الزوجين، سواء حول عدد الأطفال أو طريقة تربيتهم، إضافة إلى الوقت والجهد والعاطفة وغيرها من الأمور التي تتطلب التوافق من الزوجين[1]. وهناك تباين في الدراسات حول وجود الأطفال، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن عدد الأطفال يؤثر سلباً على التفاهم بين الزوجين. ويذكر "فرانك ولوري" أن وجود أطفال للزوجين يؤثر تأثيراً سلبياً على توافقهم الزواجي، وخاصة عندما يكون عمر الأطفال أقل من ست سنوات، فوجود الأطفال يشغل الزوجين، وبالتالي يؤثر على علاقتهما[2]. ويرى البعض الآخر أن وجود الأطفال غالباً ما يجعل كلاً من الزوجين يخفف من حدة أي توتر ينشأ بينهما ويهدد علاقتهما[3].

يمكن القول أنه على الرغم من الخلاف حول تأثير وجود الأطفال على التوافق الزواجي، فإنهم هم الزهور الذين تشرق معهم الحياة على الرغم من المتاعب التي تأتي معهم، وأن وجودهم يعدّ ثمرة من ثمرات الزواج، ويكونون دافعاً قوياً للزوجين على استمرار الحياة الزوجية.

و. **عمل المرأة:**

نتيجة للتغيرات التي تشهدها المجتمعات اليوم، برز عدُدُ من الظواهر الجديدة، وتعدّ ظاهرة خروج المرأة للعمل إحدى هذه الظواهر، ويرى البعض أن عمل المرأة قد يكون له تأثيراً إيجابيا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المرأة والأسرة، ومن ناحية أخرى قد يكون تأثيره سلبياً على المرأة من حيث تعدد الأدوار والمسؤولية، وعلى علاقتها مع زوجها، وبالتالي يكون له تأثير على الأسرة كلها.

(1) المرجع السابق، ص28-29.

(2) حسام محمود زكي علي، مرجع سبق ذكره، ص83.

(3) وليد بن محمد الشهري، مرجع سبق ذكره، ص40.

فالمرأة العاملة المتزوجة تتعرض لكثير من الضغوط، نتيجة لتعدد الأدوار المختلفة بين القيام بالواجبات المنزلية، وتربية أبنائها، ومسؤولياتها نحو زوجها، إضافة إلى مسؤولية العمل، وبذلك تكون عرضة لعدم التوفيق بين أدوارها المتعددة، ما يعرضها للمشكلات الأسرية، فقد وجد (كستشايلد وماشنبج) كما ورد في فرحان بن سالم بن ربيع العنزي في دراسة على الزواجات التي يعمل فيها كلا الزوجين، أنهم معرضون لثلاثة أنماط من التوتر هي:

- التوتر الناتج عن اختلاف وجهة نظر الزوجين على تقسيم العمل المتعلق بالأسرة فيما بينهما.
- التوتر الناتج عن عدم قناعة الزوج بعمل زوجته، ولكن حاجاته الاقتصادية تتطلب منه مساعدة الزوجة لمواجهة مطالب الحياة من خلال خروجها للعمل.
- التوتر الناتج من عدم التقدير للدور الذي تقوم به ربة البيت[1].

وهناك عدد من الدراسات التي تناولت عمل المرأة وتأثيره على التوافق الزواجي، منها دراسة (لي) Lee التي تشير نتائجها إلى أن هناك علاقة إيجابية بين العمل والتوافق الزواجي، أما دراسة حلمي أحلال إسماعيل، فقد أشارت إلى ما تعانيه الأم العاملة من صراع للأدوار في المجتمع الإماراتي، فقد بينت الدراسة أن الزوج الإماراتي رغم تقبله عمل زوجته ومشاركتها في الإنفاق الأسري إلا أنه لا يتقبل أي تهاون منها في دورها كأم وزوجة، وعلى الرغم من هذه السلبية فقد ذكرت الدراسة إيجابيات عمل المرأة، والتي منها احترام الرجل للمرأة، والاستقلال الاقتصادي للمرأة، واكتسابها خبرات جديدة، وزيادة ثقافتها ووعيها، ما يدعم التفاهم والتفاعل بينها وبين زوجها[2].

(1) فرحان بن سالم بن ربيع العنزي، مرجع سبق ذكره، ص50.

(2) فريزة حامل، مرجع سبق ذكره، ص73-74.

إن المرأة بفطرتها مؤهلة لأداء الدور المنزلي، ولكنها حين تعمل خارج البيت فإنها تكون بعيدة عن أسرتها فترة طويلة، ما قد يجعلها تقصر في أداء دورها تجاه زوجها أو الأولاد أو العمل، وبذلك تتولد ضغوط على الزوجة، وتؤثر على شخصيتها، ومن ثم تكون عائقا أمام التوافق الزواجي[1].

من خلال ما سبق يتضح أن عدم قدرة الزوجة على التوفيق بين العمل والأسرة يؤثر على حياتها الأسرية، ومن ثم يؤثر على توافقها الزواجي، وبما أن عمل المرأة أصبح من ضرورات الحياة فإنه يتطلب منها الاختيار المناسب للعمل، إضافة إلى قناعة الزوج بعمل زوجته، وتقسيم الأعمال المنزلية بينهما، وبذلك يكون لعمل المرأة مردودٌ إيجابيُ على علاقتهما الزوجية، وعلى أسرتها.

ويعتقد (جورج لندبرج) أنه يمكن التوصل إلى عدد من التعميمات من خلال الدراسات التي أجريت على الطلاق والسعادة الزوجية، والتي تحدد اتجاهات التوافق وعوامله في الزواج والأسرة وهي: الشخص الذي ينشأ في أسرة سعيدة ينجح في حياته الزوجية. ولا توجد علاقة وثيقة بين وجود الأطفال أو عدم وجودهم على التوافق الزواجي. إضافة إلى أن سمات الشخصية ترتبط بالتوافق الزواجي، مثل القدرة على التغيير والصبر على بعض المواقف. وكذلك قدرة الزوجين على الأخذ والعطاء في المسائل العاطفية ترتبط بالتوافق الزواجي. كما يرتبط التوافق في الزواج بمدى تقدير الزوجين للقيم الدينية والحرص عليها، وتقدير الزوجة والزوج لجهود بعضهما في توفير الاستقرار والأمن والتعاون في الأمور المنزلية يرتبط ارتباطاً قويا بالتوافق الزواجي، أما بالنسبة لعمل المرأة فلا يرتبط بالتوافق الزواجي[2].

---

(1) حسام محمود زكي علي، مرجع سبق ذكره، ص82.

(2) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع (النظم والتغيير والمشاكل). الجزء الثاني، (الإسكندرية: دار المعارف، 1967م)، ص23-24.

وهكذا حاولت تناول بعض العوامل التي تؤثر على التوافق الزواجي سواء أكان سلبياً أو إيجابياً، بداية بشخصية الزوجين وطريقتهما في التعامل بينهما، ومن ثم الاختيار السليم لشريك الحياة والذي يعدّ الخطوة الأولى في التوافق الزواجي، إضافة إلى مدى التكافؤ بين الزوجين في المستوى الاجتماعي والثقافي وتأثيره على تقبل وتفهم كل زوج للآخر، وكذلك تأثيراً سن ومدة الزواج على التوافق الزواجي، كما أن لوجود الأطفال تأثيراً على التوافق الزواجي، وأخيراً عمل المرأة نتيجة التغيرات التي تشهدها الأسرة اليوم وتأثيرها على العلاقة بين الزوجين؛ كل هذه العوامل قد تزيد مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين، وقد تعمل في اتجاه معاكس.

5. النظريات المفسرة للتوافق الزواجي:

تمثل العلاقة الزوجية جانباً مهمًا وأساسيًا في استقرار الأسرة، فنجاح الأسرة يعتمد على توافق الزوجين، وهي بدورها تعدّ الأساس الذي يستند إليه المجتمع، وهناك الكثير من النظريات التي وضعت لتفسير التوافق الزواجي لدى الأزواج، ويمكن الإشارة إلى بعض منها:

أ. نظرية الدور:

تعدّ من النظريات المهمة في دراسة الأسرة، ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أنّ نشأة الخلافات الزوجية تأتي من تعارض توقعات الدور لأحد الزوجين أو كليهما، وأن تغيير هذه التوقعات وتقبل الطرف الآخر يحقق الانسجام والتوافق[1].

ويظهر هذا التناقض حين لا يتطابق السلوك مع المعايير التي يراها الأفراد مناسبة، وقد يرجع الخلاف بين الزوجين إلى عدم تقابل الرغبات المختلفة والمتطورة للزوجين[2].

وهناك اتجاهان متباعدان انبثقا عن نظرية الدور هما:

(1) وليد بن محمد الشهري، مرجع سبق ذكره، ص35.

(2) محمود إبراهيم قمر فلاته، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- **الاتجاه التفاعلي الرمزي:** وهذا الاتجاه يرى أن التوافق الزواجي يتحدد من خلال ما يتحقق من توقعات بالنسبة للزوج أو الزوجة من الآخر، وما يدركه كل طرف عن الآخر[1]. كما يرى هذا الاتجاه أيضاً أن دخول الفرد في حياة جديدة يتطلب منه تغييراً كبيراً في الأدوار عن الأدوار التي كان يمارسها قبل زواجه، وتنشأ مقارنة بين ما هو متوقع وما هو موجود، ومن هنا تنشأ صراعات نتيجة لتناقض الأدوار، وهذا يؤثر بدوره على توافقهما[2]. كما تفسر التفاعلية الرمزية العلاقة بين الزوج والزوجة وفقاً للخطوات الآتية: فترة هذا التفاعل تتراوح بين أسبوع وسنه، يبدأ التفاعل بتكوين صورة انطباعية أو رمزية عن الطرف الآخر، ومن ثم يكون التفاعل عبر اللغة والاتصال لتكوين الصورة الرمزية عن الطرف الآخر، وقد يكون مرغوباً به أو غير مرغوب، بعدها يكون التقييم الرمزي، وهذا التقييم يؤثر في الاعتبار الذي يعطيه الطرف إلى الطرف الآخر[3].
- **الاتجاه السلوكي الاجتماعي:** وهذا الاتجاه يدرس السلوك الإنساني من خلال المواقف الأسرية، ويعتبر أن السلوك غير المتوافق هو السلوك الذي لا يستجيب للمواقف التي يتعرض لها. وهذه النظرية تفسر دور الأسرة في عملية الإشباع المتبادل للحاجات من خلال العلاقة بين أفراد الأسرة، كما أنها تدرس المؤثرات الخارجية للتعرف على الميكانيزمات الفاعلة في المواقف الأسرية التي تؤثر على السلوك الإنساني[4].

---

(1) فرحان بن سالم بن ربيع العنزي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(2) أمل بنت أحمد بن عبدالله باصويل، "التوافق الزواجي وعلاقته بالإشباع المتوقع والفعلي للحاجات العاطفية المتبادلة بين الزوجين" (رسالة ماجستير، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1429هـ)، ص16.

(3) أحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة "دارسة تحليله في النظريات الاجتماعية المتقدمة". الطبعة الأول، (عمان: دار وائل للنشر، 2005م)، ص90.

(4) أمل بنت أحمد بن عبدالله باصويل، مرجع سبق ذكره، ص21.

ب. نظرية القيم:

تركز هذه النظرية على فكرة القيم الشخصية، بمعنى أن الشخص سوف يختار رفاقه بمن فيهم شريك حياته بناء على قيمه الشخصية، وهكذا فإن الشريك الذي يختاره يكون متقبلاً لهذه القيم التي يقبلها الطرف الآخر حتى يحقق التوافق الزواجي[1].

وهذا يعني أن الاشتراك في القيم يقرب الناس من بعضهم اجتماعيا، ومثال على ذلك شخص يرغب في الزواج من شخص يدين بنفس الدين الذي يتبعهُ لأن الدين قيمة اجتماعية كبيرة[2].

ج. نظرية عدم التطابق (التنافر المعرفي):

نظرية التنافر المعرفي تقوم على أن الإنسان ينفر من التناقض والاختلاف بين أفكاره واعتقاداته، بمعنى أن الفرد قد يسلك سلوكاً متعباً ومملاً لأنه سيتحصل على مكافأة أكبر، وهذا ما يشير إليه (Burt) عام 1967م حيث" يرى أن الزواج يكون مخيباً، ويسيطر عليه عدم الرضا عندما تكون توقعات الزوجين غير واقعية، وتقترب من الخيال، فإن الحياة الزوجية تتسم بعدم السعادة، ويسيطر عدم الرضا على طبيعة العلاقة بين الزوجين[3].

كما تؤكد هذه النظرية على أهمية العقلية التي يقوم بها الزوج والزوجة لتحقيق التقارب بين هذه التوقعات وبين الواقع، والتنازل عن بعض التوقعات المبالغ فيها، وتنمية التوقعات الإيجابية من أجل تحقيق التوافق الزواجي[4].

---

(1) نجمة اللاكي بركة التباوي، مرجع سبق ذكره، ص33.

(2) الوحيشي احمد بيري، مرجع سبق ذكره، ص353.

(3) فريزة حامل، مرجع سبق ذكره، ص66.

(4) فرحان بن سالم بن ربيع العنزي، مرجع سبق ذكره، ص27.

من العرض السابق يتضح اتفاق نظرية الدور ونظرية التنافر المعرفي على فكرة توقعات الدور بين الزوجين، وتأثيرها على التوافق الزواجي، حيث تشير نظرية الدور إلى توافق توقعات الدور لأحد الزوجين، وتغير هذه التوقعات، وما قد تسببه من عدم التوافق الزواجي، كما أن نظرية التنافر المعرفي تشير إلى المشكلات الزوجية التي تحدث عندما تكون توقعات أحد الزوجين أو كليهما بعيدة عن الواقع، فإن هذا الخيال غير الواقعي يؤدي إلى سوء التوافق الزواجي، أما أنصار نظرية القيم فيرون أن اختيار الشريك يعتمد على تقبله للقيم التي نشأ فيها الطرف الآخر، وأن هذا هو الذي يحقق التوافق الزواجي، وهكذا نجد أن هناك وجهات نظر مختلفة ومتنوعة تتحدث كل منها على جانب من جوانب التوافق الزواجي.

6. معوقات التوافق الزواجي:

إن التوافق يختلف باختلاف الأفراد واختلاف المواقف التي يتعرضون لها، فالتوافق لا يتحقق بسهوله ويسر، حيث توجد عوائق وعقبات تقف أمام توافق الفرد في تحقيق أهدافه[1]. فقد يتعرض الزوجان إلى بعض المواقف والضغوطات نتيجة لمتطلبات الحياة التي قد تؤثر على التوافق الزواجي، وتعدّ هذه العقبات شيئاً طبيعيًّا بل من متطلبات الحياة الزوجية، فبقدر نجاح الزوجين في تخطي تلك العبقات يتحقق التوافق الزواجي[2]. إن عدم قدرة الزوجين على أن يعيشا الحياة الزوجية بشكلها السليم ناتج عن سوء التوافق الزواجي بينهما، وذلك نتيجة للخلافات والنزاعات، فهذه الاختلافات لها بالغ الأثر في إعاقة استمرارية الحياة الزوجية بشكل طبيعي.

(1) أحمد محمد مبارك الكندري، مرجع سبق ذكره، ص181.

(2) حسام محمود زكي علي، مرجع سبق ذكره، ص93.

كما أن سوء التوافق ينشأ عندما تكون هناك عقبات يتعرض لها الفرد نتيجة لعدم توافق رغبات الفرد وحاجاته مع الواقع، وعندما لا يوافق عليه المنطق أو المجتمع أو العادات أو القيم، ما يؤدي إلى حدوث صراعات[1].

لقد ذكر حسام محمود زكي مجموعة من المعوقات التي تعوق التوافق الزواجي، والتي وردت في بعض الدراسات ومنها ما يلي:

أ. البعد الأخلاقي للزوجين، الذي يتمثل في مسؤولياتها الشرعية اتجاه بعضهما، والشك في تصرفات أحد الزوجين، وغياب الزوج لفترة طويلة عن البيت، وانحراف الزوج أو الزوجة.

ب. البعد المادي المتمثل في الاختلاف في المستوى الاقتصادي بين الزوجين، وكثرة طلبات الزوجة، وعدم قدرتهما على التعاون الاقتصادي، خصوصا عندما تكون الزوجة عاملة.

ج. البعد الثقافي المتمثل في اختلاف المستوى التعليمي للزوجين، وانخفاض الوعي الثقافي للزوجين.

د. البعد النفسي المتمثل في كثرة الضغوط التي يتعرض لها الزوجان في حياتهما الاجتماعية، والغيرة الزائدة بين الزوجين.

هـ. البعد الاجتماعي المتمثل في تدخل الأهل والجيران والأصدقاء في العلاقة بين الزوجين، وكذلك الأمور المتعلقة بالأسرة، وزواج الزوج مرة أخرى وإهماله الأولى، ورغبة السيطرة عند الزوج.

و. البعد الشخصي المتمثل في عدم قدرة أحد الزوجين على الإنجاب، وضعف شخصية الزوج، وعدم اهتمام الزوجة بمظهرها الخارجي[2].

---

(1) سليم أبو عوض، مرجع سبق ذكره، ص225.

(2) حسام محمود زكي علي، مرجع سبق، ص93- 94.

كما أكدت نتائج دراسة عثمان صالح العامر التي هدفت إلى التعرف على معوقات التوافق بين الزوجين من وجهة نظَر الأزواج بمنطقة حائل في المملكة العربية السعودية علي الآتي: أكثر الأبعاد تأثيراً في التوافق بين الزوجين على الترتيب هي البعد النفسي، والبعد الأخلاقي، والبعد الشخصي، والبعد الاجتماعي، والبعد الثقافي[1].

وهكذا فإن الحياة الزوجية التي يعيش فيها الزوجان عرضة للكثير من العوائق التي تعتبر بمثابة امتحان لهما للتغلب على ضغوطات الحياة، وللوصول إلى التوافق الزواجي المطلوب الذي يضمن استمرار الحياة الأسرية، كما أن هذه العوائق قد تؤثر على العلاقة الزوجية، وتُظْهِرُ كثيراً من الخلافات التي قد تؤدي للوصول إلى الفشل في العلاقة، وعدم القدرة على الاستمرار فيها.

7. النتائج المترتبة على غياب التوافق الزواجي:

إن العلاقة الزوجية تعدّ أهم علاقة داخل الأسرة، لذلك يعدّ التوافق الزواجي بين الزوجين هدفا رئيساً ومهما لتحقيق الحياة الأسرية المستقرة والسليمة التي يقوم عليها المجتمع، فحتى يكون الزواج ناجحاً لابد من أن تتوافر لدى الزوجين القدرة على تحقيق التوافق الزواجي الذي يعدّ بداية تقود الزوجين إلى التوافق في جميع مجالات الحياة. فعدم التوافق الزواجي وما يتبعه من عدم الإشباع العاطفي والمشاعر السلبية إضافة إلى النزاعات المستمرة بين الزوجين، واحتمال الانفصال إذا وصلت الأمور إلى درجة عالية من عدم القدرة على التفاهم، واستحالة استمرار العلاقة بينهما، ولا تقتصر آثار اضطراب العلاقة الزوجية على الأزواج بل تمتد إلى الأبناء وتؤثر بشكل كبير على الأطفال، وتخلق عدداً من المشكلات مثل عدم التكيف، والشعور بعدم الأمان والخوف من المستقبل، والقلق النفسي لدى الأفراد غير المتوافقين زوجيا[2].

---

(1) عثمان بن صالح عبد المحسن العامر، مرجع سبق ذكره، ص65.

(2) كثلوم بليمهوم وآخرون، أثر اضطراب العلاقة الزوجية على الصحة النفسية لأبناء، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 21– 22 شتاء (ربيع 2009)، ص11.

ولقد قدم عثمان بن صالح بن عبدالمحسن العامر في دراسته عن معوقات التوافق بين الزوجين في ظل التحديات الثقافية المعاصرة للأسرة المسلمة نتائج عدد من الدراسات التي حاولت رصد الآثار المترتبة على غياب التوافق الزواجي، وهي كالتالي:

أ. نتيجة لضغوطات الحياة اليومية التي يعيش فيها الزوجان فإنهما يتعرضان لمجموعة من المشكلات التي تؤثر على حياتهما المتمثلة في الإنجاب، ومشكلات الأبناء من طريقة تربيتهم وغيرها من المشكلات التي قد تكون مجالاً للخلاف بين الزوجين، وبالتالي تؤدي إلى تدني مستوى التوافق الزواجي.

ب. نتيجة لعدم قدرة الزوجين على التوافق والتفاهم، فإن ذلك يعرضهما إلى الاضطرابات النفسية المتمثلة في القلق والتوتر، وينعكس هذا على أدائهم اليومي في جميع مجالات الحياة.

ج. نتيجة للخلافات الأسرية المستمرة بين الزوجين، وعدم قدرتهما على التوافق ما قد يؤدي إلى زيادة معدلات الانحراف والإدمان، وانتشار الأمراض النفسية والعصبية والعقلية، وارتفاع نسبة الإصابة بالقلق النفسي للأبناء الذين نشأوا في أوضاع عائلية مضطربة يسودها الخلاف والنزاعات الزوجية، وهذا كله يمثل خطورة على المجتمع، ويقلل من طاقته الإنتاجية، ومن ثم الدخل القومي.

د. غياب التوافق الزواجي قد ينتج عنه التفكك الأسري (الطلاق) الذي يكون له مردود سلبي على المكانة الاجتماعية للزوجين، وخصوصاً المرأة المطلقة، وعلى الأبناء فإنهم يحتاجون إلى قدر أكبر من الرعاية، فقد دلت بعض البحوث أن أبناء الأسر المفككة يعانون من مشاعر سلبية تجاه الآخرين نتيجة للحرمان الذي يواجهونه داخل أسرهم، ما ينعكس على

قيمة الانتماء إلى المجتمع، إضافة إلى تدني التحصيل العلمي لدى أبناء الأسر المفككة[1].

هكذا يمكن القول إن من النتائج الواضحة لغياب التوافق الزواجي أن الأسرة يسودها نوع من عدم الاستقرار نتيجة الخلافات المستمرة بين الزوجين، ما يؤثر على حياتهم من جميع النواحي، أما النتيجة الأخطر والتي يكون مردودها واضحاً فهي الطلاق، وما يتعرض له أفراد الأسرة من مشكلات نتيجة التفكك، وهكذا تتضح أهمية التوافق بين الزوجين في الأسرة التي تعدّ اللبنة الأولى في بناء المجتمع.

رابعاً: الخلاصة:

يتضح من خلال ما تم سرده في هذا الفصل بعد التعرض لمفهوم التوافق والزواج بشكل عام والتوافق الزواجي بشكل خاص؛ أن عملية التوافق الزواجي مرتبطة بالعديد من العوامل، وهي لا تعني ضرورة التطابق التام بين الزوجين بقدر ما تعني وجود الحد الأدنى من السمات غير المتنافرة بين الزوجين، فالتوافق الزواجي يعبر عن علاقة تسودها المحبة والاحترام المتبادل والتعاون المشترك لمواجهة المشكلات التي تعترض حياتهما الزوجية، كما أن غياب التوافق الزواجي بين الزوجين قد ينتج عنه مشكلات أسرية يكون مردودها سلبيًّا على الزوجين أولاً، وعلى الأبناء ثانياً، ومن ثم قد تصل إلى التفكك الأسري الذي يؤثر على المجتمع ككل من جميع النواحي.

(1) عثمان بن صالح بن عبدالمحسن العامر، مرجع سبق ذكره، ص49-50.

الفصل الثالث

الأسرة العاملة

أولاً: الأسرة:

1. **مفهوم الأسرة.**
2. **خصائص الأسرة.**
3. **أشكال الأسرة.**

ثانياً: الأسرة العاملة.

1. **الزوجة العاملة وصراع الأدوار.**
2. **دوافع خروج المرأة للعمل.**

ثالثاً: أثر عمل المرأة على الأسرة.

رابعاً: أثر عمل المرأة على الأبناء.

خامساً: أثر عمل المرأة على التوافق الزواجي.

سادساً: المصاعب التي تواجه الأسرة العاملة.

سابعاً: الخلاصة.

تمهيد:

الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى في حياة الإنسان، وهي الركيزة التي يرتكز عليها المجتمع برمته، وتقوم الأسرة على الزواج الذي يعدّ حجر الأساس في تكوين الأسرة، فهو ينظم العلاقات الاجتماعية بطريقة يقرها الدين والمجتمع، كما أن استقرار المجتمع يعتمد على الأسرة، واستقرار الأسرة يعتمد على استقرار العلاقة بين الزوجين، فبقدر وجود المحبة والمودة التي تقود إلى التوافق الزواجي يوجد الاستقرار الأسري الذي ينعكس إيجابيا على الأسرة أولاً ثُمَّ على المجتمع ثانياً.

وبفعل التغيرات التي حصلت على مستوى مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية، تأثرت الأسرة بالتغيرات الحاصلة في المجتمع، حيت تطورت من حيت الشكل والوظيفة إلى أن وصلت إلى الشكل الذي هي عليه الآن، وخاصة بعد خروج المرأة للعمل الذي بدوره أحدث تأثيراً كبيراً على الأسرة، فبعد أن كان الرجل هو العائل الوحيد للأسرة أصبحت المرأة تشاركه في هذا الدور، فأصبح دور الزوجة مختلطا، فهي خاضعة إلى ضغوط دورها الطبيعي كربة بيت، وأم وزوجة من جهة، وقيم المجتمع ومعتقداته، وظروف والتزامات عملها الخارجي من جهة أخرى، وقد ينشأ صراع نتيجة اختلاف الأدوار الأسرية بين الزوجين حول الواجبات والالتزامات التي يتحملها كل طرف، وهذا يوثر على العلاقة بين الزوجين، وعلى توافقهما الزواجي. وبناء على ما تقدم يتناول هذا الفصل العناصر التالية:

أولاً: الأسرة:

تعدّ الأسرة نسقاً اجتماعياً رئيسياً بالمجتمع، يتفاعل الأفراد بداخله، وهو الذي يقوم بتشكيل الشخصية السوية القادرة على القيام بدورها بفاعلية في المجتمع[1]. ونظراً إلى أهمية هذا النسق داخل المجتمع، فقد أهتم المفكرون منذ القدم وعبر التاريخ بالدراسة والبحث في شؤون الأسرة، وكلما كان هذا النسق على قدر كبير من الاستقامة والتماسك كان سبباً في إصلاح المجتمع[2]. كما أن الأسرة مؤسسة اجتماعية عامة، موجودة في جميع المجتمعات، ولذلك يعتقد الكثيرون أنهم يعرفونها، وعلى الرغم من ذلك فإن تعريفها تعريفاً دقيقاً، وكاملا وشاملاً ليس بالموضوع البسيط، وذلك لتنوع الأسرة من حيت نوعها، وحجمها، وبنيتها، ووظائفها، وعلاقاتها، واختلافها من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى[3].

1. مفهوم الأسرة:

الأسرة في اللغة: "يصدق على الدرع الحصين، وعلى أهل الرجل وعشيرته، وعلى الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وهذه المعاني تلتقي في معنى واحد يجمعها، وهو الارتباط، ولا ريب أن الأسرة بمعنى الأهل والعشيرة: هي المجتمع في صورته الصغيرة، وإن اختلف في بعض العناصر عن المجتمع، غير أن معنى الأسرة لم يعد يقصد به الأهل والعشيرة – في الوقت الحالي – بالنسبة للزوجين، وإنما أصبح يقصد به الزوج والزوجة والأولاد المباشرين غير المتزوجين"[4].

---

(1) سامية حمريش، "القيم الدينية ودورها في التماسك الأسرة: دراسة ميدانية بمدينة باتنه" (رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كليه العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج الخضر باتنه، 2010م)، ص87.

(2) مليكة بن زيان، "عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقة الأسرية: دراسة ميدانية بجامعة منتورى – قسنطينة" (رسالة ماجستير، قسم علم النفس، جامعة منتورى – قسنطينة، 2004م)، ص26.

(3) أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة. الطبعة الأول، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004م)، ص16.

(4) محمد عبد الرزاق وآخرون، ثقافة الطفل. الطبعة الأول، (عمان: دار الفكر، 2004م)، ص 17 .

وتعَرف الأسرة: بأنها "الوحدة الأولى للمجتمع، وأولى مؤسساته التي تكون العلاقات فيها في الغالب مباشرة، ويتم داخلها تنشئة الفرد اجتماعياً، ويكتسب منها الكثير من معارفه، ومهاراته وميوله، وعواطفه واتجاهاته في الحياة، ويجد فيها أمنه وسكنه"[1]. وتعددت التعريفات الاصطلاحية للأسرة، وذلك حسب المضمون الثقافي الذي توجد فيه الأسرة ذاتها، ويشير التاريخ السوسيولوجي إلى العديد من التعريفات لمصطلح (الأسرة) وفيما يلي نعرض مجموعة من تعريفاتها:

يرى أرسطو أن الأسرة هي "أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة، حيث ينظر إلى الأسرة على أساس وظيفتها وتحقيق وإشباع الدوافع الأولية للأفراد، واستمرار بقاء الأفراد من جهة أخرى".

أما أوجست كونت فيرى أن الأسرة "هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي النقطة التي يبدأ فيها التطور"[2].

يمكن القول من خلال تعريف المفكرين للأسرة بأنها نظام اجتماعي موجود منذ القدم ومعترف به، كما أن هناك اتفاقاً على أن الأسرة هي: أول جماعة ينتمي إليها الإنسان، وهي التي يُشبع من خلالها حاجته الطبيعية.

ويعرفها أوجبرن ونيمكوف بأنها "رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما، أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها"[3].

أما بالنسبة لجورج ميردوك فالأسرة "عبارة عن جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة

---

(1) سلوى سليم شلبي، "العلاقات الأسرية في القرآن الكريم "(رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2007م)، ص6.

(2) سميح أبو مغلي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص181.

(3) خيري خليل الجميلي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة. (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1992م)، ص8.

جنسية يعترف بها المجتمع، وتتكون الأسرة على الأقل من زوج وزوجة وطفل، سواء أكان من نسلهما أم عن طريق التبني"[1].

أما محمد عاطف غيث فيعرف الأسرة بأنها "عبارة عن جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة (تقوم بينهما رابطة زوجية مقررة) وأبنائهما"[2].

يتضح من خلال التعريفات السابقة أن هناك اتفاقاً على أن الأسرة هي رابطة اجتماعية شرعية تجمع بين زوج وزوجة وأبنائهما، ويرى البعض بأن الأسرة قد تتكون من زوج وزوجة بدون أطفال، أو قد تتكون من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها، كما أن الأطفال قد يكونون عن طريق التبني في بعض المجتمعات، كما يرى البعض الآخر أن الأسرة قد تشمل أكثر من جيلين، وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق على تعريف واحد ومحدد للأسرة، فإن هناك اتفاقاً على وجودها في كل المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها.

2. خصائص الأسرة:

رغم أن الأسرة نظام اجتماعي متميز عن غيره من النظم الاجتماعية لكنها تتميز ببعض الخصائص العامة منها ما يلي:

أ. تعدّ الأسرة أول جماعة اجتماعية منظمة يمكن من خلالها توفير الرعاية والغذاء، وكل متطلبات التنشئة الاجتماعية لأفرادها.

ب. تعدُّ الأسرة نقطة الارتكاز التي ترتكز عليها بقية المنظمات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، حيث تؤثر في النظم الاجتماعية الأخرى وتتأثر بها.

---

(1) الوحيشي أحمد بيري، الأسرة والزواج مقدمة في علم الاجتماع العائلي. (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1998م)، ص48.

(2) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع. مرجع سبق ذكره، ص158.

ج. تعدُّ الأسرة هي الوسط الذي يتمكن من خلاله الفرد من إشباع حاجاته الطبيعية والاجتماعية بصورة شرعية يقرها المجتمع.

د. تتميز الأسرة بأنها تمارس قواعد للضبط الاجتماعي على أفرادها، ويتم هذا الضبط من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي توفرها الأسرة لأفرادها[1].

هـ. تعدُّ الأسرة مصدر العادات والتقاليد والمبادئ الدينية والتراث الاجتماعي، ووظيفتها نقل التراث من جيل إلى جيل عن طريق عملية التنشئة[2].

و. الأسرة أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشاراً في المجتمع الإنساني، فلا يوجد مجتمع يخلو من الأسرة.

ز. الأسرة مؤسسة اجتماعية تخضع لأثر الزمان والمكان، ولا تثبت على شكل واحد، وتنتهي بوفاة جميع أعضائها.

ح. تعدُّ الأسرة وحدة إحصائية أي أنها تتخذ أساساً لإجراء الإحصائيات المتعلقة بعدد السكان ومستوى المعيشة وغيرها... بالإضافة إلى أنها يمكن اتخاذها كعينة للدراسة والبحث وعمل التجارب والمتوسطات الإحصائية، وذلك من أجل معرفة المشكلات التي تتعرض لها الأسرة.

ط. تعدُّ الأسرة وحدة اقتصادية خاصة من حيث الاستهلاك وإنتاج الأفراد، لتأمين وسائل المعيشة لأفراد الأسرة[3].

---

(1) خيري خليل الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص10.

(2) مليكة بن زيان، مرجع سبق ذكره، ص31.

(3) سميرة بنت سالم بن عياد الجهني، "عدم الاستقرار الأسري في المجتمع السعودي وعلاقته بإدراك الزوجين للمسؤوليات الأسرية: دراسة مقارنه" (رسالة ماجستير، كلية التربية للاقتصاد المنزلي، جامعة أم القرى، لمملكة لعربية لسعودية، 2008م)، ص36-37.

وتذكر **إلهام بنت فريج بن سعيد العويضي** بعض الخصائص للأسرة الحديثة منها: تمتع أفراد الأسرة بالحريات الفردية، وتغير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة خاصة بعد خروج المرأة للعمل، وسيادة الاتجاهات الديمقراطية، وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء سواء في التعليم وغيرها، والاهتمام بالكماليات، والاهتمام بالناحية الترفيهية في حياة الأسرة، وأصبحت الأسرة الحديثة صغيرة العدد ومحددة النطاق[1]. ومنه نستنتج أنّ التغير الذي شهده المجتمع قد أثر في الأسرة، فهي تختلف من مجتمع لآخر، وذلك حسب الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية التي مر بها المجتمع.

3. أشكال الأسرة:

وتتخذ الأسرة العديد من الأشكال في المجتمعات الإنسانية، إذ أن الأسرة تختلف من مجتمع لآخر، بل قد تختلف في المجتمع نفسه، فالأسرة تتأثر بالتغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت مع الزمن، فتغير بناؤها، وقد بدأت تظهر أشكالٌ جديدة للأسرة، وقد وضع علماء الاجتماع عدة تصنيفات للأسرة نذكر منها تصنيفات وفقا لأشكالها، وفيما يأتي عرض لبعضها:

أ. الأسرة الممتدة:

هي أسرة يرتبط فيها الأفراد بعضهم ببعض من خلال أصل قرابي واحد، وتحتوي على نماذج من الأسرة النواة. وقد عرفها (هاريس) Harris و(روس) Rosser بأنها علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد، وتربطهم المودة والتراحم من خلال الزواج والإنجاب، وهي أوسع من الأسرة

(1) إلهام بنت فرج بن سعيد العويضي، "أثر استخدام الإنترنت على العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة السعودية في محافظة جدة" (رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد المنزلي، كلية التربية للاقتصاد المنزلي والتربية بجدة، 2004م)، ص40-41.

النواة، بحيث تمتد لثلاثة أجيال بدءًا من الأجداد وحتى الأحفاد[1]. يعيشون جميعا في مسكن واحد أو منازل قريبة ملاصقة لمنزل الوالدين، يتولى الأب رئاسة هذه الأسرة، ويتصرف في جميع شؤونها العامة والخاصة، وتشكل هذه الأسرة وحدة اقتصادية، ويعيشون ظروف اقتصادية واجتماعية متشابهة[2].

يمكن القول إن هذا الشكل أكثر شيوعا في المجتمعات القديمة، ومازال موجوداً إلى وقتنا الحالي في بعض المجتمعات الريفية والزراعية، ولكن حدث فيها بعض التغيرات نتيجة للتغير الذي حدث في المجتمعات.

ب. الأسرة النووية:

يعَّرف وليام أوجبرن الأسرة النووية بأنها "رابطة اجتماعية قوامها زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال. أو زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها"[3]. ويطلق عليها "اسم الأسرة الزوجية أو الأسرة البسيطة، وهي أصغر وحدة قرابية في المجتمع، تتألف من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين، ويسكنون في مسكن واحد، وتقوم بين أفرادها التزامات متبادلة وقانونية واجتماعية"[4]. وهي ظاهرة بدأت تنتشر في المجتمعات النامية، ومنها المجتمع الليبي، حيث قبل أن يفكر الرجل في الزواج يجب أن يجد المسكن المناسب لتكوين أسرته[5]. ولقد ظهر هذا الشكل من الأسرة نتيجة التطور الذي حدث في المجتمع من التصنيع وغيرها، وأصبح الابن عندما يتزوج لا يعيش في مسكن واحد مع والديه، إضافة إلى أنه يستقل اقتصاديا عن والديه، وهذا الشكل منتشُرُ في كل المجتمعات الإنسانية.

---

(1) سميرة بنت سالم بن عياد الجهنى، مرجع سبق ذكره، ص34.

(2) الوحيشي احمد بيرى، مرجع سبق ذكره، ص56.

(3) أحمد سالم الأحمر، مرجع سبق ذكره، ص17.

(4) سامية حمريش، مرجع سبق ذكره، ص91.

(5) محجوب عطية الفائدي، علم الاجتماع الريفي. الطبعة الأولى، (ليبيا: منشورات جامعة درنة، 1999م)، ص122.

ج. الأسرة المتعددة أو المركبة:

ويقصد بها الأسرة التي يكون فيها للرجل زوجتان أو أكثر، وتسكنان في مسكن واحد[1]. فقد أباحت الشريعة الإسلامية تعدد الزوجات، لكن حرمت تعدد الأزواج لحماية الأسرة والأنساب، ويعدّ شكل الأسرة المتعددة من الأشكال المنتشرة في المجتمعات العربية والإسلامية[2]. وتعدّ ظاهرة تعدد الزوجات ظاهرة معروفة في مجتمعاتنا الإسلامية عامة والمجتمع الليبي على الخصوص، ولكن بدأت تتلاشى ظاهرة وجود الزوجات في مسكن واحد؛ فلكل زوجة منزل مستقل عن الآخر.

د. الأسرة المعدلة:

نتيجة لظهور نمط من الأسر النووية يتميز بعدم الاستقلال التام عن أسرة التوجيه استحدث مصطلح جديد وهو الأسرة المعدلة[3]. ويقصد به الأسرة التي تتمتع باستقلاليتها عن أسرة التوجيه إلا أنها في الوقت نفسه تحتفظ بعلاقات مع أسرة التوجيه حيث يتم تبادل الخدمات والحاجيات المادية والاجتماعية[4]. مثلا قد تحتاج الأسرة الحديثة نتيجة الظروف المادية إلى الإقامة لدى أسرة التوجيه مع الاستقلال المعيشي، وكذلك اهتمام أسرة التوجيه برعاية الأبناء في فترة عمل الزوجين، وبذلك يظهر شكل جديد أو معدل من الأسرة النووية والممتدة.

ويمكن القول إن الاتجاه في الوقت الحاضر نحو الأسرة النووية الصغيرة، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها التحضر، والتصنيع، والتغير الذي حدث في جميع المجتمعات، والأسرة على اختلاف أنواعها ممتدة كانت أو نووية تتأثر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية بالتغير

---

(1) المرجع السابق، ص 122.

(2) سميرة بنت سالم بن عياد الجهني، مرجع سبق ذكره، ص36.

(3) إلهام بنت فرج بن سعيد العويضي، مرجع سبق ذكره، ص40.

(4) الوحيشي احمد بيرى، مرجع سبق ذكره، ص66.

الذي يحدث في المجتمع، كما تؤثر البيئة التي توجد فيها الأسرة على شكلها من حيث كونها أسرة ريفية أو حضرية أو غيرها. وبما أن الأسرة الليبية جزء من المجتمع الليبي، فقد لحقها ما لحقه من تغيّر، فالمجتمع الليبي نموذجُ للمجتمع الإسلامي الشرقي النامي، ولكنه خلال العقود القليلة الماضية تعرض لتغييرات كثيرة وجذرية أثرت في الكثير من قطاعاته ونظمه وأنساقه الاجتماعية، وكان له تأثير واضح على الأسرة في جوانب عدة[1]. فالأسرة الصغيرة أو النووية كانت أكثر وجودًا في المدن فقط، ولكنها بدأت تنتشر حتى في المناطق الريفية، ونتيجة التغير بدأت تظهر أشكال جديدة من الأسر النووية، منها الأسرة التي تقوم على الشراكة بين الزوجين في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويمكن أن نطلق على هذا الشكل مصطلح الأسرة العاملة، والتي تعدّ محوراً أساسياً في هذا الدراسة، وسنتناولها بشيء من التفصيل في الفقرة التالية:

ثانياً: الأسرة العاملة:

في الماضي كان الرجل هو المسؤول عن إعالة الأسرة وحده، أما النساء فقد كانت مسؤوليتهن رعاية الأطفال والاهتمام بشؤون البيت، وفي بعض الأسر التي تعمل في الزراعة كان الزوجان يتقاسمان الأعمال الاقتصادية والمنزلية، وعندما أصبح الرجل هو الممول الاقتصادي الوحيد للأسرة، أصبحت المرأة هي التي تقوم بجميع الأعمال المنزلية[2]. ولكن نتيجة للتغير الذي شهده القرن الماضي في معظم معالم الحياة، حدثت تغيرات كبيرة، سواء في النواحي الأيديولوجية أو التكنولوجية، ولقد كان للأسرة نصيب من هذا التغير، أثر عليها، وبالتالي أثر على المرأة، فلم

(1) بهية القمودى البشتي، "بعض مظاهر التغير في بناء وظائف الأسرة الليبية من منظور تاريخي" المجلة الجامعية، العدد السادس عش، المجلد الأول – فبراير 2014م، ص120.

(2) أحمد محمد مبارك الكندري، مرجع سبق ذكره، ص93 .

تعد صورتها ترتبط في الأذهان كأم وزوجة وربة بيت فحسب، حيث تحصلت على فرصتها في التعليم، ما سهل لها فرصة الدخول لسوق العمل، ووجدت المرأة نفسها في معترك العمل لتشارك الرجل في أغلب المهن، وبذلك برزت ظاهرة جديدة، وهي خروج المرأة للعمل[1].

ونتيجة لهذا التغير الذي حدث للأسرة، ظهر شكل جديد من أشكال الأسرة، ألا وهو الأسرة العاملة التي يمكن تعريفها بأنها تلك الأسرة التي يعمل فيها الزوجان مقابل أجر مادي.

وتعدّ أسرة أولية متماسكة تعمل على تنمية التفاعل العميق بين الزوجين، وبينهما وبين الأبناء، وتقيم في منزل مستقل، وتقوم على الشراكة بين الزوجين، وتكون مصدراً للإشباع العاطفي والاجتماعي والاقتصادي والمعرفي لجميع أعضاء الأسرة"[2].

1. **الزوجة العاملة و صراع الأدوار:**

يعدّ العمل قيمة كبيرة في حياة الإنسان الاجتماعية والنفسية، فبدخول المرأة لميدان العمل خُلق إنسانُ جديدُ له مميزاته وخصائصه المختلفة عن خصائص المرأة القديمة التي كان محيطها الأسرة والمنزل والأهل والأقارب، كما أن خروجها زاد من أدوارها وحّدة أعبائها، فالزوجة العاملة تواجه ما يسميه البعض بصراع الأدوار، حيث إن الصراع يكون بين متطلبات البيت وتربية الأطفال، وبين العمل الخارجي الذي تؤديه[3].

فالمرأة العاملة هي التي تجمع بين العمل خارج المنزل ومسؤوليات الأسرة (أي أنها امرأة متعددة الأدوار) وهي تجمع بين دورين أساسين في الحياة؛ دور ربة البيت، ودور الموظفة. حيث يمكن تقسيم الأعمال التي تقوم بها المرأة العاملة إلى ما يلي:

---

(1) سمية بن عمارة، "صراع الأدوار لدى الأمهات العاملات وعلاقته بتوافقها الزواجي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 5، (قسم علم النفس المركز الجامعي غرادية، الجزائر، 2000م)، ص155.

(2) سميرة بنت سالم بن عياد الجهني، مرجع سبق ذكره، ص35.

(3) مليكة بن زيان ، مرجع سبق ذكره، ص42-44.

- **العمل داخل المنزل:** حيث إنه يعدّ العمل الأساسي للمرأة عندما تكون داخل أسرتها من حيث القيام بشؤون المنزل (تنظيف المسكن، غسل الملابس وكيها، تهيئة الطعام) إضافة إلى تربية الأبناء والعناية بالزوج، وكل ما يتعلق بشؤون الأسرة، هذا العمل تقوم به بدون مقابل مادي[1]. وتعدّ ظاهرة الخدم غير منتشرة بنسبة كبيرة في مجتمعنا الليبي لكي تساعد المرأة العاملة، ولكن تعدّ التكنولوجيا عاملاً مساعداً، فقد وفرت العديد من الأجهزة الكهربائية التي ساعدت المرأة العاملة على إنجاز بعض الأعمال المنزلية في وقت أقل.
- **العمل خارج المنزل:** يقصد به العمل الذي تقوم بها المرأة بعيداً عن المنزل، ويكون مقابل أجر مادي تتقاضاه المرأة نتيجة المجهود الذي تبذله في عملها خارج البيت[2].

ولأشك أن الدور الذي تقوم به المرأة العاملة المتزوجة، وتعدد مسؤولياتها لا يساعدها كثيرا على أن تتفرغ لشؤون بيتها وأولادها، هذا إضافة إلى الضغوط التي تقابلها داخل العمل كالعلاقة بالرؤساء والزملاء والمرؤوسين.

وهذه الضغوط يمكن أن تؤثر على حياتها الأسرية، فقد تفقد القدرة على التوفيق بين الدورين؛ ما يجعلها لا تستطيع تحقيق ما تسعى إليه من سعادة زوجية، فالمرأة العربية تجد نفسها تخوض صراعاً متعدد الجوانب داخل الأسرة، بحيث تسعى إلى إعادة توزيع الأدوار بعد مشاركتها في العمل، وتمسكها بالقيم الجديدة التي تعلي من شأنها، في حين يتمسك الرجل بالقيم الموروثة[3].

---

(1) أماني حمدي شحاته الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص55.

(2) المرجع السابق، ص 55.

(3) إيمان حامدية، وسليمة بوطوطن، "المرأة العاملة والعلاقات الأسرية"، الملتقي الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة الأسرية، (قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي ورقلة، 2013/10/09م)، ص12.

فقد بينت بعض الدراسات آثار تعدد الأدوار على المرأة العاملة، وقد قامت الباحثة (بيجي تويتس) "Peggy Tholts " بتحليل عام لعمل المنتجين لقطاعين كبيرين، حيث اشتمل كل منهما على نحو ألف رجل وامرأة، وكان السؤال الموجه إليهم عن مدى ما تعرضوا له خلال الأسبوع من أعراض القلق، تثبت أن الأم العاملة أكثر عرضة من الرجال للإصابة بالتوتر الناتج عن المسؤولية المزدوجة"[1].

أيضا وجدت دراسة أخرى "أن الأم العاملة تعاني من إرهاق جسدي ونفسي ناجم عن الجمع بين العمل داخل المنزل والعمل خارجه بالإضافة إلى أن لديها أطفالاً تخاف عليهم من فساد تربيتهم. وعليه تتعرض المرأة لضغط عندما لا يقّدر الزوج الدور العظيم الذي تقوم بها المرأة ويعاونها؛ بحكم أنه شريك الحياة، ومجبر على التوافق معها في جميع مواقف الحياة، فترى أنه تزداد نتيجة لذلك أنانية الرجل، وتغلب المصلحة الخاصة لديه، وأن هناك رجالاً يتذكرون حقوقهم وينسون ما عليهم من واجبات"[2]. وفي دراسة أخرى تبين أن ثمة 70% من السيدات العاملات يمضين إجازة نهاية الأسبوع في أعمال الغسيل والكي وتحضير الوجبات التقليدية للأسرة بينما 30% يمضينها في المطالعة ومشاهدة التلفزيون مع أفراد الأسرة[3]. كما أن المرأة الليبية مازالت مثقله بأدوارها القديمة، إضافة إلى أدوارها الجديدة المتمثلة في أعمالها خارج البيت في مؤسسات

(1) مليكة الحاج يوسف، "آثار عمل الأم على تربية أطفالها" (رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003م)، ص77.

(2) سمية بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص162.

(3) جهاد ذياب الناقولا، الآثار الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل: دراسة ميدانية لواقع مشكلات النساء المتزوجات العاملات في مدينة دمشق (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011م)، ص100.

المجتمع في أداء وظائفها، وأن قبول الرجال بالقيام ببعض الأدوار التقليدية للمرأة أمر صعب الوصول إليه في الثقافة السائدة في المجتمع الليبي في الوقت الحاضر[1].

وهكذا فبخروج المرأة للعمل وجدت نفسها بين قوى ثلاث، أولها الزوج الذي يتطلب منها تلبية حاجاته لكي تحقق بذلك الرضا الزواجي، وثانيها أبناؤُها الذين يحتاجون إلى تنشئة أسرية سليمة، وثالثها عملها الذي تحقق من خلاله ذاتها، فهي بذلك تحاول جاهدة التوفيق بينهم[2]. إن التوفيق بين أدوارها يعتمد على مجموعة متغيرات، منها ساعات العمل، ونوعية العمل، ومساعدة الزوج، وكذلك حجم أسرتها، إضافة إلى مساعدة أقاربها (أهل الزوج، وأهل الزوجة) ومدى قرب أو بعد مكان العمل، هذه العوامل كلها لها تأثير على مدى توفيق الزوجة العاملة بين أدوارها[3].

ترى سناء الخولي أن المرأة العاملة المتزوجة تواجه صعوبات كبيرة، في كيفية التوافق بين عملها، وواجباتها المنزلية، وفي هذه الحالة عليها:

أ. أن تجعل متطلبات العمل تتلاءم مع الظروف الأسرية التي تعيش فيها الزوجة العاملة، بحيث لا تؤثر متطلبات العمل على الحياة الاجتماعية وعلى المهام والمسؤولية الأسرية.

ب. أن تجعل الظروف الأسرية تتفق مع طبيعة العمل الذي تعمل فيه الزوجة العاملة، بحيث تجعل الظروف الأسرية المتمثلة في تربية الأبناء والاهتمام بالزوج والمنزل والزيارات الاجتماعية لا تؤثر على العمل الذي تقوم به[4].

وخلاصة القول إن الصراع الذي تعيش فيه الأم العاملة نتيجة لخروجها للعمل لدوافع متعددة؛ سواء أكانت نفسية أم اجتماعية أم اقتصادية... وغيرها من الدوافع، يحتاج إلى تقبل

---

(1) الوحيشي أحمد بيري، مرجع سبق ذكره، ص158-159.

(2) سمية بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص158.

(3) جهاد ذياب الناقولا، مرجع سبق ذكره، ص99.

(4) سناء الخولي، الزواج والحياة العائلية، مرجع سبق ذكره، ص98.

وتفهم الزوج لظروف عمل زوجته، إضافة إلى تقديم المساعدة لها في شؤون البيت وتربية الأبناء.

2. دوافع خروج المرأة للعمل:

إن ظاهرة خروج المرأة للعمل لم تظهر عشوائيا، بل كانت نتيجة عوامل عديدة دفعت المرأة إلى العمل، وقد تناولت العديد من الدراسات الدوافع وراء خروج المرأة للعمل، وقد ظهرت نتائج هذه الدراسات متعارضة، وبعضها يؤكد أهمية دافع على حساب الآخر، ومن تلك الدوافع الدافع الاقتصادي، والذاتي (النفسي) والاجتماعي، والسياسي، ولقد حاولتُ تناول بعض هذه الدوافع بشيء من الاختصار فيما يلي:

أ. الدافع الاقتصادي:

يعدّ الدافع الاقتصادي أحد الدوافع الأساسية لخروج المرأة للعمل، وذلك نتيجة مستلزمات الأسرة المتزايدة، إذ أن أعباء المعيشة وغلاءها من جهة، والتطلع إلى مستوى أفضل للحياة من جهة أخرى، هذه كلها عوامل دفعت المرأة إلى الخروج عن دورها التقليدي المتمثل في دور المنجبة والمربية والراعية لشؤون أسرتها[1]. كما ذكر (تيلور) أن دوافع العمل ترتبط بالمال، وذلك لأن الناس قد رسخ في اعتقادهم أن المدخل إلى السعادة هو المال[2].

ولقد توصلت العديد من الدراسات منها دراسة (هير) HAYER، ودراسة (ياروا) YARROW ودراسة تماضر زهري حسون، واستفتاء (بيدجون) Bidjon 1996، وتقرير (شنويتيك) إلى أن خروج أغلب النساء اللاتي يعملن يرجع إلى الدافع الاقتصادي خصوصاً ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، وذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي للأسرة، ومن أجل إعالة

(1) نادية فرحات، "عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، لعدد8، 2012، ص 127.

(2) مليكة بن زيان، مرجع سبق ذكره، ص49.

الأسرة، ومن أجل مساندة دخول أزواجهن[1]. وفي الوطن العربي أجري بحث لمعرفة دوافع خروج المرأة العربية للعمل، وأجري هذا البحث في كل من تونس والكويت والأردن، تبين من خلاله أن هناك علاقة بين عمل المرأة وثلاثة أسباب مادية، وهي الحاجة المادية، والحاجة في تحقيق الرفاهية، وتأمين المستقبل، في حين لم تظهر أية علاقة بين عمل المرأة ومجموعة الحاجات المعنوية، وهذا يعني أن المرأة العربية تقوم بدورها حسب الإطار التقليدي الذي حدده المجتمع لها[2]. هكذا فالظروف المعيشية التي تعيشها الأسرة الحديثة قد تكون دافعاً لخروج المرأة للعمل؛ وذلك من أجل مساعدة زوجها في تربية الأبناء، وفي تلبية رغبات أفراد أسرتها، فالعالم يمر اليوم بمرحلة اقتصادية صعبة جدا تحتاج المشاركة بين الزوجين، وخصوصاً في الأسر ذات الدخل المحدود.

ب. الدافع الذاتي:

هناك دوافع أخرى تدفع المرأة إلى الخروج للعمل، ومنها الدافع الذاتي الذي يتمثل في تحقيق ثقة المرأة بنفسها، وكذلك رغبة المرأة في الظهور، وتكوين صداقات اجتماعية، وتحقيق مكاسب شخصية. كما أن خروج المرأة من وضعها التقليدي الذي وضعها فيه المجتمع، الذي يعدّها ربة بيت، وأمًّا لأطفال، وهذا نتيجة للتنشئة الاجتماعية، وحتى تقضي على وقت الفراغ، وهذا كله يعدّ من الدوافع الذاتية لخروج المرأة للعمل[3]. ولعمل المرأة بُعدٌ ايجابُي، إذْ أنه يشعرها بالثقة بالنفس، والشعور بالأمان، وينعكس العمل على شخصيتها؛ ما يزيدها قوة في الرأي بالشكل الذي يخدم المصلحة العامة للعمل والأسرة[4]. ولقد أثبتت العديد من الدراسات أن المرأة تخرج

(1) مليكة الحاج يوسف، مرجع سبق ذكره، ص68-70.

(2) مليكة بن زيان، مرجع سبق ذكره، ص49.

(3) المرجع السابق ذكره، ص48.

(4) سميه بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص164.

للعمل من أجل تحقيق رغبتها الذاتية المتمثلة في الرغبة في الخروج للعمل والخروج عن إطارها التقليدي، نتيجة الشعور بالملل والضجر، والشعور بالرضا عند الخروج للعمل، أكثر من خروجها تحت ضغط الحاجة الاقتصادية[1]. كما توصلت دراسة أجريت في ليبيا أن (49%) من النساء العاملات يعملن لتحقيق دوافعهن، ولإشباع حاجتهن للاجتماع بالآخرين، إضافة إلى رغباتهن في تطوير أُفقهن ومداركهن، وهذه النتيجة جاءت متقاربة مع ما توصلت إليه دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية التي توصلت إلى أن العمل شيء مهم في حياة العاملات؛ وذلك لأنه يمنحهن قيمة، ويطور مهارتهن، إضافة إلى إشباع الحاجات الاجتماعية[2].

ج. الدافع التعليمي:

يعدّ التعليم أحد دوافع المرأة للخروج للعمل، فبعد أن أتيح لها فرصة للتعلم نتيجة للتغير الذي حدث في المجتمع، تمكنت المرأة من معرفة ما لها من حقوق، وما عليها من واجبات، وقد تحصلت على حريتها، ونتيجة لتعليمها فقد أصبحت تتطلع إلى دور فاعل في الأسرة وفي المجتمع من خلال العمل الذي تقوم به، وبذلك تخرج من دورها التقليدي الذي كانت تعيش فيه.

كما أن الأسرة قد اهتمت بالتعليم اهتماما كبيرا، وذلك لأن التعليم أصبح ضرورة من ضرورات الحياة التي لا مفر منها، وذلك لخروجها من بؤرة الأمية، فاندفعت المرأة إلى المشاركة في مختلف الميادين جنباً إلى جنب مع الرجل، وتقول الباحثة (سيمون بوفوار) Simone Beauvoir "إنه بالتعليم استطاعت المرأة أن تحقق النجاح في الالتحاق بالعمل خارج

(1) مليكة الحاج يوسف، مرجع سبق ذكره، ص70-72.

(2) تماضر زهرة حسون، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي. (الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993)، ص59.

البيت، حيث سمح لها أن تؤكد إنسانيتها وبحصولها على شهادات تعليمية فتحت لها أبواب المهن الأساسية"[1].

د. الدافع السياسي:

الدافع السياسي من الدوافع الأخرى لعمل المرأة، وهو لا يقل أهمية عن الدوافع السابقة، بحيث جاءت الدساتير والقوانين الدولية التي تنص على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وانعقدت مؤتمرات دولية تم فيها معالجة أوضاع المرأة في الأسرة والمجتمع، حيث يعدّ العمل للمرأة حقًّا سياسيًّا، تسعى من خلاله إلى الوصول للسلطة[2]. فالمرأة المتعلمة تسعى دائما لأن تؤدي دوراً فعالاً وإيجابياً ليس فقط في أسرتها، بل حتى في المجتمع الذي تعيش فيه، وبعد أن تتحصل على هذا الحق من خلال القوانين والدساتير السياسية يكون دافع آخر من أجل تحقيق هذا الطموح.

هـ. الدافع الاجتماعي:

إن الدافع الاجتماعي هو الآخر من الدوافع الأساسية التي جعلت المرأة تخرج إلى ميدان العمل الخارجي، فمنه يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وإبداء آرائها المختلفة، فقد توسعت مدركاتها الثقافية فأصبحت تسهم بوعي في الأمور المتعلقة بالأسرة، وتقوم بالتخطيط لميزانية الأسرة وتسهم في تحسين وضع الأسرة المعيشي، ومن ثم فرضت وجودها في المجتمع، ما يسمح لها أن يكون لديها سلطة في البيت، وذلك حتى تثبت دورها في الحياة الأسرية[3].

---

(1) مليكة الحاج يوسف، مرجع سبق ذكره، ص72-73.

(2) المرجع السابق، ص73.

(3) المرجع السابق، ص74.

ويرى جهاد ذياب الناقولا إن هناك مجموعة من الدوافع التي تدفع بالمرأة للخروج للعمل، ترتبط هذه الدوافع بمجموعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحيط بالمرأة، بالإضافة إلى طبيعة المجتمع الذي تعيش فيه من حيث الحقوق والجانب التشريعي المتعلق بعمل المرأة[1].

وهكذا يمكن القول إن دوافع عمل المرأة تختلف باختلاف المجتمع الذي تعيش فيه، فالمجتمع الليبي مثلاً تحكمه عادات وتقاليد قد تفرض على المرأة طريقة عمل معينة، إضافة إلى الظروف الأسرية التي تعيشها المرأة، فقد يكون للدافع الاقتصادي دوُرُ كبيرُ في خروج المرأة للعمل، وذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي، وتوفير فرص أكبر لتعليم الأبناء، إضافة إلى تحسين مركزها داخل الأسرة، أما المرأة التي تعيش في طبقة اجتماعية ميسورة، فالعمل عندها هو من أجل التثقيف وإنماء الخبرات والمهارات، ومن أجل المكانة الاجتماعية، وأن هذا العمل تسعى المرأة إلى تحقيق المكاسب منه سواء أكانت مادية أو ذاتية أو اجتماعية، فلابد أن يكون له آثار تنعكس على أسرتها وأبنائها وعلى زوجها، الأمر الذي قد يؤثر بدوره على التوافق الزواجي.

ثالثاً: أثر عمل المرأة على الأسرة:

إن التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي تعرض لها المجتمع كان لها انعكاس كبير على الأسرة بصفة عامة، فخروج المرأة إلى العمل أحدث تغيراً في محيط الأسرة. حيث إن الأم لم تعد تلك الزوجة الولّادة التي تسعى إلى الحصول على مكانة داخل أسرة زوجها بإنجاب عدد كبير من الأبناء خاصة الذكور منهم، بل أصبحت مكانتها الاجتماعية تحدد من خلال ممارسة العمل

(1) جهاد ذياب الناقولا، مرجع سبق ذكره، ص68.

خارج المنزل، فأصبح يأخذ معظم وقتها ولا يترك لها المجال للقيام بجميع الأعمال المعتادة القيام بها[1].

ومن الطبيعي أن لعمل المرأة مجموعة من الآثار الإيجابية أو السلبية على المحيط الذي تعيش فيه انطلاقاً من الأسرة ووصولاً إلى المجتمع، وتختلف تلك الآثار باختلاف المجتمع من حيث عاداته وتقاليده الخاصة به، وكذلك من حيث نظرته لمكانة المرأة ولعملها، إضافة إلى اختلاف القوانين، ولوائح العمل، ونوع العمل الذي تعمل به، حيث أنه يمكن القول إن عمل المرأة أثر على الأسرة من حيث: حجم الأسرة والعلاقات الاجتماعية، إضافة إلى الوضع المادي للأسرة.

من حيث حجم الأسرة يعد عمل المرأة عاملاً مساعداً على تحديد حجم الأسرة، حيث يعد من العوامل التي تؤثر على عمل المرأة، فلقد لجأت الكثير من النساء العاملات إلى تخفيض عدد المواليد لأنهم يشكلون عائقاً أمام تطورها، وقد بينت دراسة ميدانية أن كثرة عدد الأطفال احتل المرتبة الأولى من بين أسباب عدم عمل الزوجة، حيث سجلت 46% أي ما يقارب نصف عدد أفراد العينة[2]. وهكذا فقد أثبتت العديد من الدراسات تأثير عمل المرأة على حجم الأسرة، ومنها دارسة تعود للباحثة تماضر حسون تبين من خلالها أن أسرة المرأة العاملة تميل إلى صغر الحجم، وعند إجراء المتوسط الحسابي لعدد أطفال المرأة العاملة تبين أنها تبلغ 3 أطفال بشكل عام، وفي المقابل تبين أن الأسرة العربية يبلغ متوسط أطفالها 5 أطفال، وقد بينت نتائج البحث الميداني أن 47% ليس لديهن استعداد لإنجاب أكثر من ثلاثة أطفال، لأن التوفيق بين العمل وتربية الأطفال، وتدبير المنزل متعب للغاية في ظل الظروف الاجتماعية الحالية التي تعيش فيها

(1) نادية فرحات، مرجع سبق ذكره، ص131.

(2) المرجع السابق، ص131.

المرأة العاملة، وهذا يعني أن هناك أثر لعمل المرأة على تحديد حجم الأسرة[1]. فقد أجريت دراسات ومنها دراسة أجريت على 60 بلد نامٍ، بينت أن المرأة التي تعمل خارج البيت أكثر ميلاً لإنجاب عدد أقل من الأطفال من المرأة التي تعمل داخل البيت أو في الحقول والمزارع. من ناحية أخرى بينت دراسة أخرى تهدف إلى تجميع نتائج الدراسات الميدانية من كافة أنحاء العالم أن عمل المرأة يؤدي إلى انخفاض معدل الخصوبة، وبمتوسط حوالي 0.5 طفل فقط[2]. أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية فإن لعمل المرأة آثاراً عليها، إذ يحد من علاقاتها مع الأقرباء والأصدقاء والجيران نظراً لضيق وقتها، واستمرارها بتلبية احتياجات الأسرة المختلفة، فالمناسبات المتعارف عليها تتقلص، والزيارات تتغير عما كانت عليه، لأن معظم وقتها خارج البيت، وعندما تعود تكون مشغولة بعمل المنزل، ومن ثم لا تجد وقتاً للواجبات الاجتماعية. كما أن عمل المرأة يساعد على تحسين الوضع المادي لأسرتها، فعمل المرأة يجعلها قادرة على تحسين دخل الأسرة والإنفاق بطريقة رشيدة، ما يسهم في تحسين مستواها المعيشي ومستوى أسرتها. فقد بينت دراسة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية أن 74.5% من الأزواج السوريين يوافقون على عمل زوجاتهم بسبب رغباتهم في تحسين الوضع المعيشي للأسرة[3].

وتشير دراسة اجتماعية بعنوان "اشتغال المرأة وأثره في بناء الأسرة ووظائفها" إلى النتائج التالية:

- أن اشتغال المرأة لم يؤثر في رئاسة الرجل للأسرة، وأن المرأة تتولى رئاسة هذه الأسرة في حالة غياب الزوج فقط.

(1) جهاد ذياب الناقولا، مرجع سبق ذكره، ص94.

(2) نادية فرحات، مرجع سبق ذكره، ص132.

(3) جهاد ذياب الناقولا، مرجع سبق ذكره، ص 92 -101.

- وأن كفاءة الأسرة قد ازدادت في أدائها لوظيفة التنشئة الاجتماعية من ناحية ازدياد التعاون بين الزوجين، واضطرار الأبناء إلى الاعتماد على أنفسهم، غير أن تعرض الأطفال للإهمال أثناء غياب الأم في عملها يمثل ناحية عجز الأسرة عن أداء وظائفها[1].

رابعاً: أثر عمل المرأة على الأبناء:

تعدّ علاقة الأم بالأطفال من أقوى الروابط الأسرية، فالطفل بمجرد خروجه لهذا العالم يجد أمه التي تحمله وتسهر على راحته حتى يكبر، لكن بخروج الأم للعمل الخارجي، تغيرت وظائفها وظهرت مشكلة العناية بالأطفال، بحيث تتجه كثير من الأمهات العاملات إلى دور الحضانة لوضع أطفالهن بين أيدي المربيات طوال فترة العمل، لذلك أصبحت رعاية الأطفال وتربيتهم والعناية بهم أقل نجاحاً من الفترة السابقة التي تكون فيها الأم هي المسؤولة الوحيدة عن أطفالها[2]. وأن المشكلات التي تتعرض لها الأم العاملة وأطفالها تعتمد أساساً على نوعية المرأة ذاتها، ونوعية العلاقة التي تقيمها معهم، ونوعية الرعاية التي تقدمها لهم، ومدى استمتاعها بعملها[3].

تختلف الآراء بين من يرى في عمل المرأة جانباً إيجابياً على الأطفال والآخر الذي يرى العكس، حيث إن هناك من يقول إن عمل المرأة يعتبر عاملاً مساعداً على تنمية شخصية الأطفال، ويعودهم على الاعتماد على النفس، ففي دراسة (هوفمان وهاملين) تبين "أن العمل يسهم في ظهور قيم جديدة وخاصة تلك التي تتعلق بتنشئة الأطفال، حيث إحساس المرأة العاملة بالنضج والخبرة والوعي يجعلها تعكسه على تعاملها مع أبنائها، ما ينعكس على سلوكياتهم"[4].

---

(1) إيمان حامدية، سليمة بوطوطن، مرجع سبق ذكره ، ص7.

(2) مليكة الحاج يوسف، مرجع سبق ذكره، ص93.

(3) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية. مرجع سبق ذكره، ص99.

(4) نادية فرحات، مرجع سبق ذكره، ص129-130.

كما بينت دراسة (لويل وبورشينال) "أن البيوت التي تعمل فيها الأم تميل إلى تفضيل طرق نظامية حاسمة، وتشجع أطفالها على الاستقلال"[1]. ويرى البعض الآخر في عمل المرأة آثاراً سلبية على الأبناء، ومن هؤلاء الباحثة (باولا بيتس) التي هاجمت بقوه الأمهات العاملات، واتهمتهن بالأنانية عند ترك أطفالهن بعد الولادة، وتعتقد الباحثة أن الجمع بين الأمومة والعمل يجعلهن لا يتقنّ أيا منهما ولا يعطينه حقه. وفي دارسة أخرى أجريت في مصر تبين "أن غالبية الأمهات في الطبقتين المتوسطة 68% والدنيا 73% يعتقدن أن عمل المرأة يؤثر على الأطفال تأثيراً سلبيا، حيث ترى الأمهات عدم تمكنهن من القيام بالتزاماتهن نحو أطفالهن على الوجه الكامل، كما يجعل الأطفال عرضة للأخطار المادية والاجتماعية والنفسية لطول فترة غياب الأم عن البيت"[2]. وكذلك تختلف درجة حاجة الأبناء لأمهاتهم باختلاف أعمارهم، فمن الطبيعي أن الأطفال الرضع هم الأكثر حاجة لأمهاتهم كونهم يعتمدون في جميع احتياجاتهم على الأم، أما الأبناء الأكبر سنا فقد يسبب لهم عمل الأم معاناة بسب غيابها عن المنزل وعدم وجود الوقت الكافي لديها لتجلس معهم[3]. وفي هذا المجال قامت بثينة قنديل بدراسة للمقارنة بين أبناء الأمهات المشتغلات وغير المشتغلات من حيث بعض نواحي شخصيتهم، وقد توصلت إلى أن تكيف أبناء المشتغلات يقل كلما زاد غياب الأم اليومي عن خمس ساعات، كما تبين أن أبناء الأمهات المشتغلات أكثر طموحاً من أبناء الأمهات غير المشتغلات[4]. كما أن تربية الأطفال اليوم أصبحت لها متطلبات وأشكالُ أكثر تعقيداً من حيث ضرورة الثقافة والتعليم في العملية التربوية، وفي الرعاية الصحية، وذلك يتطلب أن تكون المرأة متعلمة، وكذلك تعمل لكي تساعد

(1) إيمان حامدية، سليمة بوطوطن، مرجع سبق ذكره، ص6.

(2) نادية فرحات، مرجع سبق ذكره، ص130.

(3) جهاد ذياب الناقولا، مرجع سبق ذكره، ص103.

(4) نادية فرحات، مرجع سبق ذكره، ص129.

الزوج على تحقيق متطلبات الأبناء، رغم أن عملها قد يكون له آثار سلبية على علاقتها مع أبنائها وزوجها.

خامساً: أثر عمل المرأة على التوافق الزواجي:

يقوم الاستقرار الأسري أساساً على استقرار العلاقة الزوجية ونجاحها وقلة الاضطراب، والتوتر الزواجي يجعل العلاقة الزوجية في منأى من التعرض للفشل الذي يهددها، وما ينتج عنه من طلاق، فعندما يكون الزوجان غير راضيين عن علاقتهما نتيجة فشلهما في مواجهة صعوبات الحياة التي تقابلهما وعدم مقدرتهما على التفاهم في الأمور الحياتية، فإنهما يكونان تعيسْيْنِ ما يسبب لهما اضطراباً نفسياً وإحساساً بفراغ الحياة، ولا يقتصر اضطراب العلاقة الزوجية على الأزواج بل يمتد للأبناء، فهو مرتبط بنسبة كبيرة بمشكلات عدم التكيف عند الأطفال[1]. وتؤكد العديد من الأبحاث أن نوعية العلاقات بين الزوجين تتأثر تأثُّرًا كبيراً عند خروج الزوجة للعمل، فهناك من يرى أن عمل المرأة يعدّ عاملاً مساعداً على التوافق الزواجي، منها الدراسة التي أجريت في جامعة كولومبيا عن مشكلات الأمهات العاملات، حيث تبين فيها أن ثلثي مجموعة الزوجات العاملات يشعرن بأن صحبتهن لأزواجهن تحسنت وسعدت نتيجة خروجهن للعمل[2]. ويرى البعض الآخر أن عمل المرأة يؤثر تأثيراً سلبياً على التوافق الزواجي (العلاقة الزوجية) ففي دراسة بعنوان "أثر عمل المرأة السعودية على التوافق في الحياة الزوجية"، أوضحت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن هناك أثراً لعمل المرأة على التوافق الزواجي،

---

(1) مسعودة بدوي، "أثر اضطراب العلاقة الزوجية على الصحة النفسية للأبناء"، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد21-22، (شتاء، ربيع، 2009م)، ص11.

(2) إيمان حامدية، سليمة بوطوطن، مرجع سبق ذكره، ص171.

حيث تبين أن الأسر الأكثر توافقا هي التي لم تتجاوز مدة عملها السنة"[1]. إضافة إلى أن دراسة أحمد يحيى عبد الحميد توصلت إلى أن مستوى التوافق الزواجي ينخفض نتيجة مجموعة من الضغوط الداخلية، التي تؤدي إلى تفكك الأسرة ومنها عمل الزوجة والصراعات الناتجة عن عملها. كما أن بعض الدراسات الأمريكية أشارت إلى أن المشاجرات مع الزوج تتضاعف عند المرأة العاملة بحوالي 13.6% وأرجعَتْ سبب ذلك إلى حالة المرأة الوجدانية والنفسية المتذبذبة جراء الجمع بين العمل والمنزل في آن واحد[2]. كما بينت دراسة (سيرز وجالمبوز) 1992 أن المرأة العاملة تمر بضغوط عمل أكبر، ولديها ضغوط نفسية أكبر وتكيف زواجي بصورة أقل، وأن ظروف العمل الجيدة مثل عدم وجود أعمال إضافية يمكن أن تنعكس بصورة ايجابية على العلاقات الأسرية[3]. وتؤدّي علاقة المرأة بزوجها دوراً كبيراً في التأثير على استقرار الأسرة، وعليه فإن معظم الزوجات العاملات يعاني من صعوبة تكيف الأزواج مع عملهن، وخصوصاً عندما يكون الوقت الذي تقضيه الزوجة في العمل طويلاً، ويزيد الأمر صعوبة عندما يكون لديها أطفال، وبذلك تواجه الزوجة العاملة مصاعب في محاولة التوفيق بين الأدوار المتعددة، ما قد يسبب خلافا مع الزوج بسبب تعارض عملها مع احتياجاته العاطفية وحياته الاجتماعية، ولا يستبعد ظهور خلافات حادة بين الزوجين من جراء ذلك[4]. ولذلك ترى "شكوة نوابي نزاد" أن دعم الزوج للمرأة هو مفتاح نجاحها في التوفيق بين أدوارها المختلفة في العمل خارج البيت وداخله. وهكذا فإن العلاقة بين الزوجين تعتمد على شخصية الزوجين، سواء في تحقيق التوافق الزواجي

(1) أمل بنت أحمد بن عبدالله باصويل، مرجع سبق ذكره، ص28.

(2) سمية بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص17.

(3) إيمان حامدية، سليمة بوطوطن، مرجع سبق ذكره، ص8.

(4) أماني بنت حمدي شحادة الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص67.

أو خلق عدم التوافق الزواجي، وذلك من خلال قدرتهما على التفاهم والتوافق مع متطلبات الحياة الزوجية[1].

يتبين من خلال ما تم تناوله أن تأثير عمل المرأة على التوافق الزواجي يعتمد على مجموعة من العوامل من أهمها: ثقافة الزوجين، ومدى تفاهمهما، وتقبل الزوج لعمل زوجته، ومقدار تقبله لمشاركة زوجته في الأعمال المنزلية وفي تربية الأبناء، إضافة إلى طبيعة العمل الذي تعمل فيه الزوجة، فمشاركة الزوجين في الأمور الحياتية هي السبيل الوحيد الذي تستطيع من خلاله الأسرة العاملة تخطي الصعوبات والعقبات التي تواجهها في الحياة.

سادساً: المصاعب التي تواجه الأسرة العاملة:

أصبح عمل المرأة في العالم المعاصر ضرورة اقتصادية وحتى اجتماعية وثقافية، وذلك نتيجة للتغير الذي حدث في جميع جوانب الحياة، وبذلك تغير دور المرأة عن الدور التقليدي الذي كانت تقوم به، ونتيجة لتعدد أدوارها كزوجة وأم وموظفة أصبح الأمر بحاجة إلى إعادة النظر في توزيع الأدوار في الأسرة، ما ينتج عنه تصارع الأدوار بين الزوجين نتيجة خروجهما للعمل، وتصارع الأدوار التي تقوم بها المرأة، وبذلك تواجههما المصاعب والمشكلات التي تتطلب منهما المشاركة والتعاون في الأمور الحياتية، وفيما يلي عرض لتلك الصعوبات التي تواجه الأسر العاملة:

أ. رعاية الطفل والعناية به:

إن ظاهرة خروج المرأة وخضوعها لمتطلبات العمل حالها حال الرجال في العمل، خلق مشكلة لها وهي تربية الأطفال التي كانت ملقاة على عاتقها (رعايتهم وتربيتهم والعناية بهم)،

---

(1) شكوة نوابي نزاد، علم النفس المرأة، الطبعة الأولى، ترجمة زهراء طيوري بكانه، (البنان: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، 2001م) نقل عن فطيمه نوغي، مرجع سبق ذكره، ص123 -144.

وبذلك أصبحت تواجه الزوجين مشكلة كبيرة في العناية بالأطفال في الوقت الذي يقضيانه في العمل، وخصوصا عندما تكون الزوجة بعيدة عن أقاربها أو أقارب زوجها الذين يمكنهم مساعدتها في الاعتناء بأطفالها، وعند عدم توفر دور حضانة أو رياض للأطفال قريبة من البيت أو مكان العمل. كما أن تربية الأطفال ورعايتهم أصبح لها متطلبات وأشكال أكثر تعقيداً من حيث ضرورة الثقافة والتعليم في العملية التربوية، وفي التغذية والرعاية الصحية وغيرها، إضافة إلى أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه مجتمعاتنا قد أسهمت في زيادة المتطلبات الاستهلاكية، وفي زيادة النفقات الضرورية المادية التي تواجه الأسرة. فقد أصبحت ظروف عمل الزوجين تحتم غيابهما لفترات طويلة خارج المنزل، ما ينعكس ذلك على الأبناء، فظروف عمل الأم وخروجها سعياً لمساعدة زوجها يؤدي إلى وجود الأولاد لفترة طويلة من النهار بعضهم مع بعض بعيدا عن رقابة الوالدين، ولاسيما الأم التي هي أساس الأسرة[1]. وتشير كثير من المجلات اليومية المتعلقة بالخدم والمشكلات الأسرية إلى النتائج السلبية التي توصلت إليها البحوث التي أجريت على آثار الخدم في تربية الأطفال، لذا يجب أن تكون الزوجات على استعداد للتضحية لصالح الأسرة[2].

ب. تحميل الشخص أكثر من طاقته:

إن بعض المشكلات تتعلق بعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات التي يقوم بها كلا الزوجين، ويرجع هذا إلى حداثة عمل المرأة في مجتمعاتنا، وعدم وجود تقاليد خاصة لتنظيم وتحديد مشاركة الزوجين في أمورهما الحياتية من حيث المشاركة في الأمور المالية، وشؤون المنزل، ورعاية الأطفال وغيرها، مما يتعلق بتفاصيل الحياة اليومية، ولاسيما أن مجتمعاتنا ترسخ القيم

(1) أماني حمدي شحاته الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص69-70.

(2) أحمد محمد مبارك الكندرى، مرجع سبق، ص97.

التقليدية التي تتمثل بأن الزوجة هي المسؤولة عن الأعمال المنزلية وعن تربية الأطفال، أما الرجل فهو المسؤول عن الأمور المالية، ومن ثم فإن هذا الوضع التقليدي يحمل الزوجة أكثر من طاقتها، حيث إنها تؤدي نفس الدور الذي يقوم به الرجل، وتتحمل مسؤولية الأعمال المنزلية. فإن أحد الزوجين أو كليهما يتحمل أكثر من طاقته عندما يكون لديهما التزامات ومسؤوليات تجاه البيت والعمل، فالمرأة العاملة تلتزم بالأعمال المنزلية، مثل التنظيف والتسوق والطبخ وتعليم الأطفال، ومتابعة كل نشاطاتهم وترتيب اللقاءات الاجتماعية والزيارات والإجازات...إلخ إلى جانب العمل، وإذا ما كرس كلا الزوجين قسطا كبيراً من وقتهما للعمل، فإن المهام المنزلية ستكون مصدر نزاع وخلاف بينهما. ورغم ذلك فهناك طرق كثيرة لمواجهة المشكلة، تتمثل في توفير الزوجين التكاليف لمن يعينهما في الأعمال المنزلية، أو أن يتقاسما الأعمال المنزلية، ورعاية شؤون الأسرة بالتساوي، بحيث لا يتحمل أحد الطرفين أكثر من طاقته[1].

وهكذا يمكن القول إنه عندما يكون العمل فوق طاقة الشخص، قد يؤدي إلى الإرهاق الجسدي والنفسي وما يترتب عليه من مشكلات تنعكس على الأسرة كلها.

ج. مسؤوليات المهنة:

إن الالتزامات التي يتطلبها العمل تخلق مشكلات إضافية للأسرة العاملة، وتتمثل تلك المشكلات في: عدم توفر الوقت اليومي الكافي لكي تجتمع الأسرة بشكل مستمر ودائم، وقد يتطلب العمل في بعض الوقت أعمالاً أضافية ما يسبب في إحداث انقطاع في برنامج الأسرة، وأعمال أضافية للزوج الذي يبقى في البيت، إضافة إلى تغير مكان العمل قد يخلق مشكلات أخرى للأسرة، ما قد يتطلب تغير مكان الإقامة، وما يترتب عليه من تغيرات في العلاقات

(1) المرجع السابق، ص96-97.

الاجتماعية، ويتطلب إيجاد عمل جديد للزوج الآخر، كما أن العمل يمكن أن يتطلب من الزوج السفر والتنقل لحضور اجتماعات أو مؤتمرات في مكان آخر[1]. إضافة إلى أن تشريعات وقوانين العمل من شأنها أن تؤثر في عمل الزوجين، مثل منح إجازة الأمومة والتقاعد، إضافة إلى توفر دور حضانة الأطفال، حيث إن بعض الأعمال لا توفر البيئة المناسبة للعمل[2]. كما أن نوعية العمل ومتطلباته الكثيرة من شأنها أن تسبب مشكلات بين الأزواج العاملين، إضافة إلى أن ساعات العمل الطويلة ترهق الزوجين فلا تجعلهما قادرين على تلبية احتياجات الأسرة ورغباتهما الخاصة. يتضح مما سبق أن الزوجين يواجهان مجموعة من الصعوبات سواء في العمل أو في البيت، حيث إن صعوبات العمل تتمثل في ساعات العمل ونوعه ومتطلباته. إضافة إلى المشكلات التي يتعرضون لها من خلال القيام بعمل المنزل، وتعليم الأبناء، والعناية بهم والزيارات العائلية، إضافة إلى أن البيئة التي يعيش فيها الزوجان لها أكبر الأثر في تخطي هذه الصعوبات، ويعتمد تخطي هذه المصاعب بالدرجة الأولى على مدى التفاهم والتعاون بين الزوجين، وتقدير أحدهما لظروف عمل الآخر، وتخلي الزوج عن قيمه التقليدية، والمشاركة في الأعمال المنزلية، وفي تربية الأبناء، إضافة إلى أن تقوم الزوجة بتفهم عمل الزوج ومشاركتها في النفقات المالية للوصول بالحياة الأسرية إلى مستوى التوافق المطلوب.

سابعاً: خلاصة الفصل:

إن الأسرة هي أول الأنظمة الاجتماعية التي بدأت مع سيدنا آدم عليه السلام، واستمرت ملايين السنين، ومازالت مستمرة إلى يومنا هذا، ولكن التغير السريع والهائل الذي شهدهُ العالم ككل أثر في جميع جوانب الأسرة من حيث خصائص وأشكال الأسرة، ونتيجة لهذا ظهرت ظاهرة

(1) المرجع السابق، ص96.

(2) أماني حمدي شحاته الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص71.

جديدة، ألا وهي خروج المرأة للعمل بعد حصولها على حقها في التعليم، ما فتح لها المجال للدخول إلى جميع ميادين العمل التي كانت حكراً على الرجل، وهذه الظاهرة أفرزت شكلاً جديداً من أشكال الأسرة، ألا وهي الأسرة العاملة التي تعدّ هي المحور الأساسي في هذا الفصل، وحيث يعدّ عمل الرجل شيئاً متعارفاً عليه منذ تكوين الأسرة، وأن الرجل يعدّ هو العائل الوحيد للأسرة، ولكن نتيجة لهذا التغير تزايدت متطلبات الأسرة وحاجاتها الاقتصادية، ما دفع المرأة إلى الخروج للعمل، إضافة إلى الدافع الاجتماعي لتحقيق المكانة الاجتماعية، ونتيجةً لخروج الزوجين للعمل خارج المنزل تعرضت الأسرة العاملة إلى بعض الصعوبات المتمثلة في تغير أدوار الزوجين، وتقسيم العمل داخل المنزل، والعناية بالأبناء أثناء العمل، إضافة للصعوبات التي تواجههما في العمل، والتي يمكن أن تؤثر على العلاقة الزوجية التي تعدّ أساس الأسرة.

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية

أولاً: نوع الدراسة ومنهجها.

ثانياً: إجراءات المعاينة.

ثالثاً: مجالات الدراسة.

رابعاً: أداة جمع البيانات.

خامساً: كيفية قياس المتغيرات.

سادساً: ثبات المقياس وصدقه.

سابعاً: الطرق الإحصائية المستخدمة.

تمهيد:

تناولت الدراسة في الفصول السابقة مدخلاً للإطار العام والإطار النظري، وفي هذا الفصل تتناول وصفاً مفصلاً للإجراءات التي تمت في الجانب الميداني من هذه الدراسة، وذلك من خلال تطبيق الخطوات العلمية المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة، واختبار الفروض، وعليه يتناول هذا الفصل العناصر التالية:

أولاً: نوع الدراسة ومنهجها:

يتوقف نوع الدراسة على العديد من الاعتبارات، منها الدراسات السابقة والبيانات المتوفرة حول موضوع البحث، والنوع الذي يناسب هذه الدراسة هو الدراسة الوصفية التحليلية، لأنها لا تهدف فقط إلى جمع المعلومات والحقائق حول الموضوع المدروس، بل تهتم بوصف الواقع كما هو، وبيان أهم خصائصه، واختبار الفروض، ومحاولة الوصول إلى النتائج، وتفسيرها، أما عن منهجها فيمكن دراسة الموضوع بأكثر من منهج، وفي كل الحالات تكون الدراسة صحيحة، والمنهج المتبع في هذه الدراسة المسح عن طريق العينة، وهو أكثر المناهج شيوعاً في العلوم الاجتماعية.

ثانياً: إجراءات المعاينة:

1. مجتمع الدراسة:

يعُرف المجتمع بأنه تجمع لأفراد وأشياء تشترك في خصائص معينة تهم الباحث، والمجتمع قد يكون عبارة عن أفراد أو جماعات أو وحدات إدارية أو منشآت اقتصادية أو مؤسسات تعليمية...الخ[1].

(1) عبدالله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته. الطبعة الثالثة، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2003م)، ص236.

وينحصر مجتمع هذه الدراسة في المتزوجين ذكورًا وإناثاً العاملين بقطاع التعليم في مدينتي توكرة والأبيار، وفي مراحل التعليم الابتدائي أو الإعدادي أو الثانوي، وقد بلغ عدد العاملين في قطاع التعليم بمدينة توكرة 789 منهم 518 متزوجاً، أما عدد العاملين في قطاع التعليم بمدينة الأبيار 1896 منهم 1255 متزوجاً. حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة 1773 من العاملين في التعليم موزعين حسب المدرسة كما يلي:

جدول رقم (1)

مجتمع الدراسة

أولاً: قطاع التعليم توكرة:

رقم	اسم المدرسة	عدد العاملين	عدد العاملين المتزوجين		
			ذكور	إناث	المجموع
1	17 فبراير	47	15	14	29
2	الشهيد عمر المختار	162	55	84	139
3	سليمان سعيد	109	60	49	109
4	خولة بنت الازور	140	20	70	90
5	الشهيد يوسف عبد السلام	75	12	22	34
6	امحمد الباعور	133	15	35	50
7	القدس	55	10	18	28
8	المجاهد سعيد الكوسة	68	18	21	39
	المجموع	**789**	**205**	**313**	**518**

المصدر: وزارة التربية والتعليم، المنطقة التعليمة توكرة، 2016 (بيانات غير منشورة).

ثانياً: قطاع التعليم الأبيار:

رقم	اسم المدرسة	عدد العاملين	عدد العاملين المتزوجين		
			ذكور	إناث	المجموع
1	محمد موسى (بعد الظهر)	122	13	83	96
2	توفيق العبار (صباحي)	92	9	58	67
3	الانتفاضة (صباحي)	80	19	25	44
4	خليفة صالح (صباحي)	71	16	33	49
5	عمر بن الخطاب (بعد الظهر)	70	8	35	43
6	ابن سيناء مشتركة	68	17	32	49
7	محمد موسى (صباحي)	74	8	24	32
8	غوط السلطان	54	28	22	50
9	عمر بن الخطاب (صباحي)	89	21	38	59
10	حسن قيلوان ثانوية	110	46	41	87
11	عقبة بن نافع	94	29	19	48
12	علي عيسى (صباحي)	93	16	42	58
13	الانتفاضة (بعد الظهر)	137	7	37	44
14	أبوبكر الصديق	180	20	106	126
15	عبد الفتاح فرحات	161	88	27	115
16	فاطمة الزهراء	52	6	19	25
17	كاف بوقرين	71	23	39	62
18	توفيق العبار (بعد الظهر)	30	3	20	23
19	علي عيسى (بعد الظهر)	141	12	100	112
20	محمد موسى (ثانوية)	60	2	20	22
21	الحرية	47	31	13	44
	المجموع	**1896**	**422**	**833**	**1255**

المصدر: وزارة التربية والتعليم، مكتب الخدمات التعليمية الأبيار، قسم المعلومات والتوثيق، 2016 (بيانات غير منشورة).

2. وحدة التحليل:

تتمثل وحدة التحليل في هذه الدراسة في الفرد ذكراً كان أم أنثى، المتزوج العامل بقطاع التعليم (الموظفون، المعلمون، الحراس، عمال نظافة)، إذاً وحدة التحليل هي الفرد المتزوج الذي يعمل في قطاع التعليم في مدينة توكرة ومدينة الأبيار، وفي مراحل تعليم الابتدائي أو الإعدادي أو الثانوي، وقت إجراء الدراسة.

3. نوع العينة:

تعَرف العينة بأنها جزء من مجتمع الدراسة، ويتم اختيارها بطريقة عشوائية، بحيث تمثل الخصائص العامة للمجتمع المدروس"[1]. وإن للعينات أنواعاً مختلفة حسب نوع الدراسة وطبيعتها، اعتمدت هذه الدراسة على العينة العشوائية الطبقية النسبية، باعتبارها العينة المناسبة لهذه الدراسة، حيث "يلجأ الباحث الاجتماعي إلى استخدام هذه الطريقة إذا أراد أن يختار عدداً من المفردات من كل شريحة بشكل يتناسب مع حجمها[2]. وبما أن مجتمع الدراسة ينقسم إلى العديد من الشرائح، حيث مجتمع الدراسة مقسم إلى قطاعين، وكل قطاع مقسم إلى شرائح من الذكور والإناث، والقطاعان هما قطاع التعليم بمدينة توكرة، وبلغ عدد العاملين به 789 منهم 518 متزوجاً، وبلغ عدد الذكور منهم 205، وعدد الإناث 313، أما قطاع التعليم بمدينة الأبيار فقد بلغ عدد العاملين به 1896 منهم 1255 متزوجاً، وبلغ عدد الذكور منهم 422، وعدد الإناث 833. لذلك فقطاع التعليم بمدينة توكرة يمثل 29% من مجتمع البحث، وقطاع التعليم بمدينة الأبيار يمثل 71%. كما أن الذكور يمثلون 35% من مجتمع البحث والإناث 65%.

(1) عبدالله عامر الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص236

(2) المرجع السابق، ص245.

وباستخدام جدول Krjeci and Morgan وقع حجم مجتمع الدراسة بين مجتمعين هما 1700 و1800، وبذلك يعدّ 1800 أقرب إلى مجتمع الدراسة الذي يتكون من 1773 شخصاً، وبالتالي وقع الاختيار على حجم العينة 317، وتم تحديد عدد المفردات التي يجب أن تؤخذ من كل قطاع وتحديد عدد أفراد العينة من كل مدرسة ومن ثم تحديد عدد الذكور ولإناث كما يأتي:

عدد المبحوثين من كل قطاع حيث تم استخدام العينة العشوائية الطبقية النسبية حسب المعادلة التالية:

أ. عدد المبحوثين من كل قطاع:

حجم العينة × عدد المتزوجين العاملين في قطاع التعليم (مدينة توكرة – مدينة الأبيار)

مجتمع الدراسة (مجموع المتزوجين العاملين في قطاع التعليم في المدينتين)

عدد أفراد العينة من قطاع التعليم بمدينة توكرة = $\frac{317 \times 518}{1773}$ = 93

عدد أفراد العينة من قطاع التعليم بمدينة الأبيار = $\frac{317 \times 1255}{1773}$ = 224

ب. وتم تحديد عدد أفراد العينة من كل مدرسة كما يلي:

عدد أفراد العينة من المدرسة =

عدد أفراد العينة من المدينة (توكرة / الأبيار) × العدد الكلي للعاملين المتزوجين في هذه المدرسة

مجموع العاملين المتزوجين في قطاع التعليم في المدينة (توكرة / الأبيار)

مثلا:~ عدد أفراد العينة من مدرسة 17 فبراير في توكرة = $\frac{93 \times 29}{518}$ = 5.2 = 5

أما عدد أفراد العينة من مدرسة محمد موسى في الأبيار = $\frac{224 \times 96}{1255}$ = 17.1 = 17

ج. ومن كل مدرسة تم تحديد عدد الذكور والإناث كما يلي:

عدد الذكور (أو الإناث) في العينة من المدرسة =

عدد أفراد العينة من المدرسة × عدد الذكور (أو الإناث) في المدرسة

مجموع العاملين المتزوجين في المدرسة

مثلا:~ عدد الذكور في العينة من مدرسة 17 فبراير في توكرة = $\frac{15 \times 5}{29}$ = 2.6 = 3

وعدد الإناث في العينة من مدرسة 17 فبراير في توكرة = $\frac{14 \times 5}{29}$ = 2.4 = 2

أما عدد الذكور في العينة من مدرسة محمد موسى في الأبيار = $\frac{13 \text{ X } 17}{96}$ = 2.3 = 2

وعدد الإناث في العينة من مدرسة محمد موسى في الأبيار = $\frac{83 \text{ X } 17}{96}$ = 14.7 = 15

وهكذا في بقية المدارس.

الجدول رقم (2)

عينة الدراسة

أولا: قطاع التعليم توكرة:

أسم المدرسة	عدد العاملين المتزوجين في قطاع التعليم			حجم العينة		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
17 فبراير	15	14	29	3	2	5
الشهيد عمر المختار	55	84	139	10	15	25
سليمان سعيد	60	49	109	11	9	20
خولة بنت الأزور	20	70	90	4	12	16
الشهيد يوسف عبد السلام	12	22	34	2	4	6
امحمد الباعور	15	35	50	3	6	9
القدس	10	18	28	2	3	5
المجاهد سعيد الكوسة	18	21	39	3	4	7
المجموع	**205**	**313**	**518**	**38**	**55**	**93**

ثانياً: قطاع التعليم الأبيار:

اسم المدرسة	عدد العاملين المتزوجين في قطاع التعليم			حجم العينة		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
محمد موسى (بعد الظهر)	13	83	96	2	15	17
توفيق العبار (صباحي)	9	58	67	2	10	12
الانتفاضة (صباحي)	19	25	44	3	5	8
خليفة صالح (صباحي)	16	33	49	3	6	9
عمر بن الخطاب (بعد الظهر)	8	35	43	2	6	8
ابن سيناء مشتركة	17	32	49	3	6	9
محمد موسى (صباحي)	8	24	32	2	4	6
غوط السلطان	28	22	50	5	4	9
عمر بن خطاب (صباحي)	21	38	59	4	6	10
حسن قيلوان (ثانوية)	46	41	87	8	7	15
عقبة بن نافع	29	19	48	6	4	10
علي عيسى (صباحي)	16	42	58	3	7	10
الانتفاضة (بعد الظهر)	7	37	44	1	7	8
أبوبكر الصديق	20	106	126	4	18	22
عبد الفتاح فرحات	88	27	115	15	5	20
فاطمة الزهراء	6	19	25	1	3	4
كاف بوقرين	23	39	62	4	7	11
توفيق العبار (بعد الظهر)	3	20	23	1	3	4
علي عيسى (بعد الظهر)	12	100	112	2	18	20
محمد موسى (ثانوية)	2	20	22	1	3	4
الحرية	31	13	44	6	2	8
المجموع	**422**	**833**	**1255**	**78**	**146**	**224**

ثالثاً: مجالات الدراسة:

أ. **المجال المكاني:** يتمثل المجال المكاني في هذه الدراسة في قطاع التعليم ضمن الحدود الإدارية لمدينتي توكرة والأبيار.

ب. **المجال البشري:** يتمثل في الأزواج العاملين في قطاع التعليم بمدينتي توكرة والأبيار.

ج. **المجـال الزمـاني:** يتمثل فـي المرحلـة التـي أجريـت فيهـا الدراسـة الميدانيـة، الواقعـة بـين 2016.11.6 إلى 2016.12.8.

رابعاً: أداة جمع البيانات:

أداة جمـع البيانـات فـي هـذه الدراسـة هـي اسـتمارة المقابلـة، وذلـك حتـى تتـوفر الشـروط المطلوب توفره في عينة الدراسة (أن يكون شريك الزوج أو الزوجة يعمل، ويكون لديهم أبناء)، وقد بنيت الاستمارة وفقاً لأهداف وفروض الدراسة، ووفقاً لما تشتمل عليه الدراسة من تعريفات إجرائيـة لمتغيراتهـا، وصـممت بالاعتمـاد علـى الأدب النظـري والدراسـات السـابقة، وكانـت أسـئلة الاستمارة مقسمة على النحو التالي:

1. أسئلة أولية عن المبحوث والشريك تكونت من [17] سؤالاً، منها [3] أسئلة مغلقة، وتشمل (النوع، والمستوى التعليمي للمبحوث، والمستوى التعليمي للشريك)، وأسئلة مفتوحة، وشملت (العمر بالسنوات، العمر عند الزواج، عدد أفراد الأسرة، عدد الأبناء، نوع العمل، عدد سنوات الخبرة، عمر الشريك بالسنوات، عدد سنوات الزواج، عدد الأطفال، نوع العمل، نوع عمل الشريك، مكان العمل، ساعات العمل اليومي، الدخل الشهري، مكان السَّكن).
2. ومقياس التوافق الزواجي تم إعداده بعد الاطلاع على عدد من المقاييس، منها مقياس راويـة دسـوقي (1986)، ومقيـاس فـرج عبـدالله (1999) تعريـب الأنصـاري (1997)، ومقياس منيرة الشمسان (2004)، ومقياس سمية محمد جمعة أبو موسي (2008)، ومقياس سهير حسين سليم جودة (2009)، ويحتوي على 60 فقرة، وينقسم إلى خمسة أبعاد، وهي (المحبـة والمـودة والثقـة المتبادلـة، الرضـا والسـعادة الزوجيـة، الاتفـاق فـي الأمـور الماليـة، التشابه في العادات، المشاركة في الأعمال المنزلية).

وتم اختبار هذه الاستمارة من خلال عرضها على بعض المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في قسم علم الاجتماع (انظر الملحق رقم 1) وبناء على ملاحظاتهم تم تعديل الاستمارة، حيث كان المقياس يحتوي على 125 فقرة تم تقليصها إلى 60 فقرة، لأن طول الاستمارة يمكن أن يرهق المبحوث في الإجابة، ويشعره بالملل.

كما نصح المحكمون أيضا بحذف الفقرة التي تتحدث عن أفكار متشابهة، أو تعطي المعنى نفسه لفقرة سابقة، كما نصح المحكمون بتغيير عبارة شريكي، واتباع نفس النسق، وهو شريك حياتي.

الصورة النهائية للمقياس حسب الاتجاه وتوزيع الفقرات:

الجدول رقم (3)

أبعاد المقياس وتوزيع الفقرات

الأبعاد	الاتجاه	توزيع الفقرات	العدد
المحبة والمودة والثقة المتبادلة	الإيجابي	1- 2-4-6- 8	13
	السلبي	13-12-11-10-9-7-5-3	
الرضا والسعادة الزوجية	الإيجابي	27-26-24-22-21-18-16-15	14
	السلبي	25-23-20-19-17-14	
الاتفاق في الأمور المالية	الإيجابي	39-37-34-31-30	12
	السلبي	38-36-35-33-32-29-28	
التشابه في العادات	الإيجابي	48-46-45-44-43-40	11
	السلبي	50-49-47-42-41	
المشاركة في الأعمال المنزلية	الإيجابي	60-59-57-56-55-54-53	10
	السلبي	58-52-51	

خامساً: كيفية قياس متغيرات الدراسة:

تم تحديد طريقة قياس متغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة) ويتم قياسها من خلال التالي:

1. **نوع العمل:** يقصد به عمل المبحوث أثناء جمع البيانات، وتم طرح سؤال للمبحوث عن نوع العمل في الاستمارة، تم وضعها في أربع فئات هي: (مدرس ابتدائي – مدرس إعدادي – مدرس ثانوي – أعمال أخرى).
2. **نوع عمل الشريك:** ويقصد به عمل شريك المبحوث في أثناء جمع البيانات، تم قياس هذا المتغير من خلال وضع سؤال للمبحوث عن نوع عمل الشريك (الزوج، الزوجة) كخطوة أولى، ثُمَّ قمنا بوضعها في خمس فئات هي: (موظف – معلم – شرطي – أعمال حرة – أعمال أخرى).
3. **ساعات العمل اليومي:** يقصد بها عدد ساعات العمل التي يقضيها المبحوث في العمل يومياً، تم قياس هذا المتغير من خلال وضع سؤال على عدد ساعات العمل اليومي في الاستمارة، ثُمَّ قمنا في الخطوة الثانية بحصر ساعات العمل في ثلاث فئات، وذلك باستخدام الربيعات، وهذه الفئات هي: (فترة قصيرة من 1 إلى 3 ساعات)، (فترة متوسطة من 4 إلى 6 ساعات)، (فترة طويلة من 7 إلى 10 ساعات).
4. **سنوات الخبرة في العمل:** يقصد بها تراكم سنوات العمل في مجال معين، ولقد وضع سؤال على عدد سنوات الخبرة في هذا العمل في الاستمارة، ثُمَّ قمنا في الخطوة الثانية بحصر عدد سنوات الخبرة في العمل في ثلاث فئات، وذلك باستخدام المدى، وهذه الفئات هي: (خبرة قصيرة من 1 إلى 13 سنة)، (خبرة متوسطة من 14 إلى 26 سنة)، (خبرة طويلة من 27 إلى 40 سنة).

5. **عدد الأبناء:** يقصد به عدد أبناء المبحوثين سواء من الذكور أو الإناث. تم قياس المتغير من خلال وضع سؤال للمبحوث عن عدد الأبناء كخطوة أولى، ومن ثم تم حصر عدد الأبناء في ثلاث فئات، وذلك باستخدام الربيعات، وهذه الفئات هي: (عدد صغير من 1 إلى 3 أبناء)، (عدد متوسط من 4 إلى 5 أبناء)، (عدد كبير من 6 إلى 10 أبناء).
6. **المستوى التعليمي:** تم قياس هذا المتغير بطرح سؤال على المبحوث عن مستواه التعليمي، وكان في الاستمارة أربعة خيارات هي: (التعليم الأساسي فما دون – التعليم المتوسط – التعليم الجامعي – التعليم العالي)، ونظرا لأن فئة التعليم الأساسي فما دون كانت تتكون من 5 أشخاص، فقد تم دمجها مع فئة التعليم المتوسط لتصبح (متوسط فما دون – تعليم جامعي – تعليم عالٍ)، وذلك لكي تتجنب الدراسة وجود خلايا فارغة في أثناء اختبار الفروض.
7. **عدد سنوات الزواج:** يقصد به طول فترة الزواج مَقِيسَة بعدد السنوات، وتم قياس هذا المتغير من خلال وضع سؤال للمبحوث عن عدد سنوات الزواج كخطوة أولى، ثُمَّ قمنا بحصر عدد سنوات الزواج في ثلاث فئات، وذلك باستخدام الربيعات، وهذه الفئات هي: (مدة قصيرة من 1 إلى 7 سنوات)، (مدة متوسطة من 8 إلى 18سنة)، (مدة طويلة من 19 إلى 50 سنة).
8. **الدخل الشهري:** تم قياس هذا المتغير في خطوتين: الأولى وضع سؤال عن الدخل الشهري للمبحوث، ومن ثم قمنا في الخطوة الثانية بحصر الدخل في ثلاث فئات، وذلك باستخدام الربيعات، وهذه الفئات هي: (دخل منخفض من 400 إلى 640 دينار)، (دخل متوسط من 641 إلى 800 دينار)، (دخل مرتفع من 801 إلى 1300 دينار).

9. **التوافق الزواجي:** وتم قياس هذا المتغير من خلال العديد من الخطوات، أولاً: من خلال طرح سؤال على المبحوثين في مقياس يتكون من 60 فقرة، وقد تم ترميز هذه الفقرات كما يلي:

الفقرات الموجبة: أوافق (3) درجات – أوافق إلى حد ما (2) درجتان – لا أوافق (1) درجة واحدة.

أما الفقرات السالبة: أوافق (1) درجة واحدة – أوافق إلى حد ما (2) درجتان – لا أوافق (3) درجات.

وحيث إن المقياس يتكون من 60 فقرة، فإن الحد الأدنى النظري من الدرجات لأي مبحوث هو 60 × 1 = 60 درجة. أما الحد الأعلى النظري فهو 60 × 3 = 180 درجة.

وبعد حساب درجات المبحوثين الفعلية على المقياس تبين أن الحد الأدنى الفعلي هو 97، أما الحد الأعلى الفعلي فهو 178، وبذلك تراوح المقياس من 97 إلى 178 درجة، وتم اختصار درجات المبحوثين إلى ثلاث فقرات باستخدام المدى، وهي توافق ضعيف: وتشمل المبحوثين الذين تحصلوا على درجات في المقياس تتراوح من 97 إلى 123، وتوافق متوسط، وتشمل المبحوثين الذين تحصلوا على درجات تتراوح من 124 إلى 150، وتوافق قوي من 151 إلى 178.

سادساً: ثبات المقياس وصدقه:

1. ثبات المقياس:

وتعرف بأنها "تلك العملية التي من خلالها يمكن معرفة فيما إذا كانت الاختلافات في درجات الأداة القياسية اختلافات حقيقة في الخصائص بين الأفراد والجماعات أو الموقف، أم أنها

مجرد أخطاء ثابتة أو عشوائية"[1]، فإذا كانت أداة القياس ثابتة فهذا يعني أنها ستعطي نتائج متقاربة كلما طبقت تحت نفس الظروف. لقد تم حساب ثبات المقياس من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ، ويبين هذا المعامل مدى اتساق في الاستجابات لكل بنود الاختبار، ولقد بلغت قيمته 0.89، وهي درجة يمكن الاعتماد عليها لقياس ثبات المقاييس في العلوم الاجتماعية، كما تم حساب ألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد المقياس، وكانت النتيجة كما يوضح في الجدول (4).

الجدول رقم (4)

يوضح معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد مقياس التوافق الزواجي

البعد	ألفا كرونباخ
المحبة والمودة والثقة المتبادلة	(0.663)
الرضا والسعادة الزوجية	(0.709)
الاتفاق في الأمور المالية	(0.593)
التشابه في العادات	(0.715)
المشاركة في الأعمال المنزلية	(0.733)
المقياس ككل	(0.891)

2. صدق المقياس:

لقد تم في الفقرات السابقة (أداة جمع البيانات) التحدث عن كيفية إثبات الصدق الظاهر للمقياس، أما عن الصدق الذاتي، فقد تم حسابه من خلال الجذر التربيعي لثبات المقياس، وقد بلغت قيمته 0.94، وهذه الدرجات تمكننا من القول بأن مقياس الدراسة يتصف بالصدق والثبات.

(1) عبدالله عامر الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص185.

سابعاً: الطرق الإحصائية المستخدمة:

بعد إعداد البيانات لمرحلة التحليل تمت معاملتها إحصائياً كالتالي: فيما يتعلق باختبارات ثبات وصدق المقياس تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، أما في مرحلة التحليل الوصفي تم عرض بيانات الدراسة المتعلقة بخصائص مجتمع البحث في جداول بسيطة لعرض متغيرات الدارسة كل واحد على حدة، من خلال التكرارات والنسب المئوية، كما تم استخدام مقاييس النزعة المركزية مثل الربيعات والوسيط، ومقياس التشتت مثل المدى والانحراف المعياري والتباين، كما تم استخدام الأشكال البيانية كأسلوب لعرض البيانات بيانياً.

أما الجزء الثاني من التحليل، فيتعلق باختبار فرضيات الدراسة والعلاقة بين المتغيرات، واستخدام بعض الإحصاءات المناسبة، مثل مربع كاي لمعرفة دلالة العلاقة بين المتغيرات، والجاما، ومعامل التوافق لمعرفة قوة العلاقة، وقد اعتمدت الدراسة في الحصول على هذه الإحصاءات باستخدام المنظومة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

الفصل الخامس

التحليل الوصفي للبيانات

أولاً: الخصائص العامة لعينة الدراسة.

ثانياً: تحليل فقرة مقياس التوافق الزواجي.

تمهيد:

تناول الفصل السابق الإجراءات المنهجية التي اتبعتها ابتداء من اختيار العينة إلى جمع البيانات من الميدان، وقد تم مراجعة الاستمارات أولاً بأول، ثُمَّ إدخال البيانات إلى جهاز الحاسب الآلي بواسطة برنامج معالجة البيانات الإحصائية (SPSS) وإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وعليه يتناول هذا الفصل العناصر التالية:

أولاً: الخصائص العامة لعينة الدراسة:

الجدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية%
الإناث	201	63.4%
الذكور	116	%36.6
المجموع	**317**	**%100.0**

يتضح من الجدول رقم (5) أن نسبة الإناث في العينة أعلى من نسبة الذكور، حيث بلغت نسبة الإناث في العينة (63.4%)، بينما بلغت نسبة الذكور في العينة (36.6%)، وهذا الفارق بين النسبتين يرجع إلى الفارق بين عدد الذكور وعدد الإناث في مجتمع البحث، بالإضافة إلى أن المجتمع الليبي الذي يعدّ التعليم المهنة المناسبة للمرأة.

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر المبحوث

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
صغار السن (من 22 إلى 33)	81	%25.6
متوسطو السن (من 34 إلى 46)	158	%49.8
كبار السن (من 47 إلى 66)	78	%24.6
المجموع	**317**	**%100.0**

من خلال الجدول رقم (6) يتضح أن فئة صغار السن الذين تراوحت أعمارهم بين (22–33) سنة كانت نسبتهم 25.6%، أما متوسطو السن الذين تراوحت أعمارهم بين (34– 46) سنة فكانت نسبتهم 49.8%، أما كبار السن الذين تراوحت أعمارهم بين (47–66) سنة فبلغت نسبتهم 24.6%، عليه فإن الفئة العمرية التي مثلت النسبة الأكبر من أفراد العينة هي متوسطو السن، وقد بلغ المتوسط الحسابي لأعمار المبحوثين 40.20 عاما، أما الانحراف المعياري فبلغ 8.432.

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر المبحوث عند الزواج

عمر المبحوث عند الزواج	التكرار	النسبة المئوية%
صغار السن عند الزواج (من17 إلى 24)	94	%29.7
متوسطو السن عند الزواج (من 25 إلى 30)	157	%49.5
كبار السن عند الزواج (من 31 إلى 45)	66	%20.8
المجموع	**317**	**%100.0**

ويتضح من الجدول رقم (7) أن صغار السن الذين كانت أعمارهم تقع بين (17–24) سنة كانت نسبتهم 29.7%، وأن ما يقرب من نصف أفراد العينة يقع في فئة متوسطي السن عند الزواج الذين تتراوح أعمارهم بين (25–30) سنة، والتي بلغت نسبتهم 49.5%، أما كبار السن عند الزواج الذين تتراوح أعمارهم بين (31–45) سنة، فقد بلغت نسبتهم 20.8%، وبذلك يتضح ارتفاع سن الزواج عند أفراد العينة وذلك نتيجة مستواهم التعليمي، وما تتطلبه المراحل التعليمه من وقت حتى يتم استكمالا الدراسة، وبلغ المتوسط الحسابي لأعمار المبحوثين عند الزواج 27.29، أما الانحراف المعياري فقد كانت قيمته 5.212.

جدول رقم (8)

توزيع عينة الدراسة حسب هل زواجك الحالي هو زواجك الأول

هل زواجك الحالي هو زواجك الأول	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	306	%96.5
لا	11	%3.5
المجموع	**317**	**%100.0**

تبين من خلال الجدول رقم (8) إن 96.5% من أفراد العينة يعدّ زواجهم الحالي هو الأول، بينما كانت نسبة الذين أجابوا بلا 3.5%، وهذا يعني أن الزواج الأول مستمر للأغلبية العظمى من أفراد العينة، وأن نسبة بسيطة 3.5% من المبحوثين اضطروا للزواج مرة أخرى، وهو ما يدل على أن الطلاق محدود في مدينتي توكرة والأبيار والزواج الثاني قد يكون بسبب الترمّل أو عدم الإنجاب .

جدول رقم (9)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر شريك الحياة

عمر الشريك	التكرار	النسبة المئوية %
صغار السن (من 20 إلى34)	85	%27
متوسطو السن (من 35 إلى47)	153	%48
كبار السن (من 48 إلى67)	79	%25
المجموع	**317**	**%100.0**

الجدول رقم (9) يوضح نسبة أعمار شركاء حياة المبحوثين، حيث بلغت نسبة صغار السن الذين تراوحت أعمارهم ما بين (20–34) سنة 26.8%، بينما متوسطو السن الذين تراوحت أعمارهم ما بين (35–47) سنة، كانت نسبتهم 48.3%، وهي تمثل أعلى نسبة من أفراد العينة، بينما بلغت نسبة كبار السن الذين تراوحت أعمارهم ما بين (48–67) سنه

24.9%، وهي تمثل أقل نسبة من أفراد العينة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لأعمار شركاء المبحوثين 40 سنة، بانحراف معياري بلغ 9.063.

جدول رقم (10)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الزواج

عدد سنوات الزواج	التكرار	النسبة المئوية %
مدة قصيرة (من 1 إلى7)	83	%26.2
مدة متوسطة (من 8 إلى 18)	155	%48.9
مدة طويلة (من 19 إلى 50)	79	%24.9
المجموع	**317**	**%100.0**

يلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن الذين مدة زواجهم قصيرة تراوحت بين (1-7) سنوات كانت نسبتهم 26.2%، وأن الذين مدة زواجهم متوسطة تراوحت بين (8-18) سنة كانت نسبتهم 48.9%، ويليها الذين مدة زواجهم طويلة، التي تراوحت بين (19-50) سنة كانت نسبتهم 24.9%، وهي أقل نسبة تمثل أفراد العينة، وبلغ المتوسط الحسابي لعدد سنوات الزواج 13.45، وانحراف معياري 8.156.

جدول رقم (11)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية%
أسرة صغيره (من 3 إلى 5)	115	%36.3
أسرة متوسطة (من 6 إلى 7)	128	%40.4
أسرة كبيرة (من 8 إلى 19)	74	%23.3
المجموع	**317**	**%100.0**

يتضح من الجدول رقم (11) أن الأسرة الصغيرة التي تراوح حجمها ما بين (3-5) أفراد كانت نسبتهم 36.3%، أما الأسرة المتوسطة التي تراوحت ما بين (6-7) أفراد، فقد مثلت أعلى

نسبة في عينة الدراسة، فبلغت 40.4%، بينما أقل نسبة كانت للأسرة الكبيرة التي تراوحت ما بين (8–19) فرداً، حيث بلغت نسبتهاً 23.3%، وقد بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 6.21 وهو يقترب من المتوسط العام للأسرة الليبية، والانحراف المعياري 2.079.

الجدول رقم (12)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الأبناء

عدد الأبناء	التكرار	النسبة المئوية%
عدد صغير (من 1 إلى 3)	126	%39.7
عدد متوسط (من 4 إلى 5)	129	%40.7
عدد كبير (من 6 إلى 10)	62	%19.6
المجموع	**317**	**%100.0**

يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن المبحوثين الذين عدد أبنائهم صغير وتراوح بين (1–3) أبناء كانت نسبتهم 39.7%، أما المبحوثون الذين عدد أبنائهم متوسط وتراوح ما بين (4–5) أبناء فبلغت نسبتهم 40.7%، أما المبحوثون الذين لديهم عدد كبير من الأبناء، وتراوح بين (6–10) أبناء نجد نسبتهم هي أقل نسبة فكانت 19.6%. وهذا يدل على أن الأسرة التي يعمل فيها الزوجان لا تفضل إنجاب عدد كبير من الأبناء، فنجد متوسط عدد الأبناء قد بلغ 3.92، والانحراف المعياري 1.806.

الجدول رقم (13)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع العمل

نوع العمل	التكرار	النسبة المئوية%
مدرس ابتدائي	100	% 31.6
مدرس إعدادي	92	%29.0
مدرس ثانوي	74	%23.3
أعمال أخرى	51	% 16.1
المجموع	**317**	**%100.0**

يتضح من الجدول رقم (13) أن المبحوثين الذين يعملون كمدرس ابتدائي كانت نسبتهم 31.6%، وتليها نسب الذين يعملون كمدرسين للمرحلة الإعدادية، وكانت نسبتهم 29.0%، بينما بلغت نسبة مدرسي الثانوي 23.3%، أما الذين يعملون أعمالاً أخرى، والمتمثلة في (مدير المدرسة – ونائب المدير – أخصائي – إداري – مشرف – عمال النظافة) فنظراً لأن هذه الفئات كانت تتكون من أعداد صغيرة، فقد تم دمجها مع بعضها وبلغت نسبتهم 16.1%.

الجدول رقم (14)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة في العمل	التكرار	النسبة المئوية %
خبرة قصيرة (من1 إلى 13)	150	%47.3
خبرة متوسطة (من 14 إلى 26)	118	%37.2
خبرة طويلة (من 27 إلى40)	49	%15.5
المجموع	**317**	**%100.0**

يلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن 47.3% من المبحوثين كانت خبرتهم في هذا العمل قصيرة والتي تراوحت ما بين (1–13) سنه، و 37.2% من المبحوثين كانوا ذوي خبرة متوسطة وتراوحت خبرتهم ما بين (14–26) سنه، أما الذين خبرتهم

طويلة تراوحت ما بين (27–40) سنه فكانت نسبتهم 15.5%، ونجد أن متوسط سنوات الخبرة للمبحوثين كانت 14.87 سنة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ 9.664.

الجدول رقم (15)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع عمل شريك الحياة

نوع عمل الشريك	التكرار	النسبة المئوية %
موظف	98	%30.9
معلم	106	%33.4
شرطي	52	%16.4
أعمال حرة	38	%12.0
أعمال أخرى	23	%7.3
المجموع	**317**	**%100.0**

يتضح من الجدول رقم (15) أن هناك تنوعاً في نوع عمل الشريك، حيث نجد نسبة الموظفين كانت 30.9%، بينما فئة المعلمين أعلى نسبة، مما يدل على أن هناك تشابهاً بين بعض المبحوثين وشريك حياتهم في نوع العمل، وقد كانت نسبتهم 33.4%، وتليها فئة الذين يعملون في الشرطة، والذين بلغت نسبتهم 16.4%، أما الذين يعملون أعمالاً حرة، فقد كانت نسبتهم 12.0%، بينما نسبة الذين يعملون أعمالاً أخرى، تشمل (المهندس– الممرضة – عضو هيئة تدريس في جامعة – إدارة أعمال– محامية – مفتش تربوي– طبيبة) فقد بلغت 7.3%.

الجدول رقم (16)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان العمل

مكان العمل	التكرار	النسبة المئوية %
توكرة	93	%29.3
الأبيار	224	%70.7
المجموع	**317**	**%100.0**

يلاحظ من الجدول رقم (16) أن نسبة الذين يعملون في مدينة توكرة كانت 29.3% وهي نسبه تعد قليلة بالمقارنة مع الذين يعملون في مدينة الأبيار التي كانت نسبتهم 70.7%، وذلك يرجع إلى أن عدد المدارس في مدينة الأبيار بلغ 20 مدرسة، بينما بلغ عدد المدارس في مدينة توكرة 8 مدارس فقط ، هذا يعود إلى كبر حجم مجتمع البحث في مدينة الأبيار.

الجدول رقم (17)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد ساعات العمل اليومي

عدد ساعات العمل اليومي	التكرار	النسبة المئوية %
فترة قصيرة (من 1 إلى 3)	103	%32.5
فترة متوسطة (من 4 إلى 6)	173	%54.6
فترة طويلة (من 7 إلى 10)	41	%12.9
المجموع	**317**	**%100.0**

يتضح من خلال الجدول رقم (17) الخاص بتوزيع المبحوثين حسب فئات ساعات العمل، أن الذين يقضون فترة قصيرة في العمل تتراوح ساعات عملهم اليومي ما بين (1-3) ساعات كانت نسبتهم 32.5 %، أما الذين يمثلون أعلى نسبة من أفراد العينة فهم الذين يقضون فترة متوسطة في عملهم وتتراوح فترة عملهم ما بين (4-6) ساعات بلغت 54.6%، بينما بلغت نسبة الذين يقضون فترة طويلة في عملهم وتتراوح فترة عملهم اليومي ما بين (7-10) ساعات 12.9%، وبلغ متوسط عدد ساعات عمل المبحوثين 4.49، أما الانحراف المعياري فكان 1.858.

الجدول رقم (18)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري للمبحوث

دخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية %
دخل منخفض (من400 إلى 640)	93	%29.3
دخل متوسط (من 641 إلى 800)	163	%51.5
دخل مرتفع (من801 إلى 1300)	61	%19.2
المجموع	**317**	**%100.0**

من خلال الجدول رقم (18) يتضح أن أصحاب الدخل المنخفض من المبحوثين والذين تراوحت دخولهم ما بين (400 – 640) دينار كانت نسبتهم 29.3 %، أما أصحاب الدخل المتوسط والذي تراوح ما بين (641– 800) دينار فقد بلغت نسبتهم 51.4% وهم يمثلون أعلى نسبة في عينة الدراسة، بينما كانت نسبة أصحاب الدخل المرتفعة التي تراوحت ما بين (801–1300) دينار 19.2%، وقد بلغ المتوسط الحسابي لدخل المبحوث في العينة 719.13 دينارًا، أما الانحراف المعياري فبلغ 136.757.

الجدول رقم (19)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي للمبحوث	التكرار	النسبة المئوية %
تعليم متوسط فما دون	108	%34.1
تعليم جامعي	185	%58.4
تعليم عالٍ	24	%7.6
المجموع	**317**	**%100.0**

تبين من خلال الجدول رقم (19) أن نسبة المبحوثين الذين تعليمهم متوسط فما دون بلغت 34.1%، أما 58.4% من المبحوثين فتعليمهم جامعي، وأقل نسبه لفئة التعليم العالي بلغت 7.6%، وبذلك يتبين أن حوالي ثلثي أفراد العينة هم من المتعلمين الذين تعليمهم جامعي أو عالٍ.

الجدول رقم (20)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي للشريك

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
التعليم الأساسي فما دون	44	%13.9
التعليم المتوسط	136	%42.9
التعليم الجامعي	103	%32.5
التعليم العالي	34	%10.7
المجموع	**317**	**%100.0**

تبين من خلال الجدول رقم (20) أن 13.9% من المبحوثين مستواهم التعليمي أساسي فما دون، ويليها نسبة الذين مستواهم التعليمي متوسط، فقد كانت 42.9%، بينما بلغت نسبة الذين مستواهم التعليمي جامعي 32.5%، أما الذين مستواهم التعليمي عالٍ فقد كانت نسبتهم 10.7% وهي أقل نسبة، وهي متقاربة مع نسبة التعليم العالي بالنسبة للمستوى التعليمي للمبحوث في الجدول السابق.

الجدول رقم (21)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن

مكان السكن	التكرار	النسبة المئوية %
توكرة	80	%25.2
الأبيار	187	%59.0
أماكن أخرى	50	%15.8
المجموع	**317**	**%100.0**

نلاحظ من الجدول رقم (21) أن نسبة المبحوثين الذين يسكنون في توكرة بلغت 25.2%، بينما كانت النسبة المرتفعة عند الذين يسكنون في مدينة الأبيار، وبلغت 59.0%، وأقل نسبة كانت عند الذين يسكنون في مكان آخر غير مكان عملهم الذي يعملون فيه، وكانت نسبتهم 15.8% .

ثانياً: تحليل فقرات مقياس التوافق الزواجي:

1. البعد الأول المحبة والمودة والثقة المتبادلة:

الجدول رقم (22)

توزيع أفراد العينة حسب مقياس التوافق الزواجي المحبة والمودة والثقة المتبادلة

العدد	الفقرة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		الوزن المئوي	الرتبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	أتبادل مع شريك حياتي مشاعر الحب والاحترام	274	%86.4	42	%13.2	1	%0	%95.37	1
2	يشتاق كلانا لعودة الآخر إلى المنزل	264	%83.3	46	%14.5	7	%2.2	%93.69	4
3	أفتقد للحب في علاقتي مع شريك حياتي	36	%11.4	46	%14.5	235	%74.1	%87.59	7
4	أصارح شريك حياتي بمشاعر الحب والانجذاب إليه	200	%63.1	95	%30.0	22	%6.9	%85.38	9
5	كلانا يشعر بالسعادة عندما يكون خارج البيت	43	%13.6	64	%20.2	210	%66.2	% 84.23	10
6	يُعَبِّر شريك حياتي عن مشاعره تجاه أي عمل أقوم به	202	% 63.7	93	%29.3	22	%6.9	%85.59	8
7	لا أستطيع التعبير عن عواطفي تجاه شريك حياتي باستمرار	75	%23.7	110	% 34.7	132	%41.6	%72.66	13
8	يغلب على زواجنا علاقة المحبة والصداقة	245	%77.3	63	%19.9	9	%2.8	%91.48	5
9	يقوم شريك حياتي بإفشاء أسراري إلى الآخرين (كالأقارب- والأصدقاء- والجيران من حوله).	14	%4.4	17	%5.4	286	%90.2	%95.27	2
10	كثيراً ما اكتشف أن شريك حياتي قد كذب علي	29	%9.1	47	%14.8	241	%76.0	%88.96	6
11	يظهر شريك حياتي الغيرة دون داع	78	%24.6	98	%30.9	141	%44.5	%73.29	12
12	أتفحص الاتصالات (الرسائل – المكالمات) الخاصة بشريك حياتي	55	17.4%	50	%15.8	212	%66.9	%83.18	11
13	ليس هناك ثقة متبادلة بيني وبين شريك حياتي	16	%5.0	24	%7.6	277	%4،87	%94.11	3

يتبين من خلال الجدول رقم (22) المتعلق بالبعد الأول (المودة والمحبة والثقة المتبادلة) أن العبارة رقم (1) (أتبادل مع شريك حياتي مشاعر الحب والاحترام) تمثل أهمية كبيرة للمبحوثين حيث وافق عليها 86.4% من المبحوثين، وجاءت في المرتبة الأولى بين فقرات هذا البعد من حيث أهميتها في تحقيق المودة والمحبة والثقة المتبادلة بين الزوجين، إذ جاء وزنها المئوي الأعلى (95.37%) بين أوزان الفقرات الثلاث عشرة. وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية العبارة رقم (9) (يقوم شريك حياتي بإفشاء أسراري إلى الآخرين)، حيث أجاب على هذه الفقرات 90.2% من المبحوثين بلا أوافق، ما يعني أن هذه النسبة ترفض الموافقة على أن الشريك يقوم بإفشاء الأسرار، وجاء الوزن المئوي للفقرة بقيمة 95.27%. أما في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية العبارة رقم (13) (ليس هناك ثقة متبادلة بيني وبين شريك حياتي)، حيث أجاب على هذه الفقرة 87.4% بلا أوافق، ما يعني أن هذه النسبة ترفض الموافقة على أن ليس هناك ثقة متبادلة بينهم وبين شريك حياتهم، وجاء الوزن المئوي للفقرة بقيمة 94.11%. أما في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية فجاءت العبارة رقم (2) (يشتاق كلانا لعودة الآخر إلى المنزل) حيث وافق عليها 83.3%، وجاء وزنها المئوي بقيمة 93.69%.

أما في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية حسب إجابات المبحوثين فتأتي العبارة رقم (8) (يغلب على زواجنا علاقة المحبة والصداقة) حيث وافق عليها 77.3%، وجاء وزنها المئوي للفقرة بقيمة 91.48%. وتأتي في المرتبة السادسة من حيث الأهمية العبارة رقم (10) (كثيرا ما أكتشف أن شريك حياتي قد كذب علي) حيث أجاب على هذه الفقرة 76.0% بلا أوافق، وجاء الوزن المئوي للفقرة بقيمة 88.96%، أما المرتبة السابعة من حيث الأهمية العبارة رقم (3) (أفتقد للحب في علاقتي مع شريك حياتي) حيث أجاب على هذه الفقرة 74.1% بلا أوافق، ما يعني أن أغلب المبحوثين لا

يفتقدون للحب مع شريك حياتهم، وجاء الوزن المئوي للفقرة بقيمة 87.59%. وتأتي في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية العبارة رقم (6) (يُعَبّرِ شريك حياتي عن مشاعره تجاه أي عمل أقوم به) حيث وافق عليها 63.7% من المبحوثين ، وجاء وزنها المئوي بقيمة 85.59%. وتأتي في المرتبة التاسعة من حيث الأهمية العبارة رقم (4) (أصارح شريك حياتي بمشاعر الحب والانجذاب إليه) حيث وافق عليها 63.1% من المبحوثين، وجاء وزنها المئوي بقيمة 85.38%.أما المرتبة العاشرة من حيث الأهمية العبارة رقم (5) (كلانا يشعر بالسعادة عندما يكون خارج البيت) حيث أجاب عليها 66.2% من المبحوثين بلا أوافق، وجاء وزنها المئوي بقيمة 84.23%.وتأتي في المرتبة الحادية عشرة من حيث الأهمية العبارة رقم (12) (أتفحص الاتصالات (الرسائل – المكالمات) الخاصة بشريك حياتي) حيث وافق عليها 83.18% من المبحوثين، ما يدل على وجود ثقة بين المبحوثين وشريك حياتهم، وجاء وزنها المئوي بقيمة 83.16%.

أما في المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث الأهمية حسب إجابات المبحوثين فتأتي العبارة رقم (11) (يظهر شريك حياتي الغيرة دون داعٍ) إذ تبين أن 44.5% من المبحوثين لا يوافقون على هذه العبارة السالبة، وبوزن مئوي قدره 73.29%. وتأتي العبارة رقم (7) (لا أستطيع التعبير عن عواطفي تجاه شريك حياتي باستمرار) في المرتبة الأخيرة، لهذا البعد بوزن مئوي 72.66% حيث أجاب 41.6% من المبحوثين بعدم موافقتهم على هذه العبارة.

2. البعد الثاني الرضا عن السعادة الزوجية:

الجدول رقم (23)

توزيع أفراد العينة حسب مقياس التوافق الزواجي الرضا عن السعادة الزوجية

العدد	الفقرة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		الوزن المئوي	الرتبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	أتجنب المناقشة مع شريك حياتي منعا للمشاجرات	110	%34.7	97	%30.6	110	%34.7	%66.67	14
2	أسعد اللحظات هي التي نجتمع فيها مع شريك حياتي	242	%76.3	61	%19.2	14	%4.4	%90.64	7
3	يتنازل أحدنا عندما يزداد النزاع بيني وبين شريك حياتي	244	%77.0	54	%17.0	19	%6.0	%90.32	9
4	يلجا شريك حياتي إلى الشجار الدائم إذا لم أنفذ طلباته	45	%14.2	56	%17.7	216	%68.1	%84.65	10
5	يؤدي شريك حياتي واجباته الزوجية بسعادة ورضا	244	%77.0	58	%18.3	15	%4.7	%90.75	6
6	نعتقد بأننا نستمر في زواجنا الفاشل لعدم وجود خيار آخر	22	%6.9	13	%4.1	282	%89.0	%94.01	1
7	تراودني فكرة الانفصال عن شريك حياتي	21	%6.6	24	%7.6	272	%85.8	%93.06	2
8	نتغلب أنا وشريك حياتي على خلافاتنا الزوجية ونسيطر عليها	250	%78.9	45	%14.2	22	%6.9	% 90.64	8
9	عندما يخطئ شريك حياتي يعتذر	203	%64.0	74	%23.3	40	%12.6	%83.81	11
10	يصعب عليّ تقبل شريك حياتي كما هو	55	%17.4	44	%13.9	218	%68.6	%83.81	12
11	موافقتنا للاقتران جاءت عن رضا وقناعة ذاتية	262	%82.6	34	%10.7	21	%6.6	%92.01	4
12	نفتقد للتعاون حين يتطلب الأمر العناية بأطفالنا	50	%15.8	59	%18.6	208	%65.6	%83.28	13
13	اشترك أنا وشريك حياتي في مناقشة أمور أبنائنا	254	%80.1	48	%15.1	15	%4.7	% 91.80	5
14	نتفق على مصلحة الأبناء حال حدوث مشكلات بيننا	266	%83.9	27	%8.5	24	%7.6	%92.11	3

يتضح من الجدول رقم (23) المتعلق بالبعد الثاني (الرضا عن السعادة الزوجية) أن العبارة رقم (6) (نعتقد بأننا نستمر في زواجنا الفاشل لعدم وجود خيار آخر) تحتل المرتبة الأولى بين فقرات هذا البعد من حيث أهميتها، حيث أجاب 89.0% من المبحوثين بلا أوافق، ما يعني أن هذه النسبة ترفض الموافقة على أنهم يستمرون في زواجهم الفاشل لعدم وجود خيار آخر، إذ جاء وزنها المئوي الأعلى 94.01% بين أوزان الفقرات الأربع عشرة. وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية العبارة رقم (7) (تراودني فكرة الانفصال عن شريك حياتي) حيث أجاب على هذه الفقرة 85.8% بلا أوافق ما يعني عدم موافقة هذه النسبة على هذه العبارة السالبة، وبوزن مئوي قدره 93.06%. وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية العبارة رقم (14) (نتفق على مصلحة الأبناء حال حدوث مشكلات بيننا) حيث وافق عليها 83.9% من المبحوثين من حيت أهمية الاتفاق على مصلحة الأبناء حال حدوث مشكلات مع شريك حياة، وجاء وزنها المئوي بقيمة 92.11%. وتأتي في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية العبارة رقم (11) (موافقتنا للاقتران جاءت عن رضا وقناعة ذاتية) حيث وافق 82.6% من المبحوثين على هذه العبارة وبوزن مئوي قدره 92.01%.

أما في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية حسب إجابات المبحوثين فتأتي العبارة رقم (13) (اشترك أنا وشريك حياتي في مناقشة أمور أبنائنا) حيث وافق عليها 80.1% من المبحوثين، وجاء وزنها المئوي بقيمة 91.80%.وتأتي في المرتبة السادسة من حيث الأهمية العبارة رقم (5) (يؤدي شريك حياتي واجباته الزوجية بسعادة ورضا) حيث وأفق عليها 77.0% من المبحوثين، وجاء وزنها المئوي بقيمة 90.75%. أما في المرتبة السابعة من حيث الأهمية العبارة رقم (2) (أسعد اللحظات هي التي نجتمع فيها مع شريك حياتي) حيث وافق عليها 76.3% من المبحوثين على

هـذه العبـارة بـوزن مئـوي قـدره 90.64%.وتـأتي فـي المرتبـة الثامنـة مـن حيـث الأهميـة العبـارة رقـم (8) (نتغلـب أنـا وشـريك حيـاتي علـى خلافاتنـا الزوجيـة ونسـيطر عليهـا) حيـث وافـق 78.9% مـن المبحـوثين علـى هـذه العبـارة بـوزن مئـوي قـدره 90.64%. أمـا المرتبـة التاسـعة مـن حيـث الأهميـة العبـارة رقـم (3) (يتنـازل أحـدنا عنـدما يـزداد النـزاع بينـي وبـين شـريك حيـاتي) حيـث وافـق عليهـا 68.1% مـن المبحـوثين بـوزن مئـوي قـدره 84.65%.أمـا المرتبـة الحاديـة عشـرة مـن حيـث الأهميـة العبـارة رقـم (9) (عنـدما يخطـئ شـريك حيـاتي يعتـذر) حيـث وافـق عليهـا 64.0% مـن المبحـوثين بـوزن مئـوي قـدره 83.81%.أمـا المرتبـة الثانيـة عشـرة مـن حيـث الأهميـة العبـارة رقـم (10) (يصـعب علـيّ تقبـل شـريك حيـاتي كمـا هـو) إذ تبـين أن 68.6% مـن المبحـوثين لـم يوافقـوا علـى هـذه العبارة السالبة وبوزن مئوي قدره 83.81%.

أمـا فـي المرتبـة قبـل الأخيـرة مـن حيـث الأهميـة حسـب إجابـات المبحـوثين فتـأتي العبـارة رقـم (12) (نفتقـد للتعـاون حـين يتطلـب الأمـر العنايـة بأطفالنـا) إذ تبـين أن 65.6% مـن المبحـوثين لا يوافقـون علـى هـذه العبـارة السـالبة، وبـوزن مئـوي قـدره 83.28%. وتـأتي العبـارة رقـم (1) (أتجنـب المناقشـة مـع شـريك حيـاتي منعـا للمشـاجرات) فـي المرتبـة الأخيـرة لهـذا البعـد بـوزن مئـوي 66.67% حيـث أجـاب 34.7% مـن المبحوثين بعدم موافقتهم على هذه العبارة.

3. البعد الثالث الاتفاق على الأمور المالية:

الجدول رقم (24)

توزيع أفراد العينة حسب مقياس التوافق الزواجي الاتفاق على الأمور المالية

العدد	الفقرة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		الوزن المئوي	الرتبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	نتشاجر أنا وشريك حياتي عندما نتحدث عن الأمور المالية	48	%15.1	86	%27.1	183	%57.7	%80.86	9
2	يطلب مني أشياء أكثر مما أستطيع	35	%11.0	66	%20.8	216	%68.1	%85.69	6
3	أعتقد أننا نواجه الأزمات المالية بشجاعة وصبر	250	%78.9	47	%14.8	20	%6.3	%90.85	3
4	أتفق مع شريك حياتي في ميزانية نفقات الأسرة	217	% 68.5	60	%18.9	40	%12.6	%85.28	7
5	ينفق شريك حياتي بصورة مسرفة	64	%20.2	67	%21.1	186	%58.7	%79.49	10
6	الشعور بالحاجة والعوز هو سبب متاعبنا الزوجية	68	%21.5	63	%19.9	186	%58.7	%79.07	11
7	شريك حياتي على معرفة بدخلي وبمدخراتي	252	%79.5	32	%10.1	33	%10.4	%89.69	4
8	يتصف شريك حياتي بالبخل في الأمور المالية	15	%4.7	29	%9.1	273	%86.1	93.79	1
9	يخفي كل منا دخله عن الآخر	24	%7.6	20	%6.3	273	%86.1	%92.85	2
10	سعادتنا الزوجية لا تتأثر بقلة الدخل	227	%71.6	45	%14.2	45	%14.2	%85.80	5
11	شريك حياتي يدير الأمور المالية لوحده	64	%20.2	49	%15.5	204	%64.4	%81.39	8
12	يستشيرني شريك حياتي في أوجه إنفاق مصروفه الخاص	159	%50.2	82	%25.9	76	%24.0	%75.39	12

يتضح من الجدول رقم (24) المتعلق بالبعد الثالث (الاتفاق على الأمور المالية) أن العبارة رقم (8) (يتصف شريك حياتي بالبخل في الأمور المالية) جاءت في المرتبة الأولى بين فقرات هذا البعد من حيث أهميتها، فقد أجاب 86.1% من المبحوثين بعدم

الموافقة على هذه العبارة، ما يعني أن شريك حياة لا يتصف بالبخل في الأمور المالية، إذ جاء وزنها المئوي الأعلى 79،93% بين أوزان فقرات هذا البعد. وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية العبارة رقم (9) (يخفي كل منا دخله عن الآخر) حيث أجاب على هذه العبارة 86.1% من المبحوثين بلا أوافق، ما يعني أن هذه النسبة ترفض الموافقة على هذه العبارة، وبوزن مئوي قدره 92.85%. وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية العبارة رقم (3) (أعتقد أننا نواجه الأزمات المالية بشجاعة وصبر) حيث وافق 78.9% من المبحوثين على هذه العبارة، وبوزن مئوي قدره 90.85%. وتأتي في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية العبارة رقم (7) (شريك حياتي على معرفة بدخلي وبمدخراتي) حيث وافق 79.5% من المبحوثين على هذه العبارة بوزن مئوي قدره 89.69%.

أما في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية حسب إجابات المبحوثين فتأتي العبارة رقم (10) (سعادتنا الزوجية لا تتأثر بقلة الدخل) حيث وافق 71.6% من المبحوثين على هذه العبارة، بوزن مئوي قدره 85.80%. وتأتي في المرتبة السادسة من حيث الأهمية العبارة رقم (2) (يطلب مني أشياء أكثر مما أستطيع) إذ تبين أن 68.1% من المبحوثين لا يوفقون على هذه العبارة السالبة، بوزن مئوي قدره 85.69%. أما المرتبة السابعة من حيث الأهمية العبارة رقم (4) (أتفق مع شريك حياتي في ميزانية نفقات الأسرة) حيث وافق 68.5% من المبحوثين على هذه العبارة، بوزن مئوي قدره 85.28%. وتأتي العبارة رقم (11) (شريك حياتي يدير الأمور المالية لوحده) في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية وأجاب على هذه العبارة 64.4% من المبحوثين بعدم الموافقة على هذه العبارة، ما يعني أنهم يتشاركون في أدارة أمورهم المالية، وبوزن مئوي

قدره 81.39%. وتأتي في المرتبة التاسعة من حيث الأهمية العبارة رقم (1) (نتشاجر أنا وشريك حياتي عندما نتحدث عن الأمور المالية) حيث أجاب 57.7% بعدم الموافقة على هذه العبارة، ما يعني أنهم متفقون على الأمور المالية، بوزن مئوي قدره 80.86%. أما المرتبة العاشرة من حيث الأهمية العبارة رقم (5) (ينفق شريك حياتي بصورة مسرفة) حيث أجاب 58.7% من المبحوثين بعدم الموافقة على هذه العبارة، بوزن مئوي قدره 79.49%.

أما في المرتبة قبل الأخيرة من حيث الأهمية حسب إجابات المبحوثين فتأتي العبارة رقم (6) (الشعور بالحاجة والعوز هو سبب متاعبنا الزوجية) إذ تبين أن 58.7% من المبحوثين لا يوافقون على هذا العبارة السالبة، وبوزن مئوي قدره 79.07%. وتأتي العبارة رقم (12) (يستشيرني شريك حياتي في أوجه إنفاق مصروفه الخاص) في المرتبة الأخيرة لهذا البعد بوزن مئوي 75.39% حيث وافق 50.2% من المبحوثين على هذه العبارة.

4. البعد الرابع التشابه في العادات:

الجدول رقم (25)

توزيع أفراد العينة حسب مقياس التوافق الزواجي التشابه في العادات

العدد	الفقرة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		الوزن المئوي	الرتبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	أفكارنا تتشابه لدرجة كبيرة	182	%57.4	101	%31.9	34	%10.7	%82.23	9
2	الفرق الثقافي الشاسع بيننا مصدر إزعاج	30	%9.5	46	%14.5	241	%76.0	%88.85	5
3	نختلف أنا وشريك حياتي في معظم الموضوعات التي نتناقش فيها	60	%18.9	105	%33.1	152	%47.9	%76.34	11
4	أتفق أنا وشريك حياتي حول المبادئ الدينية الأساسية	260	%82.0	30	%9.5	27	%8.5	%91.17	2
5	المستوى الاجتماعي لكلينا متكافئ	253	%79.8	42	%13.2	22	%6.9	%90.96	3
6	نذكر بعضنا بالعبادة عندما يحين وقتها	262	%82.6	42	%13.2	13	%4.1	%92.85	1
7	وجهات نظرنا بشكل عام متقاربة	219	%69.1	73	%23.0	25	%7.9	%87.07	7
8	لا يوجد بيننا أي تكافؤ	26	%8.2	41	%12.9	250	%78.9	%90.22	4
9	كثير من عاداتنا متشابهة	219	%69.1	78	% 24.6	20	%6.3	%87.59	6
10	لا يوجد اتفاق بيني وبين شريك حياتي في الاهتمامات والأنشطة	67	%21.1	79	%24.9	171	%53.9	%77.60	10
11	نتكاسل في أداء بعض الفروض الدينية	40	%12.6	60	%18.9	217	%68.5	%85.28	8

يتبين من الجدول رقم (25) المتعلق بالبعد الرابع (التشابه في العادات) أن العبارة رقم (6) (نذكر بعضنا بالعبادة عندما يحين وقتها) تمثل أهمية كبيرة للمبحوثين، حيث وافق عليها 82.6% من المبحوثين، وجاءت في المرتبة الأولى بين فقرات هذا البعد، وجاء وزنها المئوي الأعلى 92.85% بين أوزان الفقرات الإحدى عشرة. وتأتي

في المرتبة الثانية من حيث الأهمية العبارة رقم (4) (أتفق مع شريك حياتي حول المبادئ الدينية الأساسية) إذ تبين أن 82.0% من المبحوثين يوافقون على هذه العبارة، وبوزن مئوي قدره 91.17%. وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية العبارة رقم (5) (المستوى الاجتماعي لكلينا متكافئ) حيث وافق 79.8% من المبحوثين على هذه العبارة، وبوزن مئوي قدره 90.96%. وتأتي في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية العبارة رقم (8) (لا يوجد بيننا أي تكافؤ) إذ تبين أن 78.9% من المبحوثين لا يوافقون على هذه العبارة السالبة، وبوزن مئوي قدره 90.22%.

أما في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية حسب إجابات المبحوثين فتأتي العبارة رقم (2) (الفرق الثقافي الشاسع بيننا مصدر إزعاج) إذ تبين أن 76.0% من المبحوثين لا يوافقون على هذه العبارة السالبة بوزن مئوي قدره 88.85%. وتأتي في المرتبة السادسة العبارة رقم (9) (كثير من عاداتنا متشابهة) حيث وافق 69.1% من المبحوثين على هذه العبارة بوزن مئوي قدرة 87.59%. أما المرتبة السابعة من حيث الأهمية العبارة رقم (7) (وجهات نظرنا بشكل عام متقاربة) حيث وافق 69.1% من المبحوثين على هذه العبارة بوزن مئوي قدره 87.59%. وتأتي في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية العبارة رقم (11) (نتكاسل في أداء بعض الفروض الدينية) إذ تبين أن 68.5% من المبحوثين لا يوفقون على هذه العبارة، بوزن مئوي قدره 85.28%. أما المرتبة التاسعة من حيث الأهمية العبارة رقم (1) (أفكارنا تتشابه لدرجة كبيرة) حيث وافق عليها 57.4% من المبحوثين، وجاء وزنها المئوي بقيمة 82.23%.

أما في المرتبة قبل الأخيرة من حيث الأهمية حسب إجابات المبحوثين فتأتي العبارة رقم (10) (لا يوجد اتفاق بيني وبين شريك حياتي في الاهتمامات والأنشطة) إذ

تبين أن 53.9% من المبحوثين لا يوافقون على هذه العبارة السالبة، وبوزن مئوي قدره 77.60%. وتأتي العبارة رقم (3) (نختلف أنا وشريك حياتي في معظم الموضوعات التي نتناقش فيها) في المرتبة الأخيرة لهذا البعد، بوزن مئوي 76.34% حيث أجاب 47.9% من المبحوثين بعدم موافقتهم على هذه العبارة.

5. البعد الخامس المشاركة في الأمور المنزلية:

الجدول رقم (26)

توزيع أفراد العينة حسب مقياس التوافق الزواجي المشاركة في الأمور المنزلية

العدد	الفقرة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		الوزن المئوي	الرتبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	أفتقد للتعاون بيني وبين شريك حياتي في إنجاز الأعمال الخاصة بالأسرة	73	%23.0	60	%18.9	184	%58.0	%78.34	4
2	لا يساعدني شريك حياتي مطلقا في الأمور المنزلية	55	%17.5	81	%25.6	181	%57.1	%79.92	3
3	أتشارك أنا وشريك حياتي في إنجاز (الطبخ – وأعمال التنظيف – غسل الملابس)	69	%21.8	83	%26.2	165	%52.1	%56.57	10
4	يحرص شريك حياتي على تنظيم وإعادة ترتيب أثاث المنزل	109	%34.4	95	%30.0	113	%35.6	%66.25	8
5	يحرص شريك حياتي على إعداد الوجبات اليومية في أثناء مرضي	164	%51.7	98	%30.9	55	%17.4	%78.13	5
6	نساعد بعضنا في أعمال المنزل	112	%35.3	111	%35.0	94	%29.7	%68.56	7
7	أوفر لشريك حياتي الجو المناسب عندما يكون مشغولا بعمل ما	239	%75.4	61	%19.2	17	%5.4	%90.01	1
8	كثيراً ما ينتابني شعور بعدم القدرة على تحمل أعباء الأسرة والعمل	84	%26.4	117	%36.9	116	%36.6	%70.03	6
9	هناك اتفاق بيني وبين شريك حياتي في تقسيم أعمال المنزل	93	%29.3	100	%31.5	124	%39.1	%63.41	9
10	أتفق مع شريك حياتي في توزيع الأدوار داخل الأسرة	180	%56.8	90	%28.4	47	%14.8	%80.65	2

تبين من الجدول رقم (26) المتعلق بالبعد الخامس (المشاركة في الأمور المنزلية) أن العبارة رقم (7) (أوفر لشريك حياتي الجو المناسب عندما يكون مشغولا بعمل ما) تحتل أهمية كبيرة للمبحوثين، حيت وافق عليها 75.4% من المبحوثين، وجاءت في المرتبة الأولى بين فقرات هذا البعد من حيث أهميتها في تحقيق التفاهم بين الزوجين عندما يكون أحدهما مشغولا بعمل ما، إذ جاء وزنها المئوي الأعلى 90.01% بين أوزان الفقرات العشرة. وتأتي في المرتبة الثانية العبارة رقم (10) (أتفق مع شريك حياتي في توزيع الأدوار داخل الأسرة) حيث وافق عليها 56.8% من المبحوثين بوزن مئوي 80.65%. وتأتي في المرتبة الثالثة العبارة رقم (2) (لا يساعدني شريك حياتي مطلقا في الأمور المنزلية) إذ تبين أن 57.1% من المبحوثين لا يوافقون على هذه العبارة، ما يعني أن الشريك يساعد في الأمور المنزلية، وجاء وزنها المئوي بقيمة 79.92%. وتأتي في المرتبة الرابعة العبارة رقم (1) (أفتقد للتعاون مع شريك حياتي في إنجاز الأعمال الخاصة بالأسرة) حيث أجاب 58.0% من المبحوثين بأنهم لا يوافقون على هذه العبارة، وبوزن مئوي 78.34%.

أما في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية حسب إجابات المبحوثين تأتي العبارة رقم (5) (يحرص شريك حياتي على إعداد الوجبات اليومية في أثناء مرضي) حيث وافق 51.7% من المبحوثين على هذه العبارة، بوزن مئوي قدره 78.13%. وتأتي في المرتبة السادسة من حيث الأهمية العبارة رقم (8) (كثيراً ما ينتابني شعور بعدم القدرة على تحمل أعباء الأسرة والعمل) حيث أجاب 36.9% من المبحوثين بالموافقة إلى حد ما على هذه العبارة، وجاء وزنها المئوي بقيمة 70.3%. أما في المرتبة السابعة من حيث الأهمية العبارة رقم (6) (نساعد بعضنا في أعمال المنزل) حيث وافق 35.3% من المبحوثين بالموافقة على هذه العبارة بوزن مئوي قدره 68.56%. وتأتي في المرتبة الثامنة العبارة رقم (4) (يحرص شريك حياتي على تنظيم وإعادة

ترتيب أثاث المنزل) حيث أجاب 35.6% بعدم الموافقة هذه العبارة، ما يعني عدم حرص شريك بعض المبحوثين على تنظيم وترتيب أثاث المنزل، وجاء وزنها المئوي بقيمة 66.25%.

أما في المرتبة قبل الأخيرة من حيث الأهمية حسب إجابات المبحوثين تأتي العبارة رقم (9) (هناك اتفاق بيني وبين شريك حياتي في تقسيم أعمال المنزل) إذ تبين أن 39.1% من المبحوثين لا يوافقون على هذه العبارة، وبوزن مئوي 63.41%. وتأتي العبارة رقم (3) (أتشارك أنا وشريك حياتي في إنجاز – الطبخ – وأعمال التنظيف – غسل الملابس) في المرتبة الأخيرة لهذا البعد، بوزن مئوي 56.57% حيث أجاب 52.1% من المبحوثين بعدم موافقتهم على هذه العبارة.

الجدول رقم (27)

التوصيف الإحصائي لأبعاد مقياس التوافق الزواج

	أبعاد المقياس					
المعاملات الإحصائية	المحبة والمودة والثقة المتبادلة	الرضا عن السعادة الزوجية	الاتفاق على الأمور المالية	التشابه في العادات	المشاركة في الأمور المنزلية	الدرجة الكلية للمقياس
N المجموع	317	317	317	317	317	317
Mean المتوسط	33.92	30.61	30.61	28.50	22.02	151.87
Median الوسيط	35.00	31.00	31.00	29.00	22.00	155.00
Mode المنوال	37	32	32	33	22	158
الانحراف المعياري Std- Deviation	3.614	3.626	3.626	3.662	4.350	14.949
الحد الأدنى Minimum	20	21	18	18	12	97
الحد الأعلى Maximum	39	42	36	33	42	178

جدول رقم (28)

توزيع عينة الدراسة حسب مقياس التوافق الزواجي

مستوى التوافق الزواجي	التكرار	النسبة المئوية
توافق ضعيف من97 إلى 123	17	%5.4
توافق متوسط من 124 إلى 150	109	%34.4
توافق قوي من 151 إلى 178	191	% 60.2
المجموع	**317**	**%100.0**

يتضح من الجدول (28)، أن المبحوثين الذين توافقهم الزواجي ضعيف بلغت نسبتهم 5.4%، ويليهم الذين لديهم توافق زواجي متوسط، والتي بلغت نسبتهم 34.4%، أما المبحوثون الذين لديهم توافق زواجي قوي فكانت نسبتهم 60.2%، ما يدل على أن أغلب المتزوجين العاملين في قطاع التعليم في مدينتي توكرة والأبيار لديهم توافق زواجي قوي، وبلغ المتوسط الحسابي للمتغير 151.87، والانحراف المعياري 14.949، ويوضح الشكل الآتي مدى مقاربة المقياس للتوزيع الطبيعي، حيث يلاحظ أنه قريب من التوزيع الطبيعي، وقريب من الاعتدال.

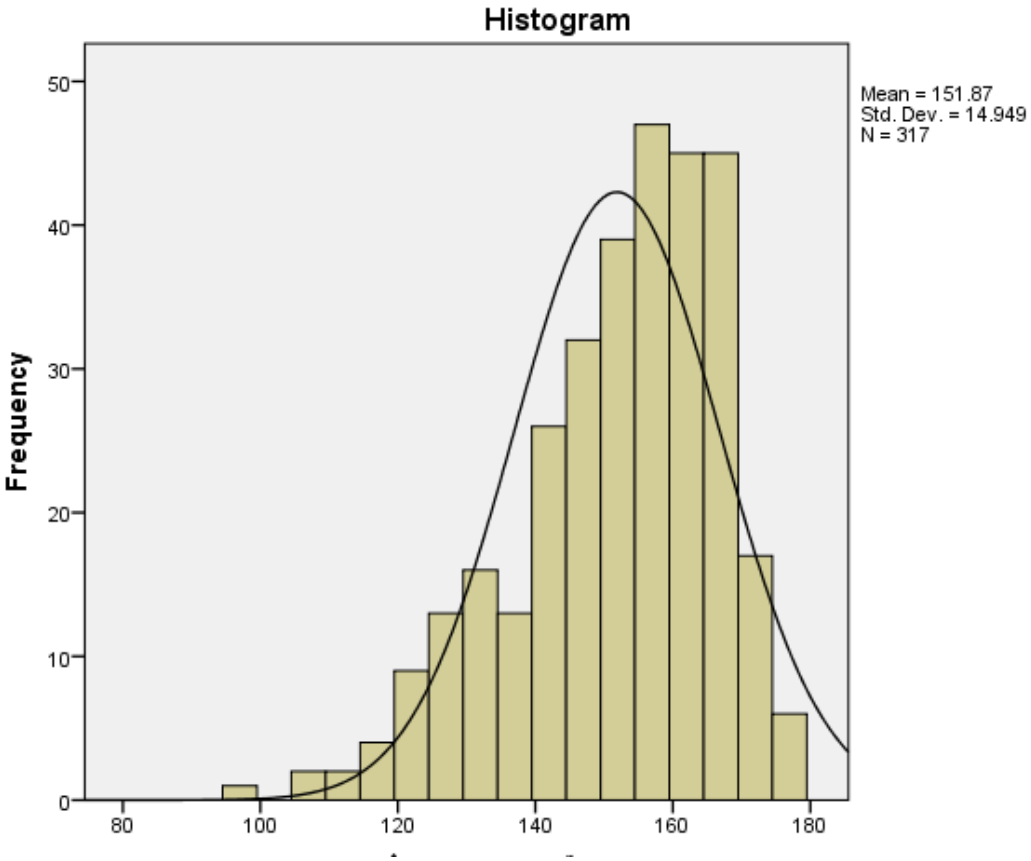

الشكل رقم (1)

مقياس التوافق الزواجي

الفصل السادس

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: تحليل الجداول الثنائية (اختبار الفروض).

ثانياً: النتائج العامة للدراسة.

ثالثاً: التوصيات.

تمهيد:

تم عرض نتائج الإحصاءات الوصفية التي أسفرت عنها هذه الدراسة في الفصل السابق، وبعد ذلك سنقوم بالتحقق من فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، ومناقشة النتائج التي يتم التوصل إليها في ضوء الدراسات السابقة والنظريات المفسرة للظاهرة المدروسة، ونعرض في هذا الجزء النتائج العامة للدراسة، ثم نقدم بعض التوصيات، وعليه يتناول هذا الفصل العناصر التالية:

أولاً: تحليل الجداول الثنائية (اختبار الفروض).

1. الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع العمل والتوافق الزواجي.

الجدول رقم (29)

العلاقة بين نوع عمل المبحوث والتوافق الزواجي

التوافق الزواجي	نوع عمل المبحوث				المجموع
	مدرس ابتدائي	مدرس إعدادي	مدرس ثانوي	أعمال أخرى	
توافق ضعيف من97 إلى 123	10	4	1	2	17
	%10.0	%4.3	%1.4	%3.9	%5.4
توافق متوسط من 124 إلى 150	40	26	29	14	109
	%40.0	%28.3	%39.2	%27.5	%34.4
توافق قوي من 151 إلى 178	50	62	44	35	191
	%50.0	%67.4	%59.5	%68.6	%60.0
المجموع	100	92	74	51	317
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0
$x^2 = 12.859$ درجة الحرية = 6 القيمة الاحتمالية = 0.045					

يتضح من الجدول رقم (29)، أنّ المبحوثين ذوي التوافق الزواجي الضعيف يشكلون ما نسبتُهُ (10.0%) من مدرسي الابتدائي، مقابل (4.3%) من مدرسي الإعدادي، و(1.4%) من مدرسي التعليم الثانوي، و(3.9%) من المبحوثين الذين يعملون أعمالاً أخرى.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي متوسط فبلغت نسبتهم (40.0%) من مدرسي الابتدائي، مقابل (28.3%) من الذين يعملون مدرسي إعدادي، ويليهم الذين يعملون مدرسي ثانوي بنسبة (39.2%)، ثم (27.5%) من المبحوثين الذين يعملون أعمالاً أخرى.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي قوي بلغت نسبتهم (50.0%) من مدرسي الابتدائي، مقابل (67.4%) من الذين يعملون مدرسي إعدادي، ويليهم (59.5%) من الذين يعملون مدرسي ثانوي، و(68.6%) من المبحوثين الذين يعملون أعمالاً أخرى.

يشير اختبار الدلالة بين المتغيرين إلى أن قيمة مربع كاي بلغت 12.859، بدرجة حرية 6، وقيمة احتمالية 0.045، وهذا يبين أن العلاقة بين المتغيرين دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، وقد بلغت قوة العلاقة مقيسة بمعامل التوافق 0.197 حيث تُعدّ هذه العلاقة بين المتغيرين ضعيفة. وبذلك يكون لنوع العمل دور مهم في التوافق الزواجي، وهنا تتفق هذه النتيجة مع نظرية الدور التي ترى أن الخلافات الزوجية تأتي من تعارض الدور لأحد الزوجين أو كليهما، كما أنها تتفق مع بعض الدراسات السابقة كدراسة بسمة صالح سعيد الشيخي بعنوان: (التماسك الأسري وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية في مجتمع متغير دارسة ميدانية على عينة من الأزواج الليبيين العاملين في قطاعي التعليم والصحة بمدينة إجدابيا)، وتوصلت الدراسة إلى أن مهنة رب الأسرة لها تأثير على تماسك الأسرة. والشكل التالي يوضح العلاقة بين المتغيرين:

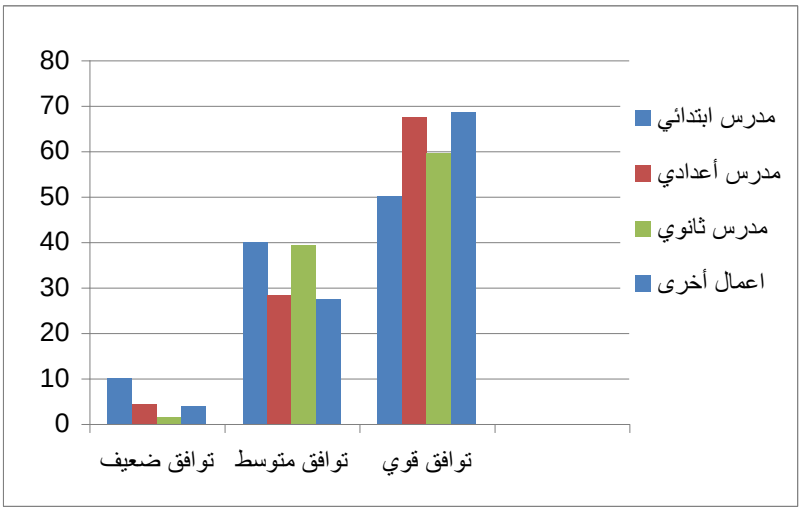

الشكل رقم (2)

العلاقة بين نوع عمل المبحوث والتوافق الزواجي

2. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع عمل الشريك والتوافق الزواجي.

الجدول رقم (30)

العلاقة بين نوع عمل الشريك والتوافق الزواجي

التوافق الزواجي	نوع عمل الشريك					المجموع
	موظف	معلم	شرطي	أعمال حرة	أعمال أخرى	
توافق ضعيف من 97 إلى 123	5	4	2	3	3	17
	%5.1	%3.8	%3.8	%7.9	%13.0	%5.4
توافق متوسط من 124إلى 150	33	35	20	20	1	109
	%33.7	%33.0	%38.5	%52.6	%4.3	%34.4
توافق قوي من 151 إلى 178	60	67	30	15	19	191
	%61.2	%63.2	%57.7	%39.5	%82.6	%60.3
المجموع	98	106	52	38	23	317
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0
$x^2 = 18.613$ درجة الحرية =8 القيمة الاحتمالية = 0.017						

يتضح من الجدول رقم (30) أن المبحوثين الذين توافقهم الزواجي ضعيف بلغت نسبتهم (5.1%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم موظفاً، مقابل (3.8%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم معلماً، ويليه (3.8%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم شرطيًّا، و(7.9%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم أعمالاً حرة، و(13.0%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم أعمالاً أخرى.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي متوسط فبلغت نسبتهم (33.7%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم موظفاً، مقابل (33.0%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم معلماً، ويليه (38.5%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم شرطيًّا، و(52.6%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم أعمالاً حرة، و(4.3%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم أعمالاَ أخرى.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي قوي بلغت نسبتهم (61.2%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم موظفاً، مقابل (63.2%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم معلماً، ويليه (57.7%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم شرطيًّا، و(39.5) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم أعمالاً حرة، و(82.6%) من المبحوثين الذين يعمل شريك حياتهم أعمالاً أخرى.

يشير اختبار الدلالة بين المتغيرين إلى أن قيمة مربع كاي بلغت 18.613، بدرجة حرية 8، وقيمة احتمالية 0.017، وهذا يبين أن العلاقة بين المتغيرين دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، وقد بلغت قوة العلاقة مقيسة بمعامل التوافق (0.236) تُعدّ هذه العلاقة ضعيفة.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين المتغيرين:

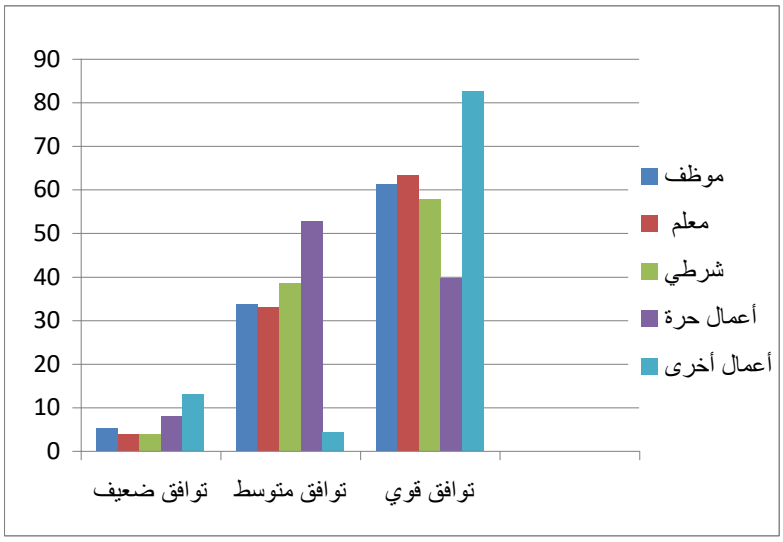

الشكل رقم (3)

العلاقة بين نوع عمل الشريك والتوافق الزواجي

3. الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومي والتوافق الزواجي.

الجدول رقم (31)

العلاقة بين ساعات العمل والتوافق الزواجي

التوافق الزواجي	عدد ساعات العمل اليومي			المجموع
	فترة قصيرة من 1 إلى 3	فتره متوسطة من 4 إلى 6	فترة طويلة من 7 إلى 10	
توافق ضعيف من 97 إلى 123	3	11	3	17
	%2.9	%6.4	%7.3	5.4
توافق متوسط من 124 إلى 150	39	57	13	109
	%37.9	%32.9	%31.7	%34.4
توافق قوي من151 إلى 178	61	105	25	191
	%59.2	%60.7	%61.0	%60.3
المجموع	103	173	41	317
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0
$x^2 = 2.344$ درجة الحرية = 4 القيمة الاحتمالية = 0.673				

يتضح من الجدول رقم (31)، أن المبحوثين الذين توافقهم الزواجي ضعيف بلغت نسبتهم (2.9%) من المبحوثين الذين يقضون فترة قصيرة في عملهم، مقابل (6.4%) من المبحوثين الذين يقضون فترة متوسطة في عملهم، و(7.3%) من المبحوثين الذين يقضون فترة طويلة في عملهم.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي متوسط بلغت نسبتهم (37.9%) من المبحوثين الذين يقضون فترة قصيرة في عملهم، مقابل (32.9%) من المبحوثين الذين يقضون فترة متوسطة في عملهم، و(31.7%) من المبحوثين الذين يقضون فترة طويلة في عملهم.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي قوي بلغت نسبتهم (59.2%) من المبحوثين الذين يقضون فترة قصيرة في عملهم، مقابل (60.7%) من المبحوثين الذين يقضون فترة متوسطة في عملهم، و(61.0%) من المبحوثين الذين يقضون فترة طويلة في عملهم .

يشير اختبار الدلالة بين المتغيرين إلى أن قيمة مربع كاي بلغت 2.344، بدرجة حرية 4، وقيمة احتمالية 0.673، وهذا يبين أن العلاقة بين المتغيرين غير دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05. ومن هنا يتضح أن عدد ساعات العمل اليومي للمبحوث ليس له علاقة بالتوافق الزواجي.

4. الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الخبرة في العمل والتوافق الزواجي.

الجدول رقم (32)

العلاقة بين سنوات الخبرة والتوافق الزواجي

التوافق الزواجي	عدد سنوات الخبرة			المجموع
	خبرة قصيرة من 1 إلى 13	خبرة متوسطة من 14 إلى 26	خبرة طويلة من 27 إلى 40	
توافق ضعيف من 97 إلى 123	6	8	3	17
	%4.0	%6.8	%6.1	%5.4
توافق متوسط من 124 إلى 150	64	34	11	109
	%42.7	%28.8	%22.4	%34.4
توافق قوي من 151 إلى178	80	76	35	191
	%53.3	%64.4	%71.4	%60.3
المجموع	150	118	49	317
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0
$x^2 = 9.647$	درجة الحرية = 4		القيمة الاحتمالية= 0.047	

يتضح من الجدول رقم (32)، أن المبحوثين الذين توافقهم الزواجي ضعيف قد بلغت نسبتهم (4.0%) من المبحوثين الذين خبرتهم قصيرة في عملهم، مقابل (6.8%) من ذوي الخبرة المتوسطة في عملهم، وتليها نسبة (6.1%) من المبحوثين الذين خبرتهم طويلة.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي متوسط قد بلغت نسبتهم (42.7%) من المبحوثين الذين خبرتهم قصيرة في عملهم، مقابل (28.8%) من ذوي الخبرة المتوسطة في عملهم، وتليها نسبة (22.4%) من المبحوثين الذين خبرتهم طويلة.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي قوي قد بلغت نسبتهم (53.3%) من المبحوثين الذين لهم خبرة قصيرة في عملهم، مقابل (64.4%) من ذوي الخبرة المتوسطة في عملهم، وتليها نسبة (71.4%) من المبحوثين الذين خبرتهم طويلة.

يشير اختبار الدلالة بين المتغيرين إلى أن قيمة مربع كاي بلغت 9.647، بدرجة حرية 4، وقيمة احتمالية 0.047 وهذا يبين أن العلاقة بين المتغيرين دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، وقد بلغت قوة العلاقة مَقِيسَةً بمعامل جاما 0.204 حيث تُعدّ هذه العلاقة ضعيفة، ما يدل على أن العلاقة بين المتغيرين طردية، والشكل التالي يوضح العلاقة بين المتغيرين:

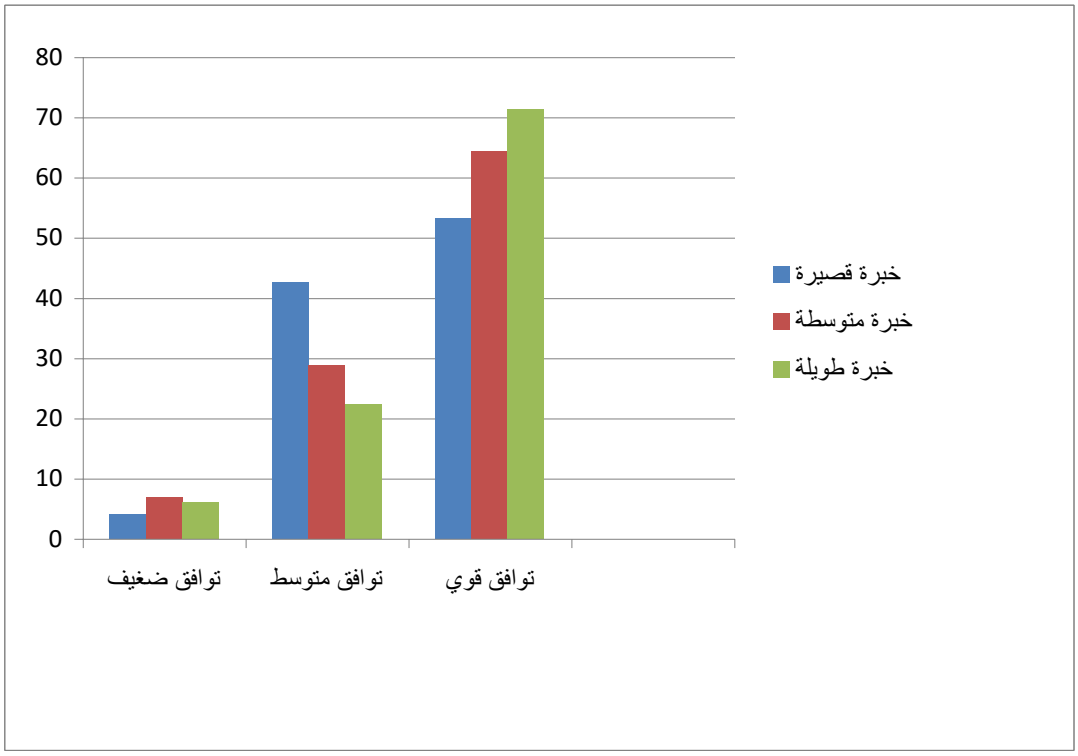

الشكل رقم (4)

العلاقة بين سنوات الخبرة والتوافق الزواجي

5. الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأبناء والتوافق الزواجي.

الجدول رقم (33)

العلاقة بين عدد الأبناء والتوافق الزواجي

التوافق الزواجي	عدد الأبناء			المجموع
	عدد صغير من 1 إلى 3	عدد متوسط من 4 إلى 5	عدد كبير من 6 إلى 10	
توافق ضعيف من 97 إلى 123	5	9	3	17
	%4.0	%7.0	%4.8	%5.4
توافق متوسط من 124 إلى 150	45	40	24	109
	%35.7	%31.0	%38.7	%34.4
توافق قوي من 151إلى 178	76	80	35	191
	%60.3	%62.0	%56.5	%60.3
المجموع	126	129	62	317
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0
$x^2 = 2.160$ درجة الحرية = 4 القيمة الاحتمالية= 0.703				

يتضح من الجدول رقم (33)، أن المبحوثين الذين توافقهم الزواجي ضعيف بلغت نسبتهم (4.0%) من المبحوثين الذين عدد أبنائهم صغير، مقابل (7.0%) من المبحوثين الذين عدد أبنائهم متوسط، و(4.8%) من المبحوثين الذين عدد أبنائهم كبير.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي متوسط بلغت نسبتهم (35.7%) من المبحوثين الذين عدد أبنائهم صغير، مقابل (31.0%) من المبحوثين الذين عدد أبنائهم متوسط، و(38.7%) من المبحوثين الذين عدد أبنائهم كبير.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي قوي بلغت نسبتهم (60.3%) من المبحوثين الذين عدد أبنائهم صغير، مقابل (62.0%) من المبحوثين الذين عدد أبنائهم متوسط، و(56.5%) من المبحوثين الذين عدد أبنائهم كبير.

يشير اختبار الدلالة بين المتغيرين إلى أن قيمة مربع كاي بلغت 2.160، بدرجة حرية 4، وقيمة احتمالية 0.703، وبذلك تكون العلاقة بين المتغيرين غير دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 .

يتبين أنه ليس هناك علاقة بين عدد الأبناء والتوافق الزواجي، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دارسة نجمة للآكي بركة التباوي بعنوان: (التوافق الزواجي وعلاقته بضغوط العمل لدى موظفي وموظفات جامعة بنغازي)، التي توصلت إلى أنه لا توجد علاقة بين عدد الأطفال والتوافق الزواجي.

تختلف هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة، ومنها دراسة وفاء عثمان عبد الرحيم بعنوان: (التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)، التي توصلت إلى أنه توجد فروق في التوافق الزواجي تبعا لمتغير عدد الأبناء، ودراسة وليد بن محمد الشهري بعنوان: (التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من المعلمين المتزوجين بمحافظة جدة)، التي أشارت إلى وجود فروق في التوافق الزواجي نتيجة لاختلاف عدد الأبناء.

6. الفرضية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والتوافق الزواجي.

الجدول رقم (34)

العلاقة بين المستوى التعليمي والتوافق الزواجي

التوافق الزواجي	المستوي التعليمي			المجموع
	متوسط فما دون	تعليم جامعي	تعليم عالٍ	
توافق ضعيف من 97 إلى 123	6	9	2	17
	%5.6	%4.9	%8.3	%5.4
توافق متوسط من 124 إلى 150	44	63	2	109
	%40.7	%34.1	%8.3	%34.4
توافق قوي من 151 إلى 178	58	113	20	191
	%53.7	%61.1	%83.3	%60.3
المجموع	108	185	24	317
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0
χ^2 = 9.412	درجة الحرية = 4		القيمة الاحتمالية = 0.052	

يتضح من الجدول رقم (34)، أن المبحوثين الذين توافقهم الزواجي ضعيف بلغت نسبتهم (5.6%) من المبحوثين الذين مستوى تعليمهم متوسط فما دون، مقابل (4.9%) من المبحوثين الذين مستوى تعليمهم جامعي، و(8.3%) من المبحوثين الذين مستوى تعليمهم عالٍ.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي متوسط بلغت نسبتهم (40.7%) من المبحوثين الذين مستوى تعليمهم متوسط فما دون، مقابل (34.1%) من المبحوثين الذين مستوى تعليمهم جامعي، و(8.3%) من المبحوثين الذين مستوى تعليمهم عالٍ.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي قوي بلغت نسبتهم (53.7%) من المبحوثين الذين مستوى تعليمهم متوسط فما دون، مقابل (61.1%) من المبحوثين الذين مستوى تعليمهم جامعي، و(83.3%) من المبحوثين الذين مستوى تعليمهم عالٍ.

يشير اختبار الدلالة بين المتغيرين إلى أن قيمة مربع كاي بلغت 9.412، بدرجة حرية 4، وقيمة احتمالية 0.052، وهذا يبين أن العلاقة بين المتغيرين غير دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث والتوافق الزواجي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة نجمة للاكي بركة التباوي بعنوان: (التوافق الزواجي وعلاقته بضغوط العمل لدى موظفي وموظفات جامعة بنغازي)، فقد توصلت إلى أن الفروق في المستوى التعليمي لا تؤثر على التوافق الزواجي. وهذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة إجلال سري بعنوان: (التوافق المهني والزواجي لعضوات هيئة التدريس بالجامعة)، التي أشارت إلى أن العلاقة بين المستوى التعليمي والتوافق الزواجي علاقة عكسية. ودراسة وليد بن محمد الشهري بعنوان: (التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من المتزوجين بمحافظة جدة)، والذي توصل إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الزواجي نتيجة الاختلاف في المستوى التعليمي. ودراسة فريزة حامل بعنوان: (الاختلاف في المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي وعلاقته بالتوافق الزواجي للزوجين العاملين دراسة لعشر حالات بولاية تيزي وزو)، التي توصلت إلى أن انخفاض المستوى التعليمي يؤدي إلى انخفاض التوافق الزواجي.

7. الفرضية السابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الزواج و التوافق الزواجي.

الجدول رقم (35)

العلاقة بين عدد سنوات الزواج والتوافق الزواجي

التوافق الزواجي	مدة سنوات الزواج			المجموع
	مدة قصيرة من 1 إلى7	مدة متوسطة من 8 إلى18	مدة طويلة من 19 إلى50	
توافق ضعيف من 97 إلى 123	1	11	5	17
	%1.2	%7.1	%6.3	%5.4
توافق متوسط من 124 إلى 150	32	58	19	109
	%38.6	%37.4	%24.1	%34.4
توافق قوي من 151 إلى 178	50	86	55	191
	%60.2	%55.5	%69.6	%60.3
المجموع	83	155	79	317
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0
x^2 =8.706	درجة الحرية = 4		القيمة الاحتمالية = 0.069	

يتضح من الجدول رقم (35)، أن المبحوثين الذين توافقهم الزواجي ضعيف بلغت نسبتهم (1.2%) من المبحوثين الذين مدة زواجهم قصيرة، مقابل (7.1%) من المبحوثين الذين مدة زواجهم متوسطة، و(6.3%) من المبحوثين الذين مدة زواجهم طويلة.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي متوسط فقد بلغت نسبتهم (38.6%) من المبحوثين الذين مدة زواجهم قصيرة، مقابل (37.4%) من المبحوثين الذين مدة زواجهم متوسطة، و(24.1%) من المبحوثين الذين مدة زواجهم طويلة.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي قوي فقد بلغت نسبتهم (60.2%) من المبحوثين الذين مدة زواجهم قصيرة، مقابل (55.5%) من المبحوثين الذين مدة زواجهم متوسطة، و(69.6%) من المبحوثين الذين مدة زواجهم طويلة.

يشير اختبار الدلالة بين المتغيرين إلى أن قيمة مربع كاي بلغت 8.706، بدرجة حرية 4، وقيمة احتمالية 0.069، وبذلك تكون العلاقة بين المتغيرين غير دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

يمكن القول إنه لا توجد علاقة بين عدد سنوات الزواج والتوافق الزواجي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة نجمة للاكي بركة التباوي بعنوان: (التوافق الزواجي وعلاقته بضغوط العمل لدى موظفي وموظفات جامعة بنغازي)، إلى أنه لا يوجد تأثير لمدة الزواج على التوافق الزواجي، ودراسة وفاء عثمان عبد الرحيم بعنوان: (التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان للعلوم التكنولوجيا)، إلى أنه لا توجد فروق في التوافق لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان تبعا لمتغير عدد سنوات الزواج.

وتختلف هذه النتيجة مع نظرية الدور (التفاعل الرمزي) والتي ترى أن لسنوات الزواج دورًا في التوافق الزواجي، حيث إنها تحدد الفترة التي يتم فيها التوافق بين الزوجين تتراوح بين أسبوع وسنة. ومع دراسة وليد بن محمد الشهري بعنوان: (التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من المتزوجين بمحافظة جدة)، التي توصلت إلى وجود فروق في التوافق الزواجي نتيجة لاختلاف مدة الزواج. ودراسة بسمة صالح سعيد الشيخي بعنوان: (التماسك الأسري وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية في مجتمع متغير دارسة ميدانية على عينة من الأزواج الليبيين العاملين في قطاع التعليم والصحة بمدينة اجدابيا)، التي توصلت إلى أن طول فترة الزواج تؤثر على تماسك الأسرة.

8. الفرضية الثامنة: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الدخل الشهري والتوافق الزواجي.

الجدول رقم (36)

العلاقة بين الدخل الشهري والتوافق الزواجي

التوافق الزواجي	الدخل الشهري			المجموع
	دخل منخفض من 400 إلى640	دخل متوسط من 641 إلى 800	دخل مرتفع من 801 إلى 1300	
توافق ضعيف من 97 – 123	5	10	2	17
	%5.4	%6.1	%3.3	%5.4
توافق متوسط من 124– 150	41	55	13	109
	%44.1	%33.7	%21.3	%34.4
توافق قوي من 151 – 178	47	98	46	191
	%50.5	%60.1	%75.4	%60.3
المجموع	93	163	61	317
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0
$x^2 = 10.056$ درجة الحرية = 4 القيمة الاحتمالية = 0.040				

يتضح من خلال الجدول (36)، أن المبحوثين الذين توافقهم الزواجي ضعيف بلغت نسبتهم (5.4%) من المبحوثين ذوي الدخل المنخفض، مقابل (6.1%) من المبحوثين ذوي الدخل المتوسط، و(3.3%) من المبحوثين الذين دخلهم مرتفع.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي متوسط فقد بلغت نسبتهم (44.1%) من المبحوثين ذوي الدخل المنخفض، مقابل (33.7%) من المبحوثين ذوي الدخل المتوسط، و(21.3%) من المبحوثين الذين دخلهم مرتفع.

أما المبحوثون الذين توافقهم الزواجي قوي فقد بلغت نسبتهم (50.5%) من المبحوثين ذوي الدخل المنخفض، مقابل (60.1%) من المبحوثين ذوي الدخل المتوسط، و(75.4%) من المبحوثين الذين دخلهم مرتفع.

يشير اختبار الدلالة بين المتغيرين إلى أن قيمة مربع كاي بلغت 10.056، بدرجة حرية 4، وقيمة احتمالية 0.040، وبذلك تكون العلاقة بين المتغيرين دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، وتم قياس قوة هذه العلاقة بمعامل جاما الذي بلغ 0.267 ما يعني أن العلاقة طردية، فكلما ارتفع دخل المبحوث ارتفع التوافق الزواجي.

وهكذا يتضح أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوافق الزواجي ومتغير الدخل، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دارسة عثمان بن عبد المحسن العامر بعنوان: (معوقات التوافق بين الزوجين في ظل التحديات الثقافية المعاصرة للأسرة المسلمة)، التي توصلت إلى أن انخفاض البعد المادي يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في التوافق بين الزوجين. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة مبروكة إدريس الفسي بعنوان: (الأسرة العاملة والعلاقات الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة من المتزوجين العاملين في بعض القطاعات العامة في مدينة بنغازي)، التي توصلت إلى أنه لا توجد علاقة بين الدخل الشهري للمبحوث والعلاقات الاجتماعية الداخلية للأسرة العاملة. والشكل التالي يوضح العلاقة بين المتغيرين:

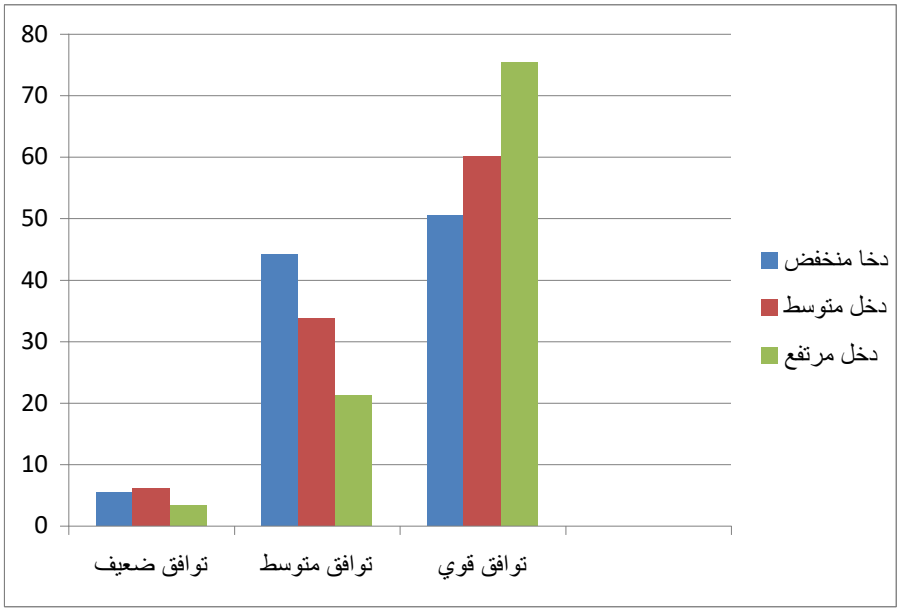

الشكل رقم (5)

العلاقة بين الدخل الشهري والتوافق الزواجي

ثانياً: النتائج العامة للدراسة.

1. النتائج الخاصة بالتحليل الوصفي لمجتمع الدراسة:

- تبين من خلال بيانات الدراسة أن نسبة الإناث في العينة أكبر من نسبة الذكور، حيث بلغت نسبتهن 63.4% من المجموع الكلي للمبحوثين.
- اتضح من خلال معطيات الدراسة أن حوالي نصف أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين (34–46) سنة أي متوسطي السن، وبلغت نسبتهم 49.8%.
- كما اتضح من خلال نتائج الدراسة أن حوالي نصف أفراد العينة كانت أعمارهم عند الزواج تتراوح مابين (25–30) سنة، أي أنهم من فئة متوسطي السن عند الزواج، وبلغت نسبتهم 49.5%.
- كما كشفت نتائج الدراسة أن 96.5% من أفراد العينة زواجهم الحالي هو الأول. وهذا يدل على ثبات الزواج الأول لدى أغلب أفراد العينة.
- كما أسفرت النتائج الخاصة بأعمار شركاء حياة المبحوثين أن أعلى نسبة من أعمار شركائهم في الحياة تقع في الفئة العمرية (35–47) سنه، أي أنهم من متوسطي السن، فقد كانت نسبتهم 48.3%.
- كما تبين من خلال نتائج الدراسة أن أعلى نسبة من المبحوثين تراوحت مدة زواجهم بين (8–18) سنة، أي أنهم من فئة المبحوثين الذين مدة زواجهم متوسطة، حيث كانت نسبتهم 48.9%.
- أظهرت نتائج الدارسة أن أعلى نسبة من المبحوثين يتراوح حجم أسرهم ما بين (6–7) أفراد، وقد بلغت نسبتهم 40.4%، وبلغ متوسط حجم الأسرة في هذه الدراسة 6.21 أفراد، وهو يقترب من المتوسط العام للأسرة الليبية.

- كما يلاحظ من خلال نتائج الدراسة أن أعلى نسبة من المبحوثين يتراوح عدد الأبناء لديهم بين (4- 5) أبناء من فئة الأسر التي عدد أبنائها متوسط، وكانت نسبتهم 40.7%.
- أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بنوع عمل المبحوث أن أعلى نسبة من أفراد العينة يعملون مدرسي ابتدائي، وبلغت نسبتهم 31.5% وكانت نسبة متقاربة مع المبحوثين الذين يعملون مدرسي إعدادي وثانوي.
- تبين من خلال نتائج الدراسة أن المبحوثين الذين كانت خبرتهم في العمل تتراوح بين (14-26) سنة، ذوي الخبرة المتوسطة يمثلون أعلى نسبة، إذ بلغت نسبتهم 37.2%.
- أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بنوع عمل الشريك أن هناك تنوعا في نوع عمل الشريك، ولكن كانت أعلى نسبة من شركاء المبحوثين تقع في فئة المعلمين، والتي بلغت 33.4%.
- تبين من خلال نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثين تتراوح فترة عملهم اليومي بين (4-6) ساعات، وبلغت نسبتهم 54.6%.
- يلاحظ من خلال نتائج الدراسة أن أغلب أفراد العينة من أصحاب الدخول المتوسطة، التي تراوحت بين (641 - 800) دينار، حيث كانت نسبتهم 51.4%، وبلغ متوسط دخل المبحوثين الشهري 719.13 ديناراً.
- أظهرت نتائج الدراسة ارتفاعا في المستوى التعليمي لأفراد العينة، حيث إن المبحوثين الذين مستوى تعليمهم جامعي، وتعليم عالٍ يمثلون 66% من مجموع المبحوثين.
- كما يلاحظ من خلال النتائج الخاصة بالمستوى التعليمي لشركاء المبحوثين؛ أن شركاء المبحوثين الذين تعليمهم متوسط يمثلون أعلى نسبة، وبلغت 42.9%.
- تبين من خلال الدراسة أن أغلب أفراد العينة يسكنون في مدينة الأبيار، وبلغت نسبتهم 59.0%.

من حيث مقياس التوافق الزواجي:

- إن أغلب أفراد العينة يتبادلون مع شريك حياتهم مشاعر الحب والاحترام، كما أنه توجد بينهم وبين شريك حياتهم ثقة متبادلة.
- إن أغلب أفراد العينة يشعرون بالرضا عن السعادة الزوجية، ويسيطرون على خلافاتهم الزوجية، ولا تراودهم فكرة الانفصال عن شريك حياتهم.
- إن أغلبية أفراد العينة متفقون على الأمور المالية، وسعادتهم الزوجية لا تتأثر بقلة الدخل، ويواجهون الأزمات المالية بشجاعة وصبر، ويشتركون مع شريك الحياة في إدارة أمورهم المالية.
- إن أغلب أفراد العينة متشابهون في العادات، ومتفقون في المستوى الثقافي والاجتماعي، إضافة إلى اتفاقهم على الأمور الدينية.
- إن أغلب أفراد العينة يساعدون شريك حياتهم في الأمور المنزلية إلى حد ما.

من حيث مستوى التوافق الزواجي:

يتضح من خلال مقياس التوافق الزواجي أن أغلب الأسر العاملة لديهم توافق زواجي قوي، وبلغت نسبتهم 60.0%، كما تواجههم بعض الصعوبات المتمثلة في عدم وجود اتفاق بين أفراد العينة وشريك حياتهم في تقسيم أعمال المنزل، وهذا يعود إلى ثقافة المجتمع التي تَعُدُّ الأمور المنزلية من واجبات المرأة فقط، وتعدّ مساعدة الأزواج بسيطة جدا مقارنة مع ما تقوم به المرأة.

2. النتائج الخاصة باختبار الفروض الإحصائية:

الفرضية الأولى: يتضح من نتائج اختبار الفروض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع العمل والتوافق الزواجي، ويتضح تأثير نوع عمل المبحوث على التوافق الزواجي.

الفرضية الثانية: تبين من النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع عمل الشريك والتوافق الزواجي، وبذلك يكون لنوع عمل الشريك تأثير في التوافق الزواجي.

الفرضية الثالثة: تدل النتائج على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ساعات العمل والتوافق الزواجي، أي ليس هناك تأثير لساعات عمل المبحوث على التوافق الزواجي.

الفرضية الرابعة: توضح النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة في العمل والتوافق الزواجي، وأن هذه العلاقة طردية.

الفرضية الخامسة: تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأبناء والتوافق الزواجي، أي أن التوافق الزواجي لا يتأثر بعدد الأبناء.

الفرضية السادسة: تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والتوافق الزواجي.

الفرضية السابعة: هنا أيضا اتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الزواج والتوافق الزواجي.

الفرضية الثامنة: هنا تبين النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري والتوافق الزواجي، ويتضح من هذه العلاقة أن تأثير الدخل الشهري على التوافق الزواجي تأثير إيجابي.

ثالثاً: التوصيات:

من منطلق أهمية الأسرة وضرورة توافقها وتماسكها، تقدم الباحثة عدداً من التوصيات المهمة للأسرة والمؤسسات التعليمية وهي كما يلي:

- اتضح من نتائج الدراسة ندرة الدراسات المتعلقة بالتوافق الزواجي أو العلاقة الزوجية في بيئة الدراسة، لذا توصي الدراسة بضرورة عمل مزيد من الدراسات عن التوافق الزواجي، سواء أكان للعاملين أم غير العاملين.
- كما يجب على الشباب المقدمين على الزواج الأخذ بعين الاعتبار عند اختيار شريك حياة ظروف الطرف الآخر، بما في ذلك نوع العمل الذي يقوم به، والوضع المادي للشريك، بحيث لا تؤثر هذه الظروف على توافقهم الزواجي.
- يجب تطوير القيم الحضارية التي تتفق مع الواقع المتغير، حيث تُعدّ بعض المفاهيم المكرسة في المجتمع، التي تنظر إلى المرأة على أنها مربية للأولاد فحسب، وأنها المسؤولة عن الأعمال المنزلية لوحدها، ما يجعلها غير قادرة على تحمل أعباء الأسرة والعمل.
- كما يجب توفير دور حضانة للأطفال الرضع والصغار في المؤسسات التعليمية.
- ضرورة أن تقوم المؤسسات التربوية على إعداد الندوات والدورات التدريبية للعاملين في قطاع التعليم، ومساعدتهم للتعرف على الأساليب العلمية الحديثة في التعامل مع مشكلات عدم التوافق التي تواجههم سواء في الأسرة أو العمل.
- ضرورة وجود برنامج متابعة من أخصائيين اجتماعيين ونفسيين؛ من أجل التخفيف من التوتر الناتج عن العمل.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً: الكتب:

1. أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة. الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004م).
2. أحمد محمد مبارك الكندري، علم النفس الأسري. الطبعة الثانية، (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1992م).
3. إجلال محمد سري، علم النفس العلاجي. الطبعة الأولى، (القاهرة: عالم الكويت، 1990م).
4. إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة "دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المتقدمة". الطبعة الأولى، (عمان: دار وائل للنشر، 2005م).
5. تماضر زهرة حسون، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي. (الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993م).
6. جهاد ذياب الناقولا، الآثار الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل دراسة ميدانية لواقع مشكلات النساء المتزوجات العاملات في مدينة دمشق. (دمشق: منشورات الهيئة العامة للكتاب، 2011م).
7. حامد عبدالسلام زهران، الصحة النفسية والعلاج النفسي. (القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2005م).
8. خيري خليل الجميلي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة. (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1992م).

9. رمضان محمد القذافي، الصحة النفسية والتوافق. الطبعة الثانية، (الجماهيرية: دار الرواد، 1994م).

10. سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي. الطبعة الثانية، (بيروت: دار النهضة للعربية، 1981م).

11. سليم أبو عوض، التوافق النفسي للمسنين. (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008م).

12. سميح أبو مغلي وآخرون، التنشئة الاجتماعية للطفل. (عمان: دار البازوري، 2002م).

13. سناء الخولي، الزواج في عالم متغير. (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987م).

14. سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية. الطبعة الثانية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006م).

15. سناء الخولي. الأسرة والحياة العائلية. (بيروت: دار النهضة العربية، بدون تاريخ).

16. عبد رب النبي علي الجارحي، الزواج العرفي المشكلة والحل . (القاهرة: دار الروضة للنشر والتوزيع، بدون تاريخ).

17. عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته. الطبعة الثالثة، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2003م).

18. علياء شكري وآخرون، علم الاجتماع العائلي. الطبعة الثانية، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011م).

19. كمال إبراهيم مرسي، العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس. الطبعة الثانية، (الإسكندرية: دار القلم للنشر والتوزيع، 1995م).

20. ماجدة كمال علام، طريقة العمل مع الجماعات "مدخل للتكيف؛ التنمية التقويم والإشراف. (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1990م).

21. مجدي أحمد محمد عبدالله، السلوك الاجتماعي "ومحاولة تفسيرية". (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005م).

22. محجوب عطية الفائدي، علم الاجتماع العائلي مداخل نظرية ودراسات إستراتيجية. (بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2013م).

23. محجوب عطية الفائدي، علم الاجتماع الريفي. الطبعة الأولى، (ليبيا: منشورات جامعة درنة، 1999م).

24. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع. (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006م).

25. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع "النظم والتفسير والمشاكل". الجزء الثاني، (الإسكندرية: دار المعارف، 1967م).

26. محمد عبد الرزاق وآخرون، ثقافة الطفل. الطبعة الأولى، (عمان: دار الفكر، 2004م).

27. محمد مصطفى أحمد، التكيف والمشكلات المدرسية في منظور الخدمة الاجتماعية. (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون تاريخ).

28. الوحيشي أحمد بيري، الأسرة والزواج مقدمة في علم الاجتماع العائلي. (طرابلس:الجامعة المفتوحة، 1998م).

ثالثاً: الدوريات:

1. إجلال سري، "التوافق المهني والزواجي لعضوات هيئة التدريس بالجامعة". مجلة كلية التربية، العدد 15، جامعة عين شمس، 1991م).

2. إيمان حامدية، سليمة بوطوطن، "المرأة العاملة والعلاقات الأسرية"، الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة الأسرية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة قاصدي ورقلة، (2013/10/09م).

3. بهية القمودي البشتي، "بعض مظاهر التغير في بناء وظائف الأسرة الليبية من منظور تاريخي". المجلة الجامعية، العدد السادس عشر، المجلد الأول (فبراير 2014م).
4. سمية بن عمارة، "صراع الأدوار لدى الأمهات العاملات وعلاقته بتوافقها الزواجي". مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد5، 2009م.
5. عثمان بن صالح بن عبد المحسن العامر، "مقومات التوافق بين الزوجين في ظل التحديات الثقافية المعاصرة للأسرة المسلمة"، مجلة التربية، السنة الخامسة عشرة، العدد17، 2000م).
6. نادية فرحات، عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية الجزائر، العدد8، 2012م.
7. كلثوم بليمهوم وآخرون، "أثر اضطراب العلاقة الزوجية على الصحة النفسية للأبناء"، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية الجزائر، العدد 21 –22 شتاء (ربيع 2009م).

رابعاً: الرسائل العلمية:

1. أكرم نصار طلاق أبو عمرة، "التوافق الزواجي كما يدركه الأبناء وعلاقته بالنضج الخلقي لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدينة غزة"، (رسالة ماجستير، قسم علم النفس التربوي، جامعة طيبة المملكة العربية السعودية، 2008م).
2. إلهام بنت فريج بن سعيد العويضي، "أثر استخدام الإنترنت على العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة السعودية في محافظة جدة"، (رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد المنزلي، كلية التربية، بجدة، 2004م).

3. أماني حمدي شحادة الكحلوت، "دراسة مقارنه للتوافق النفسي والاجتماعي لدى أبناء العاملات وغير العاملات في المؤسسات الخاصة في مدينة غزة"، (رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم علم النفس الجامعة الإسلامية غزة، 2011م).

4. أمل بنت أحمد بن عبدالله باصويل، "التوافق الزواج وعلاقته بالإشباع المتوقع والفعلي للحاجات العاطفية المتبادلة بين الزوجين"، (رسالة ماجستير، قسم علم النفس، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية، 2008م).

5. أمل عباس محمد أحمد، "تغير بنية ووظائف الأسرة السودانية دراسة ميدانية عن مدينة الثورة بولاية الخرطوم"، (رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع والأنثربولوجيا، جامعة الخرطوم، 2003م).

6. إيناس بنت أحمد علي السليمي، "الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة السعودية وعلاقته بالتوافق الزواجي"، (رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد المنزلي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008م).

7. بسمة صالح سعيد الشيخي، التماسك الأسرى وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية في مجتمع متغير"، (رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا، 2010م).

8. حسام محمود زكي على، "الإنهاك النفسي وعلاقته بالتوافق الزواجي وبعض المتغيرات الديموجرافية لدى عينة من معلمي الفئات الخاصة بمحافظة المنيا"، (رسالة ماجستير ،قسم الصحة النفسية كلية التربية، جامعة المنيا، 2008م).

9. سامية بوشاشى، "السلوك العدواني وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة الجامعة"، (رسالة ماجستير، قسم علم النفس، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2013م).

10. سامية حمريش، "القيم الدينية ودورها في التماسك الأسرى دراسة ميدانية بمداينة بأتنه". (رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم للاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج الخضير، بأتنه، 2010م).

11. سلوى سليم شلبي، "العلاقات الأسرية في القرآن الكريم"، (رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007م).

12. سميرة بنت سالم الجهنى، "عدم الاستقرار الأسرى في المجتمع السعودي وعلاقته بإدراك الزوجين للمسؤوليات الأسرية دراسة مقارنه"، (رسالة ماجستير، كلية التربية للاقتصاد المنزلي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008م).

13. سمية محمد جمعة أبو موسى، "التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى المعاقين"، (رسالة ماجستير، قسم علم النفس، بكلية التربية، بالجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009م).

14. سهير حسين سليم جودة، "برنامج إرشادي مقترح لتعزيز التوافق الزواجي عن طريق فنيات الحوار، "رسالة ماجستير، قسم علم النفس، كلية التربية الإسلامية، غزة ، فلسطين، 2009م).

15. غزلان شمس محمد الدعدي، "الضغوط النفسية والتوافق الأسري والزواجي لدى عينة من آباء وأمهات الأطفال المعاقين تبعاً لنوع ودرجة الإعاقة وبعض المتغيرات الديموغرافية

والاجتماعية"، (رسالة ماجستير، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، 2009م).

16. فرحان بن سالم بن ربيع العنزي، "دور أساليب التفكير ومعايير اختيار الشريك وبعض المتغيرات الديموغرافية في تحقيق مستوى التوافق الزواجي لدى عينة من المجتمع السعودي"، (رسالة دكتورا، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1430هـ).

17. فريزة حامل، "الاختلاف في المستوي التعليمي والثقافي والاقتصادي وعلاقته بالتوافق الزواجي للزوجين العاملين"، (رسالة ماجستير، قسم علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية دراسة لعشر حالات بولاية تيزي وزو، جامعة مولود معمري تيزى وزو، الجزائر، 2013م).

18. فطيمة ونوغى، "أثر سوء التوافق الزواجي في تكوين الميل إلى الأمراض النفسية لدى المرأة من خلال تطبيق اختبار (mmp12) دراسة ميدانية بمدينة بسكرة"، (رسالة ماجستير ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير – الجزائر – بسكرة، 2014م).

19. مبروكة إدريس محمد الفسي، الأسرة العاملة والعلاقات الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة من المتزوجين العاملين في بعض القطاعات العامة في مدينة بنغازي"، (رسالة ماجستير، غير منشوره، قسم علم الاجتماع، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، 2010م).

20. محمود إبراهيم قمر فلاتة، "التوافق الزواجي بين الوالدين وعلاقته بمفهوم الذات لدى الأبناء المراهقين بالمدينة المنورة"، (رسالة دكتوراه، قسم علم النفس التربوي، كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، المملكة السعودية، 2008م).

21. مليكة بن زيان، "عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقة الأسرية دراسة ميدانية بجامعة منتوري – قسنطينة". (رسالة ماجستير، قسم علم النفس، جامعة منتوري قسنطينة، 2004م).

22. مليكة الحاج يوسف، "آثار عمل الأم على تربية أطفالها"، (رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003م).

23. منال حسن السكني،" ضغوط العمل واستراتيجيات مواجهتها وعلاقتها بالتوافق النفسي لدى العاملين وقت الأزمات في محافظتي غزة والشمال"، (رسالة ماجستير، قسم علم النفس، جامعة الأزهر، غزه، 2013م).

24. ميمونة بنت يعقوب بن عدي الهنائية، "بعض العوامل المسهمة في سوء التوافق الزواجي كما يدركها القائمون على لجان التوفيق والمعالجة وبعض المترددين عليها بمحافظة مسقط"، (رسالة ماجستير، قسم التربية جامعة نزوى، مسقط، 2013م).

25. نجمة للاكي بركة التباوي، التوافق الزواجي وعلاقته بضغوط العمل لدى موظفي وموظفات جامعة بنغازي، (رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة بنغازي، ليبيا، 2012م).

26. وليد بن محمد الشهري،" التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من المعلمين المتزوجين بمحافظة جدة"، (رسالة ماجستير،قسم علم النفس، تخصص الإرشاد النفسي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 2009م).

خامسا: شبكة المعلومات (الإنترنت):

1. أمينة إبراهيم حسن الهبل، "دراسة بعض المتغيرات النفسية الاجتماعية المرتبطة بالتوافق الزواجي لدى المرأة القطرية"، (رسالة ماجستير، قسم التربية والصحة النفسية، جامعة عين شمس، مصر 1996م).2011\ww.com\http;\\،29\1\2013(pm:9:30).
2. وفاء عثمان عبد الرحيم محمد، "التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا"، (رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2012م).htt;\\hdl.hande.net ، 2\2\2010م،(pm:6:00).

الملاحق

ملحق رقم (1) قائمة بأسماء السادة المحكمين.

ملحق رقم (2) استمارة التوافق الزواجي في صورتها النهائية.

ملحق رقم (3) جدول تحديد حجم العينة.

ملحق (1)

قائمة بأسماء السادة المحكمين

ت	الاسم
1	الدكتور إبراهيم على الجيار.
2	الدكتور عوض عبد الرحمن الأحيول.
3	الدكتور عمر أكريم العبيدي.
4	الدكتور عبد الناصر عبد العالي شماطة.
5	الدكتور لوجلي صالح الزوي.
6	الدكتور محجوب عطية الفائدي.
7	الدكتور محمد فتحي الزليتني.
8	الدكتور عبد الله أحمد المصراتي.
9	الأستاذ محمد المنبي بكار.
10	الدكتورة أنتصار مسعود العقيبي
11	أستاذه سعاد بوزيد المكي.
12	أستاذه بسمة صالح الشيخي.

ملحق رقم (2)

استمارة التوافق الزواجي في صورتها النهائية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أخي الزوج / أختي الزوجة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أنا طالبة دراسات عليا، بقسم علم الاجتماع بجامعة بنغازي، أعمل حاليا على إعداد دراسة بعنوان "التوافق الزواجي للأسرة العاملة: دراسة ميدانية لعينة من المتزوجين العاملين بقطاع التعليم بمدينتي توكرة والأبيار" لذا أرجو منكم المساهمة في إنجاح هذه الدراسة، وذلك بتحري الدقة في الإجابة والتي تتطلبها طبيعة الأسئلة، والتي غايتها الحصول على الحقائق، وعليه نأمل منكم الإجابة على الأسئلة بدقه، ونحيطكم علماً بأن المعلومات التي سوف تدلون بها ستحاط بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ولكم جزيل الشكر

الباحثة

1. النوع :

ذكر ( ) أنثى ( )

2. العمر بالسنوات: ..... سنة
3. العمر عند الزواج الحالي: ..... سنة

هل زواجك الحالي هو زواجك الأول؟

نعم ( ) لا ( )

4. عمر الشريك بالسنوات: ..... سنة
5. عدد سنوات الزواج ..... سنة
6. عدد أفراد الأسرة الذين يسكنون معك في نفس المسكن بما فيهم أنت: .....
7. عدد الأبناء : .....
8. نوع العمل: .....
9. عدد سنوات الخبرة في هذا العمل: .....
10. نوع عمل الشريك: .....
11. مكان العمل: .....
12. عدد ساعات العمل اليومي: ..... ساعة
13. الدخل الشهري للمبحوث: .....
14. المستوى التعليمي:

- التعليم الأساسي فما دون ( ) • التعليم المتوسط ( )
- التعليم الجامعي ( ) • التعليم العالي ( )

15. مستوى تعليم الشريك:

- التعليم الأساسي فما دون ( ) • التعليم المتوسط ( )
- التعليم الجامعي ( ) • التعليم العالي ( )

16. مكان السكن: .....

18) سأقرأ عليك مجموعة من العبارات وأريد أن أعرف إجابتك عن كل عبارة، هل أنت موافق أو موافق إلى حد ما، أو غير موافق ؟

الرقم	العبارات	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق
	المحبة والمودة والثقة المتبادلة			
.1	أتبادل مع شريك حياتي مشاعر الحب والاحترام			
.2	يشتاق كلانا لعودة الآخر إلى المنزل			
.3	أفتقد للحب في علاقتي مع شريك حياتي			
.4	أصارح شريك حياتي بمشاعر الحب والانجذاب إليه			
.5	كلانا يشعر بالسعادة عندما يكون خارج البيت			
.6	يعَبر شريك حياتي عن مشاعره تجاه أي عمل أقوم به			
.7	لا أستطيع التعبير عن عواطفي تجاه شريك حياتي باستمرار			
.8	يغلب على زواجنا علاقة المحبة والصداقة			
.9	يقوم شريك حياتي بإفشاء أسراري إلى الآخرين(كالأقارب– والأصدقاء– والجيران) من حوله			
.10	اكتشفت أن شريك حياتي قد كذب علي			
.11	يظهر شريك حياتي الغيرة دون داع			
.12	أتفحص الاتصالات (الرسائل – المكالمات)الخاصة بشريك حياتي			
.13	ليس هناك ثقة متبادلة بيني وبين شريك حياتي			
	الرضا والسعادة الزوجية			
.14	أتجنب المناقشة مع شريك حياتي منعا للمشاجرات			
.15	أسعد اللحظات هي التي أجتمع فيها مع شريك حياتي			
.16	يتنازل أحدنا عندما يزداد النزاع بيني وبين شريك حياتي			
.17	يلجا شريك حياتي إلى الشجار الدائم إذا لم أنفذ طلباته			
.18	يؤدى شريك حياتي واجباته الزوجية بسعادة ورضا			

الرقم	العبارات	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق
.19	نعتقد بأننا نستمر في زواجنا الفاشل لعدم وجود خيار آخر			
.20	تراودني فكرة الانفصال عن شريك حياتي			
.21	نتغلب أنا وشريك حياتي على خلافاتنا الزوجية ونسيطر عليها			
.22	عندما يخطئ شريك حياتي يعتذر			
.23	يصعب على تقبل شريك حياتي كما هو			
.24	موافقتنا للاقتران جاءت عن رضا وقناعة ذاتية			
.25	نفتقد للتعاون حين يتطلب الأمر العناية بأطفالنا			
.26	اشترك أنا وشريك حياتي في مناقشة أمور أبنائنا			
.27	نتفق على مصلحة الأبناء حال حدوث مشكلات بيننا			
	الاتفاق في الأمور المالية			
.28	نتشاجر أنا وشريك حياتي عندما نتحدث في الأمور المالية			
.29	يطلب مني أشياء أكثر مما أستطيع			
.30	أعتقد أننا نواجه الأزمات المالية بشجاعة وصبر			
.31	أتفق مع شريك حياتي في وضع ميزانية لنفقات الأسرة			
.32	ينفق شريك حياتي بصورة مسرفة			
.33	الشعور بالحاجة والعوز المالي هو سبب متاعبنا الزوجية			
.34	شريك حياتي على معرفة بدخلي وبمدخراتي			
.35	يتصف شريك حياتي بالبخل في الأمور المالية			
.36	يخفي كل منا دخله عن الآخر			
.37	سعادتنا الزوجية لا تتأثر بقلة الدخل			
.38	شريك حياتي يدير الأمور المالية لوحده			
.39	يستشيرني شريك حياتي في أوجه إنفاق مصروفه الخاص			

الرقم	العبارات	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق
	التشابه في العادات			
.40	أفكارنا تتشابه لدرجة كبيرة			
.41	الفرق الثقافي الشاسع بيننا مصدر إزعاج			
.42	نختلف أنا وشريك حياتي في معظم الموضوعات التي نتناقش فيها			
.43	أتفق أنا وشريك حياتي حول المبادئ والقيم الدينية الأساسية			
.44	المستوى الاجتماعي لكلينا متكافئ			
.45	نذكر بعضنا بالعبادة عندما يحين وقتها			
.46	و جهات نظرنا بشكل عام متقاربة			
.47	لا يوجد بيننا أي تكافؤ			
.48	كثير من عاداتنا متشابهة			
.49	لا يوجد اتفاق بيني وبين شريك حياتي في الاهتمامات والأنشطة			
.50	نتكاسل في أداء بعض الفروض الدينية			
	المشاركة في الأعمال المنزلية			
.51	أفتقد للتعاون بيني وبين شريك حياتي في إنجاز الأعمال الخاصة بالأسرة			
.52	لا يساعدني شريك حياتي مطلقا في الأمور المنزلية			
.53	أتشارك أنا وشريك حياتي في (الطبخ – و أعمال التنظيف وغسل الملابس)			
.54	يحرص شريك حياتي على تنظيم و أعادة ترتيب أثاث المنزل			
.55	يحرص شريك حياتي على إعداد وجبات الطعام اليومي بنفسه			
.56	نساعد بعضنا في أعمال المنزل			
.57	أوفر لشريك حياتي الجو المناسب عندما يكون مشغولا بعمل ما			
.58	كثيراً ما ينتابني شعور بعدم القدرة على تحمل أعباء الأسرة والعمل			
.59	هناك اتفاق بيني وبين شريك حياتي في تقسيم أعمال المنزل			
.60	أتفق مع شريك حياتي في توزيع الأدوار داخل للأسرة			

"An imperial study on a sample of coupled work in education sector in Tokra and Alabiar cities"

By:
Naima G. S. Alsormani
Supervisor:
Dr. Salem A. Albaiodi

Abstract

The current study aims to determine the real marriage harmony of the working family in the study population. It also attempts to identify various factors that affect marriage agreement of working family and as well as the role of a set of changes (type of work, work daily hours, work experience, qualification, number of children, number of marriage years, monthly income) in terms of establishing such agreement.

The study defined used terms represented in working family and marriage agreement. As for the study variables, they were restricted to the independent variable "working family", which was measured through aforementioned indicators. The dependent variable, however, was measured via a measure contains 60 sections.

The study was based on eight main hypotheses as follows:

F1: There is a significant relationship between the type of subject work and marriage agreement.

F2: There is a significant relationship between the type of partner work and marriage agreement.

F3: There is a significant relationship between the type work hours and marriage agreement.

F4: There is a significant relationship between years of experience and marriage agreement.

F5: There is a significant relationship between the number of children and marriage agreement.

F6: There is a significant relationship between the subject qualification and marriage agreement.

F7: There is a significant relationship between the type work hours and marriage agreement.

F8: There is a significant relationship between the type monthly income and marriage agreement.

The study adopted a descriptive analytical method using a survey via the sample. A random, proportional, stratified sample was selected using Krejcie and Morgan's table. The sample included 317 of coupled who work in education sector in Tokra and Alabiar cities. A questionnaire was also utilized. It was containing the basic data about subject and partner as well as the measure of marriage agreement. Data was analyzed using.

The study concluded that the variables pertaining working family and marriage agreement-related were (type of subject work, type of partner work, years of experience, and monthly income). The variables unrelated to family agreement were subject work hours, number of children, qualification, and number of marriage years.

Marriage Agreement of Working Family

"An imperial study on a sample of coupled work in education sector in Tokra and Alabiar cities"

By:

Naima G. S. Alsormani

Supervisor:

Dr. Salem A. Albaiodi

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement of Master's degree in faculty department, faculty of sociology.

Benghazi University

Faculty of Arts

2018